الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة 8 ماى 1945

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة:

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر فى علوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية المؤسسة

الموضوع:

# تقييم الأداء المالى للبنوك الإسلامية دراسة حالة بنك السلام -الجزائر (2021-2019)


إعداد الطالبتين:

- قيراطى رشا
- سامية رزيق

إشراف الأستاذ:

الدكتور: دبوش عبد القادر


السنة الجامعية :2022-2023

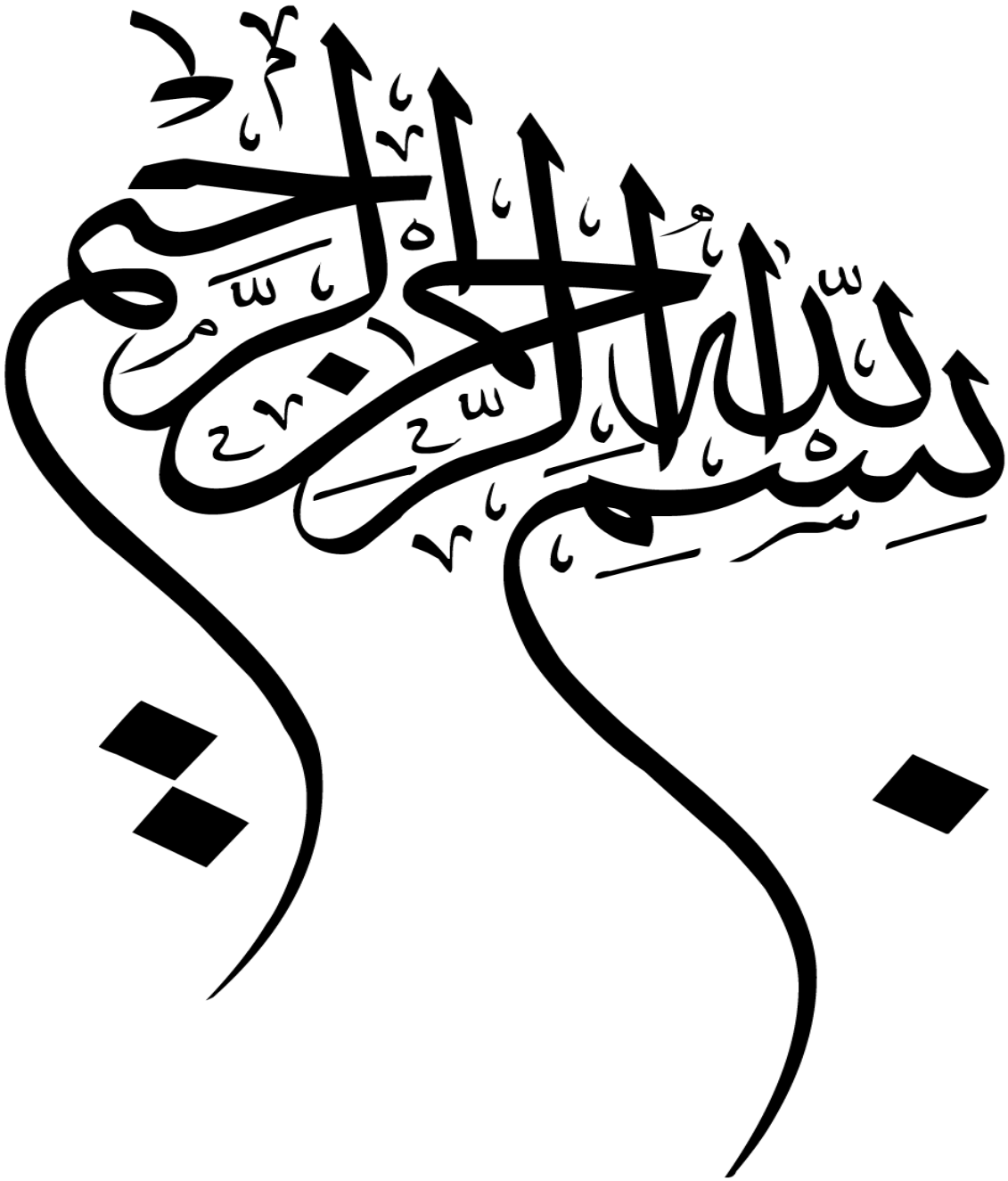
بسم الله الرحمن الرحيم

# الشكر

الحمد لله الذي وفقنا لإنهاء هذا العمل المتواضع حمدا كثيرا كبيرا مباركا فيه، لا يسعنا ونحن نضع اللمسات الأخيرة في هذه الدراسة إلا أن أتقدم بالشكر إلى كل من كانت له فيها مساهمة بسيطة، وأخص بالشكر إلى أستاذنا الفاضل " دبوش عبد القادر" والذي كان له الفضل بعد الله عز وجل في إنارة طريق البحث لنا، وكل عمال كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وفقهم الله وجعلها في ميزان حسناتهم.

# الإهداء

انتهت الحكاية، ورفعت قبعتي مودعت للسنين التي مضت،

إلى من سهرت الليالي لراحتي وجعلت الدنيا جنتي...." آمي"

يا من أحمل إسمك بكل فخر وربيتني منذ الصغر..."أبي"

إلى سندي وحزام ظهري وأماني

"أخي محمد"، "أخي زين الدين"، "أختي لبنى"

إلى صديقاتي ....."شيماء، فاطمة الزهراء، سامية، روميساء"

إلى كل من لقاني بهم القدر طيلة مشواري الدراسي

وساعدني من قريب أو بعيد على إنجاز هذا البحث

أهدي هذا العمل المتواضع لهم ونسأل الله أن يتقبل منا ويزيدنا علما نافعا.

رشا قيراطي

# الإهداء

إلى غاليتي أمي رحمها الله

وأبي العزيز أطال الله عمره

وإخوتي سندي في الحياة

وأعز صديقاتي رشا وروميساء.....

إلى قطتي.

ساهية رزيق

# فهرس المحتويات

Table des matières

فهرس المحتويات ..... I

فهرس الجداول.....II

فهرس الأشكال ..... X

المقدمة:..... أ

**الفصل الأول:الإطار النظري للبنوك الإسلامية.....2**

**المبحث الأول: أساسيات البنوك الإسلامية..... 3**

**المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك الإسلامية** ..... 3

الفرع الأول: نشأة البنوك الإسلامية ..... 3

الفرع الثاني: تعريف البنوك الإسلامية..... 4

**المطلب الثاني: ضوابط وخصائص البنوك الإسلامية** ..... 5

الفرع الأول: ضوابط عمل البنوك الإسلامية..... **5**

الفرع الثاني: خصائص البنوك الإسلامية..... **6**

**المطلب الثالث: أنواع وأهداف البنوك الإسلامية** ..... 7

الفرع الأول: أنواع البنوك الإسلامية..... **8**

الفرع الثاني: أهداف البنوك الإسلامية.....10

المبحث الثاني: مصادر أموال وخدمات البنوك الإسلامية .....12

**المطلب الاول: المصادر الداخلية لدى البنوك الإسلامية** ..... 12

الفرع الأول: تعريف رأس المال وأهميته..... **12**

الفرع الثاني: الاحتياطات وأهميتها.....13

الفرع الثالث: الأرباح المحتجزة والمخصصات.....13

**المطلب الثاني: المصادر الخارجية للمصارف الإسلامية**..... 14
الفرع الأول: الودائع الجارية وأهميتها.....14
الفرع الثاني: الودائع الادخارية.....15
الفرع الثالث: الودائع الاستثمارية.....**15**
**المطلب الثالث: الخدمات المصرفية** ..... 16
الفرع الأول: الخدمات الاجتماعية الإسلامية.....**16**
الفرع الثاني: الخدمات التجارية الإسلامية.....**17**
الفرع الثالث: الخدمات التجارية الأخرى.....**17**
المبحث الثالث: استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية .....20
**المطلب الأول: صيغ التمويل طويلة الأجل في البنوك الإسلامية**..... 20
الفرع الأول: تعريف صيغة التمويل بالمضاربة وشروطها وأنواعها.....**20**
الفرع الثاني: صيغ التمويل الشبيهة بالمضاربة.....**22**
الفرع الثالث: تعريف صيغة التمويل بالمشاركة وشروطها وأنواعها.....**24**
**المطلب الثاني: صيغ التمويل متوسط الأجل في البنوك الإسلامية** ..... 26
الفرع الأول: تعريف صيغة التمويل بالإجارة وشروطها وأنواعها.....**26**
الفرع الثاني: تعريف صيغة التمويل بالبيع الآجل وشروطها.....**28**
الفرع الثالث: تعريف صيغة التمويل الاستصناع وشروطها وأنواعها.....**29**
**المطلب الثالث: صيغ التمويل قصيرة الأجل في البنوك الإسلامية**..... 30
الفرع الأول: تعريف صيغة التمويل بالسلم وشروطها وأنواعها.....**30**
الفرع الثاني: تعريف صيغة التمويل بالمرابحة وشروطها وأنواعها.....**33**
**المطلب الرابع: أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية.** .... 35
الفرع الأول: أوجه التشابه.....**35**
الفرع الثاني: أوجه الاختلاف.....**36**

خلاصة الفصل..... 38

الفصل الثاني: مؤشرات التقييم المالي للبنوك الإسلامية..... 39

المبحث الأول: مفاهيم أساسية لتقييم الأداء المالي ..... 41

**المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي وتقييم الأداء المالي**..... 41

الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي.....**40**

الفرع الثاني: مفهوم تقييم الأداء المالي.....41

**المطلب الثاني: خطوات تقييم الأداء والأركان الأساسية لتقييم الأداء المالي** ..... 43

الفرع الأول: خطوات تقييم الأداء.....**42**

الفرع الثاني: الأركان الأساسية لتقييم الأداء.....**43**

**المطلب الثالث: أهمية وأهداف تقييم الأداء**..... 45

الفرع الأول: أهمية تقييم الأداء.....**44**

الفرع الثاني: أهداف تقييم الأداء.....**45**

المبحث الثاني: أساليب التحليل المالي في البنوك الإسلامية.....47

**المطلب الأول: مجالات تقييم ومراقبة الأداء المالي البنوك الإسلامية والعوامل المؤثرة على أداء المصارف**..... 47

الفرع الأول: مجالات تقييم ومراقبة الأداء المالي البنوك الإسلامية.....46

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الأداء البنكي.....47

**المطلب الثاني: القوائم المالية للبنك الإسلامي وطرق تحليلها**..... 49

الفرع الأول: القوائم المالية.....**48**

الفرع الثاني: طرق تحليل البيانات المالية للبنوك الإسلامية.....**63**

الفرع الثالث: أهداف التقارير والقوائم المالية في البنوك الإسلامية.....**64**

**المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية**..... 65

الفرع الأول: نسب كفاية رأس المال.....**66**

الفرع الثاني: نسب السيولة.....**67**

الفرع الثالث: نسب النشاط.....**71**

الفرع الرابع: نسب الربحية.....**71**

المبحث الثالث: المؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية .....73

**المطلب الأول: مؤشرات الأداء المالي المتعلقة بالعامل الشرعي** ..... 73

الفرع الأول: مفهوم الرقابة الشرعية وأهميتها والمؤشرات المتعلقة بالسلامة الشرعية.....**73**

الفرع الثاني: مفهوم هيئة الرقابة الشرعية وأهميتها.....**76**

**المطلب الثاني: مؤشرات الأداء المالي المتعلقة بالعامل المصرفي** ..... 78

الفرع الأول: معايير التسويق الإسلامي.....**79**

الفرع الثاني: مؤشرات الأداء المالي المتعلقة بالهندسة المالية الإسلامية.....81

**المطلب الثالث: مؤشرات الأداء المالي المتعلقة بالعامل الاجتماعي والاقتصادي** ..... 84

الفرع الأول: مؤشرات الأداء المالي المتعلقة بالعامل الاجتماعي.....84

الفصل الثالث تقييم الأداءالمالي لمصرف السلام الجزائري.....90

المبحث الأول: تقديم بطاقة فنية لبنك السلام الجزائري.....92

**المطلب الأول: تقديم مصرف السلام الجزائري** ..... 92

الفرع الأول: تعريف مصرف السلام الجزائري.....88

الفرع الثاني: خدمات مصرف السلام الجزائري.....88

الفرع الثالث: أهداف مصرف السلام الجزائري.....89

المبحث الثاني: التحليل المالي لأهم مؤشرات مصرف السلام الجزائري.....96

**المطلب الأول: التحليل بواسطة القوائم المالية**..... 96

الفرع الأول: القوائم المالية لمصرف السلام.....99

**المطلب الثاني: التحليل بواسطة النسب المالية** .....105

المبحث الثالث: تقييم أهم مؤشرات مصرف السلام الجزائري ..... 118

**المطلب الأول: مؤشرات الأداء المالي المتعلقة بالعامل الشرعي** .....118

**المطلب الثاني: مؤشرات الأداء المالي المتعلقة بالعامل المصرفي** .....119

**المطلب الثالث: مؤشرات الأداء المالي المتعلقة بالعامل الاقتصادي والاجتماعي** .....120

خلاصة الفصل ..... 121

الخاتمة.....ج

قائمة المراجع ..... CXVI

قائمة الملاحق.....CXVI

الملخص.....

# فهرس الجداول

# فهرس الجداول


| الرقم | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | جدول رقم 1: الميزانية العمومية لبنك إسلامي افتراضي | 51 |
| 2 | جدول رقم 2: ملخص الميزانية العمومية لبنك إسلامي افتراضي | 53 |
| 3 | الجدول رقم 3: بيان الدخل للبنك الإسلامي | 55 |
| 4 | الجدول رقم 4: كشف التدفقات النقدية لبنك إسلامي افتراضي | 59 |
| 5 | الجدول رقم 5: مؤشرات الأداء المصرفي | 82 |
| 6 | الجدول رقم6: مؤشرات الأداء المتعلقة بالعامل الاجتماعي | 84 |
| 7 | الجدول رقم 07: أصول بنك السلام خلال الفترة (2019_2021) | 95 |
| 8 | الجدول رقم08: خصوم بنك السلام خلال الفترة (2019_2021) | 96 |
| 9 | جدول رقم09: تطور حجم ميزانية بنك السلام الجزائري لسنوات التالية (2019-2021). | 98 |
| 10 | جدول رقم 10: حساب النتائج لسنوات الثلاث (2019-2021) | 99 |
| 11 | جدول رقم11: تطور حجم النتيجة الصافية لسنوات الثلاث | 101 |
| 12 | جدول رقم 12: التزامات خارج الميزانية لبنك السلام لسنوات الثلاث (2019-2021) | 102 |
| 13 | جدول رقم13: نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع لسنوات الثلاث (2019-2021) | 104 |

| | | |
|---|---|---|
| 14 | جدول رقم14: نسبة كفاية حقوق الملكية في مقابلة مخاطر الاستثمار(2019-2021) | 105 |
| 15 | جدول رقم15: نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات لسنوات الثلاث (2019-2021) | 105 |
| 16 | جدول رقم16: نسبة التمويل الخارجي (2019-2021) | 106 |
| 17 | جدول رقم17: نسبة السيولة لسنوات الثلاث (2019-2021) | 108 |
| 18 | جدول رقم18: نسبة السيولة الجارية لسنوات الثلاث (2019-2021) | 108 |
| 19 | جدول رقم19: نسبة السيولة القانونية لسنوات الثلاث (2019-2021) | 109 |
| 20 | جدول رقم20: معدل توظيف الموارد المتاحة لسنوات الثلاث (2019-2021) | 111 |
| 21 | جدول رقم21: نسبة التكاليف إلى إجمالي الاستثمارات لسنوات الثلاث (2019-2021) | 111 |
| 22 | جدول رقم22: نسبة الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات لسنوات الثلاث (2019-2021) | 112 |
| 23 | جدول رقم23: معدل العائد على حقوق الملكية لسنوات الثلاث (2019-2021) | 114 |
| 24 | جدول رقم24: معدل العائد على الموجودات لسنوات الثلاث (2019-2021) | 114 |

# فهرس الأشكال

# قائمة الأشكال


| الرقم | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | الشكل رقم1: الهيكل التنظيمي لبنك السلام الجزائري | 94 |
| 2 | الشكل رقم02: يبين تطور حجم ميزانية بنك السلام خلال السنوات 2021_2019 | 98 |
| 3 | الشكل رقم03: يبين حجم تطور النتيجة المالية لبنك السلام للسنوات (2019-2021) | 101 |
| 4 | الشكل رقم04: تطور حجم الالتزامات خارج الميزانية لبنك السلام لسنوات (2019-2021) | 103 |
| 5 | الشكل رقم05: نسبة تطور كفاية رأس المال لبنك السلام لسنوات الثلاث (2019-2021) | 106 |
| 6 | الشكل رقم06: نسبة تطور السيولة لبنك السلام لسنوات (2019-2021) | 109 |
| 7 | الشكل رقم07: تطور نسب النشاط لبنك السلام لسنوات الثلاث (2019-2021) | 112 |
| 8 | الشكل رقم 08: نسب الربحية لبنك السلام لسنوات الثلاث (2019-2021) | 115 |

# المقدمة العامة

## المقدمة:

يعد القطاع البنكي أحد القطاعات الأساسية ذات التأثير الكبير على الاقتصاد الوطني، حيث نشأت المصارف وتنوعت أشكالها وتخصصاتها حسب الغرض الذي تخدمه والأنشطة التي تؤديها والضوابط والأسس الذي تحكم عملها، فهناك المصارف التقليدية التي أصبحت منتشرة بكثرة في جميع أنحاء العالم وتعددت الخدمات التي تقدمها، كما يوجد هناك المصارف الإسلامية التي جاءت لتلبية حاجات العملاء في مختلف أنحاء العالم الذين يرغبون بخدمات مصرفية تتناسب مع أحكام الشريعة الإسلامية، وقد نجحت هذه المصارف بإثبات وجودها في السوق المصرفية وباتت تنافس المصارف التقليدية من حيث سعة الانتشار وتنوع الخدمات التي تقدمها.

وعلى اعتبار البنوك الإسلامية مؤسسات مالية جاءت من أجل تطهير العمل البنكي من الفوائد الربوية وإيجاد الحلول للكثير من المشاكل التي كانت تعانيها بعض الدول الإسلامية في المجال البنكي فهي تمثل قطاعا هاما في الاقتصاد، وتلعب دورا رئيسيا في دعمه وتطويره ووسيطا أكثر أمانا بين المدخرين والمستثمرين.

ولتتمكن البنوك الإسلامية من معرفة قدرتها على بلوغ هاته الأهداف وإذا كانت قد حققتها بالوسائل المعقولة فإنها بحاجة إلى تقييم أدائها، وباعتبار أن للبنوك الإسلامية مجموعة من الوظائف فإنها حتما بحاجة إلى تقييم أداء كل وظيفة من وظائفها، لهذا يواجه المسيرين إشكالية اختيار أو انتقاء المعايير والمؤشرات فنجاح التقييم يعتمد أساسا على قدرة المسيرين على اختيار أفضل وأحسن المعايير والمؤشرات التي تعكس الأداء المراد قياسه.

## إشكالية البحث:

استنادا إلى ما سبق عرضه تتجلى معالم إشكالية هذا البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

**كيف يتم تقييم الأداء المالي لمصرف السلام –الجزائري؟**

## الأسئلة الفرعية:

إن التساؤل الرئيسي السابق، تنبثق من عدة أسئلة فرعية هي:

_ فيما تتمثل الخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية؟

_ ما هي النسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي في البنوك الإسلامية؟

_ ماهي المهام التي تقوم بها هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في مصرف السلام الجزائري؟

## فرضيات الدراسة:

للإجابة على تساؤلات الدراسة، ندرج الفرضيات التالية:

_ معظم الخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية هي خدمات تقدمها البنوك التقليدية مكيفة وفقا لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية.

_ تعتمد البنوك الإسلامية رغم اختلاف أنشطتها إلى مجموعة من النسب المالية لتقييم أداءها المالي.

_ يهتم مصرف السلام الجزائري بالعامل الشرعي من خلال مؤشرات شرعية تتوافق مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية.

## أسباب اختيار الموضوع:

هناك جملة من الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذه الدراسة تمثلت في:

_ الرغبة الشخصية في الإحاطة بالمواضيع ذات الصلة بالاقتصاد الإسلامي؛

_ ارتباط الموضوع بطبيعة التخصص؛

_ الرغبة في معرفة مدى تحقيق البنوك الإسلامية لأهدافها الخاصة.

## أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في القيمة البحثية والإضافة العلمية التي يقدمها والمتمثلة في الرغبة الملحة في تبني النظام البنكي الإسلامي الملتزم بالأحكام والضوابط الشرعية بديلا عن الأنظمة التقليدية الأخرى الذي تتحكم في أسعار الفائدة المحرمة شرعا. وذلك في إطار السعي لما هو مرجوا من القطاع البنكي في تحقيق التنمية.

## أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

_ توضيح أهداف البنوك الإسلامية وآليات عملها؛

– توضيح مفهوم الأداء المالي في البنوك الإسلامية لما له من أهمية في الهيكل البنكي؛

– محاولة ابراز المؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المالي في البنوك الإسلامية.

## حدود الدراسة:

اقتصرت دراستنا التطبيقية على مصرف السلام الجزائري، أما الحدود الزمنية فقد تم استخدام البيانات الموجودة في التقارير المالية السنوية في الفترة الممتدة من 2019–2021 وهي معلومات متاحة على موقع البنك.

## منهج الدراسة:

من أجل دراسة إشكالية بحثنا والإجابة على الأسئلة المطروحة في هذا البحث قمنا باتباع المنهجين التاليين:

**المنهج الوصفي:** تم اعتماد المنهج الوصفي في الدراسة النظرية وذلك من خلال مراجعة الدراسات السابقة والمفاهيم المتعلقة بالبنوك الإسلامية والأداء المالي ومؤشرات قياسه مما يتوفر من مراجع علمية.

**المنهج التحليلي:** من خلال تقييم الأداء المالي لبنكي السلام بالاعتماد على القوائم المالية وتحليله من خلال المؤشرات المحسوبة للثلاث سنوات الأخيرة.

## الدراسات السابقة:

لقد نال موضوع مؤشرات الأداء المالي اهتمام الكثير من الباحثين والدارسين، إلا أن المراجع قليلة جدا في هذا المجال وتلك الموجودة لا تعالج الموضوع بشكل منفصل وإنما تكون ضمن دراسة أو عبارة عن مقالات في المجلات المتخصصة أو الملتقيات العلمية ومن بين هذه الدراسات لدينا:

- **دراسة أمارة محمد يحي عاصي:** "تقييم المالي للمصارف الإسلامية"، رسالة ماجستير لسنة 2010، تناولت هذه الدراسة تقييم الأداء المالي في البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، تقييم الأداء المالي من خلال من خلال تقديم مجموعة من التوصيات المتعلقة بالعوامل المؤثرة على أداء البنك، حيث يستمد هذا العمل أهميته من خلال العمل على تحليل واقع وآلية عمل مؤسسة مصرفية إسلامية تمثله في البنك الإسلامي الأردني وادارتها لعملياتها وأنشطتها المستمدة من فقه المعاملات المالية"
- **دراسة إبراهيم عبد الحليم عبادة 2008:** "مؤشرات الأداء المالي في البنوك الإسلامية "حيث قام المؤلف بتصميم نموذج لقياس أداء البنوك الإسلامية وذلك من خلال انتقاء معايير تقيس مدى تحقيق الأهداف العامة المسطرة في البنوك الإسلامية بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات، وقد أوصت الدراسة بضرورة اعتماد البنوك الإسلامية قاعدة بيانات موحدة ليسهل عمل الباحثين في مجال تقييم ومتابعة التجربة البنكية".
- **دراسة أمال لعمش** "دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة البنكية الإسلامية"، رسالة ماجستير 2012، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تطبيقات الهندسة المالية الإسلامية في المؤسسات البنكية الإسلامية ومحاولة تقييم أداء المنتجات المالية الإسلامية وكفاءتها في الاقتصاد وأحاطت إشكالية البحث حول التحديات التي تواجه الصناعة البنكية الإسلامية وخاصة ما تعلق بتطوير الموارد البشرية المناسبة للعمل بالمصارف الإسلامية".

## هيكل الدراسة:

من أجل الإلمام والإحاطة بمختلف الجوانب التي يتناولها الموضوع قمنا بتقسيم دراستنا إلى ثلاث فصول

تناولنا في الفصل الأول المعنون ب: الإطار النظري للبنوك الإسلامية ثلاث مباحث حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى مفهوم البنوك الإسلامية وخصائصها وأنواعها وأهدافها التي تسعى إلى تحقيقها، وتطرقنا في المبحث الثاني إلى مصادر الأموال في البنوك الإسلامية والخدمات التي تقدمها، أما المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى أليات التمويل المستخدمة من طرف البنوك الإسلامية.

الفص الثاني المعنون ب: مؤشرات التقييم المالي للبنوك الإسلامية التي بدوره قسم إلى ثلاث مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى مدخل للأداء المالي للبنوك الإسلامية، تعريف تقييم الأداء، خطواته وأركانه كذلك أهميته في البنوك الإسلامية، والمبحث الثاني والثالث تم التطرق فيه إلى الأساليب والمؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية.

أما الفصل الثالث المعنون ب: تقييم الأداء المالي لمصرف السلام الجزائري قسم إلى ثلاث مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى تعريف بالبنك وأهدافه ومجموعة من خدماته وتطرقنا في المبحث الثاني والثالث إلى تقييم أداء بنك السلام من خلال مجموعة من النسب المالية ومجموعة من المؤشرات المتعلقة بالعامل الشرعي، البنكي، الاجتماعي والاقتصاد

# الفصل الأول:

# الإطار النظري للبنوك الإسلامية

**تمهيد:**

تعتبر البنوك الإسلامية شكلا من أشكال المؤسسات المالية المعاصرة التي يمكن القول إنها تفوقت على البنوك التقليدية من خلال انتشارها الواسع في العالم، وذلك بفضل خصائصها وضوابط عملها التي تتوافق مع العقيدة الإسلامية، وأهم خصائصها أنها لا تعتمد على الربا جملة وتفصيلا لأنه محرم شرعا في الإسلام.

وتتميز البنوك الإسلامية في قدرتها على توفير الخدمات البنكية وأساليب التمويل التي تعد المطلب الأساسي للأفراد والمجتمعات الدينية التي تتبع الشريعة الإسلامية في أسلوب حياتها، كما أن البنوك الإسلامية تعمل على تطوير نفسها باستمرار من خلال خلق منتجات تمويلية واستثمارية تجعلها تكسب ثقة المستثمرين والمتعاملين عندها وتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي حول العالم.

وقد قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي:

**المبحث الأول: أساسيات البنوك الإسلامية.**

**المبحث الثاني: مصادر أموال والخدمات الرئيسة للبنوك الإسلامية.**

**المبحث الثالث: استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية.**

# المبحث الأول: أساسيات البنوك الإسلامية

## المطلب الأول: نشأة وتعريف البنوك الإسلامية

أصبحت البنوك الإسلامية في ظل متطلبات العصر، ضرورة حتمية لكل مجتمع إسلامي يرفض التعامل بالربا، ويرغب في تطبيق الشريعة الإسلامية لذلك أتت فكرة إنشاء البنوك الإسلامية.

### الفرع الأول: نشأة البنوك الإسلامية

استندت الحضارة العربية الإسلامية على قاعدة قوية متماسكة تعتمد على القرآن الكريم والسنة النبوية وإجماع الصحابة، الأمر الذي أدى إلى ضرورة تحويل المؤسسات الربوية إلى مؤسسات إسلامية تتماشى مع الحضارة الإسلامية في الشكل والمضمون، فكانت أول محاولة لتنفيذ كلام الله، تلك التجربة التي قامت في نهاية الخمسينات من القرن العشرين، من خلال إنشاء إحدى المناطق الريفية في الباكستان مؤسسة تستقبل الودائع من الأغنياء لتقدمها إلى المزارعين الفقراء من أجل تحسين نشاطهم الزراعي، دون أن يتقاضى المودعون أي عائد على ودائعهم، كما أن القروض المقدمة إلى المزارعين، كانت بدون عائد أيضا، وفي بداية الستينات أغلقت أبوابها.[1]

ومع نهاية هذه التجربة، كانت هناك تجربة أخرى في طريقها إلى الظهور، حيث ظهرت بنوك الادخار المحلية التي تأسست عام 1963 في "ميت غمر" وغيرها من الأرياف المصرية، وهي بنوك ادخار محلية تعمل وفق أسس الشريعة الإسلامية، لكن هذه التجربة لم تستمر طويلا، حيث تم إيقاف العمل بها عام 1967 وذلك لأسباب داخلية، مثل عدم رسوخ الإطار النظري للأعمال البنكية الإسلامية، وعدم توفر الكوادر المؤهلة والقادرة على إعادة الاعمال والنشاطات البنكية الإسلامية.[2]

لقد عكست التجربتان السابقتان برغم من عدم نجاحهما حماس المسلمين ورغبتهم في إيجاد بدائل للمؤسسات البنكية التقليدية، التي تتفق مع مبادئ وتعاليم دينهم، وتعبيرهم برفض النظام البنكي الربوي، لذلك شهدت السبعينات من القرن العشرين انطلاقة جديدة لفكرة إنشاء البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ففي عام 1971 أسس في مصر أول مصرف يقوم بممارسة النشاطات البنكية الخالية من الربا، وهو بنك

[1] حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **"إدارة المصارف الإسلامية"**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010، ص 109.

[2] أحمد سليمان خصاونة، **"المصارف الإسلامية مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة، استراتيجيات مواجهتها"**، عالم المكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2008، ص 64.

ناصر الاجتماعي الذي بدأ بممارسة نشاطه عام 1972، وفي عام 1975 تم إنشاء مصرفين إسلاميين هما بنك دبي الإسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة، والبنك الإسلامي للتنمية في جدة.

بعد ذلك أخذت البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية تتزايد بشكل واضح عام بعد عام، حتى أصبح عددها يزيد عن 90 مصرفا في نهاية عام 1992 تعمل جميعها وفق الأسس والمبادئ الإسلامية، منها 55 مصرفا 34 شركة إسلامية استثمارية، و3 شركات مالية إسلامية قابضة.[1]

## الفرع الثاني: تعريف البنوك الإسلامية

تعتبر البنوك الإسلامية مؤسسات مالية تعمل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، حيث تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية من جهة، وتحقيق العدالة الاجتماعية من جهة أخرى، ولقد استوقفتنا تعاريف كثيرة للبنوك الإسلامية.

تعرف بأنها: "مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع، وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية، وبما يخدم الشعوب ويعمل على تنمية اقتصادها"[2]

كما تعرف بأنها: "مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالربا أخذا وعطاءا، وتلتزم في نواحي نشاطها ومعاملاتها المختلفة بقواعد الشريعة الإسلامية".[3]

تعرف أيضا بأنها: "المصرف الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته البنكية والاستثمارية، من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائم على مبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة ومن خلال إطار الوكالة بنوعيها العامة والخاصة".[4]

كذلك يمكن القول إن البنوك الإسلامية عبارة عن: "مؤسسات مالية مصرفية اقتصادية، واجتماعية، وتنموية، تقوم على تلقي الأموال من مختلف المتعاملين للقيام بالوظائف والأنشطة المتوافقة مع أحكام

---

[1] عبد الرزاق الهيتي، **"المصارف الإسلامية "بين النظرية والتطبيق"**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 1998، ص ص،177-178.

[2] حيدر يونس الموسوي، **"المصارف الإسلامية اداءها المالي واثارها في سوق الأوراق المالية"**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2011، ص 27.

[3] فليح حسن خلف، **"البنوك الإسلامية"**، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2006، ص 92.

[4] على عبودي نعمة الجبوري، **"إدارة المصارف الإسلامية نظام مالي عادل"**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2016، ص 102.

الشريعة الإسلامية، وتطمح من خلال ذلك إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تخدم الفرد والمجتمع والاقتصاد ككل".[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف البنوك الإسلامية على أنها: "تلك المنشأة البنكية ذات أهداف اقتصادية واجتماعية تسعى إلى تعبئة الموارد وتوظيفها في مشاريع تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية".

## المطلب الثاني: ضوابط وخصائص البنوك الإسلامية

تتميز البنوك الإسلامية عن غيرها من البنوك التقليدية بمجموعة من الضوابط والخصائص في كافة مجالات عملها، تحكمها الشريعة الإسلامية ومن هذه الضوابط ما يلي:

### الفرع الأول: ضوابط عمل البنوك الإسلامية

#### أولا: الغنم بالغرم:

يوجد العديد من الأحاديث التي تحرم المبيعات التي تحتوي على الغرر وفي أهم الأحاديث الرئيسية التي تم نقلها، أن النبي محمدﷺ "نهى عن أي بيع يحتوي على الغرر".

حيث يعرف الأستاذ مصطفى الزرقاء الغرر: هو بيع الأشياء المحتملة والتي ليس من المؤكد وجودها أو خصائصها نظرا لخطورتها الطبيعية مثل القمار، بيع السمك ،والثمار، وتتعلق جميع هذه الأمثلة بالأشياء التي يتم تحديد وجودها بشكل دقيق، فالسمك قد لا يتم اصطيادها بعد وفواكه غير ناضجة حتى الآن، وغيرها في كل هذه الحالات يكون من المصلحة الخاصة للبائع والمشتري أن يكونوا دقيقين قدر الإمكان فيما يتعلق بالموضوع والسعر.[2]

كما تعني هذه القاعدة أن من ينال نفع الشي يتحمل الضرر الحاصل منه، أي لا يمكن استحقاق الربح (الغنم) إلا بتحمل المخاطرة (الغرم)، وهذه القاعدة هي أساس قيام العمل البنكي الإسلامي، سواء ما يخص المعاملات البنكية خاصة تلك القائمة على المشاركات أو المعارضات، أو بإعتبار أن العميل المودع هو شريك المصرف، فإن له الحق في الربح بقدر استعداده لتحمل الخسارة.

[1] محمود حسن صوان، **''أساسيات العمل المصرفي''**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، بدون طبعة،2001، ص 92.
[2] El Gamal Mahmoud, **''La Banque et la finance islamiques''**, de Boeck, paris, 2012, p14.

## ثانيا: الخراج بالضمان:

يقصد بهذه القاعدة أنه من ضمن أصل الشيء جاز له أن يحصل عليه على ما تولد عنه من عائد، فالمصرف الإسلامي يقوم بضمان أموال المودعين لديه في شكل ودائع آمنة تحت الطلب ويكون الخراج (أي ما يخرج من المال) المتولد عن هذا المال جائز الانتفاع لمن ضمن (المصرف)، لأنه يكون ملزم باستكمال النقصان الذي يحتمل حدوثه وتحمل الخسارة في حالة وقوعها، ويظهر أثر هذه القاعدة في الأعمال المالية البنكية في عملية توزيع النتائج المالية للمصارف الإسلامية.[1]

## الفرع الثاني: خصائص البنوك الإسلامية

تتميز البنوك الإسلامية بالعديد من الخصائص يمكن تلخيصها فيما يلي:

### أولا: استبعاد الفوائد الربوية:

الأساس الذي قامت عليه البنوك الإسلامية هو تطهير العمل البنكي من إثم الربا، وهذا هو الفارق الجوهري بينها وبين البنوك التقليدية، التي تعتمد على أسلوب الفائدة (القرض) نضير نسبة محددة من العائد مرتبطة بالزمن وهذا الأسلوب هو من الربا الذي حرمته الشريعة الإسلامية تحريما تاما وتوعد سبحانه وتعالى مرتكبه بالحرب كما يقول في كتابه الكريم: "يأيها ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ٢٧٨ فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ فَأۡذَنُواْ بِحَرۡبٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَإِن تُبۡتُمۡ فَلَكُمۡ رُءُوسُ أَمۡوَٰلِكُمۡ لَا تَظۡلِمُونَ وَلَا تُظۡلَمُونَ ٢٧٩" {سورة البقرة278-279}.[2]

### ثانيا: الالتزام بقاعدة الحلال والحرام:

لا يجوز للمصرف أن يقدم خدماته إلى أنشطة تدخل في دائرة التحريم، مثل صناعة الخمور والمخدرات، والابتعاد عن أي تعامل ينطوي على غش أو تدليس.[3]

---

[1] شوقي بورقبة، هاجر زرارقي، **"إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية"**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2015، ص،20.

[2] حسام صبحي المغربي، **"الرقابة الشرعية ورقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية دراسة مقارنة"**، مذكرة ماجستير، منشورة، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2015، ص،21.

[3] نوري عبد الرسول الخاقاني، **"المصرفية الإسلامية الأسس النظرية وإشكاليات التطبيق"**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2011، ص،175.

## ثالثا: ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:

والأصل في هذه الخاصية في البنك الإسلامي أنه ينطلق من تصور الإسلام ومنهجه الخاص والإسلام دين الوحدة الذي لا تنفصل فيه الجوانب المختلفة للحياة بعضها عن البعض الآخر، ولا ينسجم مع الإسلام أبدا أن ينظر البنك الإسلامي إلى التنمية الاقتصادية منفصلة عن التنمية الاجتماعية، ذلك أن النظر إلى التنمية الاقتصادية منفصلة يجر البنك إلى فخ الاهتمام بالعائد الفردي دون مراعاة العائد الاجتماعي.[1]

## رابعا: عدم حبس المال وحجبه عن التداول واكتنازه:

يتعين على البنك أن يعمل على تنمية المال واستثماره باعتباره مستخلفا فيه ووكيلا على أصحابه وتوظيفه توظيفا فعال لصالح المجتمع، وباعتباره أصلا من أصوله التي يتعين تنميتها واستثمارها وليس اكتنازا أو حجبها وحرمان المجتمع والأفراد الذين في حاجة إليها منها تجنبا لغضب الله سبحانه وتعالى وابتعادا عن نواهيه، وخوفا من قوله تعالى: "وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٖ ٣٤ يَوۡمَ يُحۡمَىٰ عَلَيۡهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكۡوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمۡ وَجُنُوبُهُمۡ وَظُهُورُهُمۡۖ هَٰذَا مَا كَنَزۡتُمۡ لِأَنفُسِكُمۡ فَذُوقُواْ مَا كُنتُمۡ تَكۡنِزُونَ ٣٥" {سورة التوبة34-35}.[2]

## المطلب الثالث: أنواع وأهداف البنوك الإسلامية

مع توسع نشاط المصارف وتنوعه، أصبح من الضروري تخصيص بعض المصارف لأنشطة اقتصادية محددة وتقديم خدمات متخصصة للعملاء والبنوك الإسلامية الأخرى، بناء على ذلك يمكن تصنيف المصارف الإسلامية على النحو التالي:

[1] أحمد عبد العزيز النجار، **" 100سؤال و100جواب حول البنوك الإسلامية"**، مطابع الاتحاد الدولي، مصر، ط1، 1981، ص، ص53-54.

[2] عبد الله خبابة، **"الاقتصاد المصرفي"**، دار الجامعة الجديدة، مصر، ط1، 2013، ص ،134.

## الفرع الأول: أنواع البنوك الإسلامية:

إن امتداد نشاط البنوك الإسلامية وتشبعه وازدياد حجم معاملاتها، أدى إلى ضرورة تخصصها في أنشطة اقتصادية معينة وبذاتها، وهنا يمكن تصور عدة أنواع للبنوك الإسلامية يمكن تقسيمها وفقا لعدة أسس منها.[1]

### أولا: وفقا للأساس الجغرافي:

ويتعلق هذا الأساس بالنطاق الجغرافي الذي يمتد إليه نشاط البنك الإسلامي أو الذي تشمله معاملات عملائه:

- ✓ **بنوك إسلامية محلية النشاط:** وهي البنوك الإسلامية التي يقتصر نشاطها على الدولة التي تحمل جنسيتها، ولا يمتد عملها خارج هذا النطاق الجغرافي المحلي.
- ✓ **بنوك إسلامية دولية النشاط:** وهي البنوك التي تتسع دائرة نشاطها، وتمتد إلى خارج النطاق المحلي.

### ثانيا: وفقا للمجال التوظيفي للبنك:

يمكن التفرقة بين عدة أنواع من البنوك الإسلامية وفقا للمجال التوظيفي الذي يغلب على نشاط البنك منها:

- ✓ **بنوك إسلامية صناعية:** وهي تلك البنوك المتخصصة في تقديم التمويل للمشروعات الصناعية، وتحتاج كل الدول الإسلامية إلى مثل هذا النوع من البنوك خاصة بعد أن أصبحت التنمية الصناعية، هي المحور الأكثر أهمية في تطوير القدرات الإنتاجية لهذه البلاد.
- ✓ **بنوك إسلامية زراعية:** وهي تلك البنوك التي يغلب على توظيفاتها اتجاهها للنشاط الزراعي، باعتبار أن لديها المعرفة والدراية بهذا النوع من النشاط الحيوي الهام.
- ✓ **بنوك الادخار والاستثمار الإسلامية:** تعمل هذه البنوك على نطاقين، نطاق بنوك الادخار التي تكون مهمتها جمع مدخرات من صغار وكبار المدخرين بهدف تعبئة الفائض النقدي المتواجد لدى أفراد المجتمع، والنطاق الآخر يطلق عليه بنوك الاستثمار تعمل هذه البنوك على توظيف الأموال التي سبق الحصول عليها من بنوك الادخار وتوجيهها إلى مراكز النشاط الاستثماري، والتي من خلالها يتم استغلال الطاقات المحلية وعوامل الإنتاج، ومن ثم إنعاش الاقتصاد الإسلامي.

[1] محسن أحمد الخضيري، **"البنوك الإسلامية"**، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، ط3، 1999، ص، ص،29- 30.

- ✓ **بنوك التجارة الخارجية الإسلامية:** تنشأ هذه الأنواع من البنوك من أجل تعظيم وزيادة قيمة التبادل التجاري بين الدول، بل أيضا لإيجاد الوسائل والأدوات البنكية الإسلامية التي تؤمن وتساعد على تحقيق هذا الهدف.
- ✓ **بنوك إسلامية تجارية:** تتخصص هذه البنوك في تقديم التمويل للنشاط التجاري، وبصفة خاصة تمويل رأس المال العامل للتجار وفقا للأسس الإسلامية القومية، أي وفقا للمتاجرات أو المرابحات أو المشاركات أو المضاربات الإسلامية.

## ثالثا: وفقا لحجم النشاط:

تنقسم البنوك إلى ثلاث أنواع حسب هذا المعيار هي:[1]

- ✓ **بنوك إسلامية صغيرة الحجم:** هي تلك البنوك محدودة النشاط، يقتصر نشاطها فقط على الجانب المحلي والمعاملات البنكية التي يحتاج إليها السوق المحلي فقط، يقتصر عملها بجمع المدخرات وتقديم التمويل قصير الأجل لبعض المشروعات والأفراد في شكل مرابحات ومتاجرات، كما تعمل هذه البنوك على نقل فائض مواردها إلى البنوك الإسلامية الكبرى التي تم توظيفه واستثماره في المشروعات الكبرى.
- ✓ **بنوك إسلامية متوسطة الحجم:** هي بنوك ذات الطابع القومي، تتميز بأكبر حجم من حيث النشاط، والأكبر من حيث الزبائن، والأكثر اتساعا من حيث المجال الجغرافي والأكثر خدمات من حيث التنوع، إلا أنها تظل محدودة النشاط بالنسبة للمعاملات الدولية.
- ✓ **بنوك إسلامية كبيرة الحجم:** يطلق عليها البعض بنوك الدرجة الأولى، تكون من الحجم الذي يمكنها من التأثير على السوق النقدي والبنكي سواء المحلي أو الدولي، ولديها من الإمكانات التي تؤهلها لتوجيه هذا السوق.

## رابعا: وفقا للاستراتيجية المستخدمة:

يمكن التمييز بين البنوك الإسلامية أيضا وفقا للأساس الاستراتيجي ومنه:[2]

[1] محسن أحمد الخضيري، **"البنوك الإسلامية"**، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 28- 29.
[2] ناظم خالد محسن، عبد الفتاح ثابت ناصر، **"البنوك والمصارف الإسلامية"**، مجلة دراسات لجامعة عمار ثلجي الأغواط، العدد83، الجزائر ،2019، ص ،94.

- ✓ **بنوك إسلامية قائدة ورائدة:** تعتمد على استراتيجية التوسع والتطوير والتحديد لها القدرة على الدخول في مجالات النشاطات أكثر خطرا وبالتالي الأعلى ربحية.
- ✓ **بنوك إسلامية مقلدة وتابعة:** تعتمد على استراتيجية التقليد لما ثبت نجاحه لدى البنوك الإسلامية القائدة والرائدة.
- ✓ **بنوك إسلامية حذرة أو محدودة النشاط:** تعتمد على استراتيجية التكميش، أو استراتيجية الرشادة البنكية، تقوم بتقديم الخدمات البنكية التي ثبت ربحيتها فعلا، وتتسم بالحذر وعدم اقدامها على تمويل أي نشاط يحتمل مخاطر مرتفعة مهما كانت ربحيتها.

### خامسا: وفقا للعملاء المتعاملين مع البنك:

تقسم البنوك وفقا لهذا الأساس إلى نوعين:

- ✓ **بنوك إسلامية عادية تتعامل مع الأفراد:** هي بنوك تنشأ خصيصا من أجل تقديم خدماتها إلى الأفراد سواء كانوا طبيعيين أو معنويين وسواء على مستوى العمليات البنكية الكبرى أو العمليات البنكية العادية والمحددة.
- ✓ **بنوك إسلامية غير عادية تقدم خدماتها للدول والبنوك الإسلامية العادية:** هذا النوع من البنوك لا يتعامل مع الأفراد سواء طبيعيين أو معنويين، بل يقدم خدماته إلى الدول الإسلامية من أجل تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، كما يقوم بتقديم خدماته الأخرى للبنوك الإسلامية العادية لمساعدتها على مواجهة الأزمات التي قد تصادفها أثناء ممارستها لأعمالها.

## الفرع الثاني: أهداف البنوك الإسلامية

يسعى المصرف الإسلامي إلى تحقيق جملة من الأهداف وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، يمكن توضيحها فيما يلي:[1]

### أولا: أهداف مالية:

- ❖ جذب الودائع وتنميتها ونشر الوعي الادخاري والاستثماري بين أفراد المجتمع، حتى لا يتعطل المال ويحتجب عن وظيفته في الدورة الاقتصادية؛
- ❖ استثمار الأموال مشاركة بها يعود بالربح على المساهمين والمودعين؛

[1] محمد الطاهر الهاشمي، **"المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية"**، الإدارة العامة للمكتبات، مصر، ط1، 2010، ص، 148.

❖ تحقيق مستوى ملائم من الأرباح، يضمن للمصرف الاستمرار في التقدم والنمو ومواجهة المنافسة في السوق البنكي.

**ثانيا: أهداف للمتعاملين:**

❖ تقديم خدمات مصرفية متميزة بجودتها العالية وتوافقها مع الشريعة الإسلامية؛

❖ توفير الدعم والتمويل وتلبية تطلعات المستثمرين؛

❖ اعداد دراسات الجدوى للمشاريع الاستثمارية التي يتم اقتراحها، وعرضها على المستثمرين؛

❖ توفير الأمان وتعزيز الثقة لدى المتعاملين مع المصرف.

**ثالثا: أهداف داخلية:**

❖ تنمية الموارد البشرية وتأهيلها لفهم وإدارة العمل البنكي الإسلامي الصحيح، ومواكبة تطورات العمل البنكي؛

❖ العمل على تعزيز أداء المصرف من أجل دعم نمو المصرف وتوسعه المستمر؛

❖ توسيع رقعة نشاطات المصرف جغرافيا واجتماعيا بين فئات المجتمع.

**رابعا: الأهداف الابتكارية:**

وهي الأهداف التي تمليها منافسة السوق على إدارة البنوك والتي تتمثل في:

❖ ابتكار صيغ وأدوات للتمويل الإسلامي؛

❖ تطوير الخدمات وابتكار أدوات ومنافذ لاستثمار الأموال المتاحة وجذب المزيد من الأموال.

## المبحث الثاني: مصادر أموال وخدمات البنوك الإسلامية

### المطلب الاول: المصادر الداخلية لدى البنوك الإسلامية

تعبر المصادر الداخلية للبنوك الإسلامية على طرق تحصيل الأموال بطرق متوافقة مع الشريعة الإسلامية وفيما يلي بعض المصادر الداخلية الأساسية لهاته الأخيرة:

#### الفرع الأول: تعريف رأس المال وأهميته

#### أولا: تعريف رأس المال:

يعرف رأس المال في البنوك الإسلامية على أنه: "مجموعة قيمة الأموال التي يحصل عليها المصرف من أصحاب المشروع، عند بدء تكوينه، وأية إضافات أو تخفيضات تطرأ عليها في فترات تالية، سواء كانت نقدية أو عينية".[1]

وعليه يمثل رأس المال كل ما يقدمه المساهمون من مبالغ مالية مقابل القيمة الإسمية للأسهم المصدرة، ويستخدم في اقتناء الأصول الثابتة لبداية نشاط المصرف، ويمكن أن تطرأ عليه تغيرات، إما بالزيادة أو بالنقصان خلال الفترة التي يمارس فيها المصرف أنشطته، ويشترط في رأس المال أن يكون مدفوعا بالكامل دون أن تكون هناك حصص مستحقة في ذمة أصحابها، على عكس ما هو متعارف عليه في البنوك التقليدية أين يمكن لرأس المال المدفوع أن يكون أقل من رأس المال المصرح به، على أن يبقى ذلك الجزء دينا على بعض الشركاء.[2]

#### ثانيا: أهمية رأس المال:

باعتبار رأس المال أحد العناصر الأساسية المكونة لميزانية المصرف الإسلامي، فإن أهميته تكمن في:[3]

- ✓ توفير الحماية والأمن والثقة بالنسبة للمودعين؛
- ✓ مواجهة النفقات الناتجة عن تأسيس البنك وبداية نشاطه؛
- ✓ مواجهة الطلب غير المتوقع على السيولة؛
- ✓ مواجهة الخسائر التي يحتمل التعرض لها مستقبلا.

---

[1] نوري عبد الرسول الخاقاني، **''المصرفية الإسلامية''**، مرجع سبق ذكره، ص، 211.
[2] أمال لعمش، **''دور الهندسة المالية في تطوير الصناعات المصرفية الإسلامية''**، مذكرة ماجستير، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص، 24.
[3] على عبودي نعمة الجبوري، **''إدارة المصارف الإسلامية''**، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 126-127.

## الفرع الثاني: الاحتياطات وأهميتها

### أولا: الاحتياطات:

تمثل الاحتياطات مجموع المبالغ التي يتم اقتطاعها من الأرباح المحققة للمصرف، وقد تكون ذات طبيعة قانونية أو اختيارية، وتكون لدعم المركز المالي ومواجهة مختلف المخاطر التي يحتمل أن يواجهها المصرف.

وباعتبار الاحتياطات حقا من حقوق المساهمين، فإنها تقتطع من الأرباح التي ستوزع عليهم، أي بعد تحديد حصة كل من المودعين والمساهمين في الأرباح القابلة للتوزيع، وذلك أن الأرباح المتولدة ناتجة عن استثمار وتوظيف أموال المساهمين والمودعين على حد سواء.[1]

### ثانيا: أهميتها:

تعتبر الاحتياطات عنصر ضروريا في ميزانية المصرف الإسلامي، وذلك من خلال:[2]

- ✓ تدعم المركز المالي له؛
- ✓ تزيد من درجة الأمان والاطمئنان لدى المودعين باعتبارها ضمان لأموالهم؛
- ✓ تكسبه مرونة في اختيار المشاريع الاستثمارية وبكل حرية.

## الفرع الثالث: الأرباح المحتجزة والمخصصات

### أولا: الأرباح المحتجزة:

وهي الأرباح الفائضة بعد إجراء توزيعات الأرباح السنوية في المصرف، حيث يقوم المصرف باحتجاز جزء من الأرباح الفائضة ويتم ترحيلها إلى الأعوام التالية، لهذا تسمى أرباح مدورة حيث يتم تدويرها ومناقلتها من سنة لأخرى، وهذه الأرباح تعتبر من حقوق المساهمين، ووجودها يعمل على تقوية المركز المالي للمصرف، ويحق للمصرف توزيعها وقت ما يشاء.[3]

---

[1] شفيقة بوزيد، **''التكامل بين التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي وأثره على الأداء المالي للمصارف الإسلامية''**، مذكرة ماجستير، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013، ص،10.

[2] على عبودي نعمة الجبوري، **''إدارة المصارف الإسلامية''**، مرجع سبق ذكره، ص ،127.

[3] احمد حسين أحمد المشهراوي، **''تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية''**، مذكرة ماجستير، منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2003، ص، 60.

### ثانيا: المخصصات:

تعد المخصصات مبالغ تجنب من مجمل الربح لمواجهة خطر محتمل الحدوث خلال الفترة المالية المقبلة، لكنه لا يكون معدوم المقدار أو وقت الحدوث بدقة، ولذا يقول البعض أن المخصصات هي تحميل على الأرباح مثل المصروفات والخسائر، ولا تعد المخصصات حقا من الحقوق الملكية لأنها تمثل تكلفة أو إنفاقا لم يصرف بعد، فإذا ما أتيح توظيفه لحين الحاجة إليه فإن الأرباح التي قد تتولد عنها لا تضاف إلى نصيب المساهمين وحدهم ولكنها تضاف إلى وعاء التوزيع الكلي الذي يوزع بين المساهمين والمودعين، كما يقوم البنك الإسلامي أحيانا بتكوين مخصصات لمواجهة المشكلات المتعلقة ببعض الأضرار والأعباء أو الخسائر المترتبة على عدم السداد أو خيانة الأمانة أو إعسار بعض الشركاء وعدم كفاية ضمانته والتزاماته لدى البنك أو خسارته في بيع بعض الأصول والأوراق المالية وما إلى ذلك من أعباء ومخاطر قد تواجه البنك.[1]

## المطلب الثاني: المصادر الخارجية للمصارف الإسلامية

تشير المصادر الخارجية للبنوك الإسلامية إلى الموارد المالية التي نحصل عليها من مصادر خارجية بغرض دعم أنشطتها وتوسيع نطاق خدماتها وفيما يلي أبرز هذه المصادر:

### الفرع الأول: الودائع الجارية وأهميتها

تعتبر الودائع الجارية من الموارد المالية التي تتلقاها البنوك الإسلامية من المتعاملين معها، وتعتبر ذات أهمية نذكر منها ما يلي[2]:

### أولا: الودائع تحت الطلب:

تتمتع هذه الودائع بأهمية كبرى لدى البنوك، باعتبارها تغطي أكبر جزء من مواردها المالية، ويقوم كل بنك بدمج أموالها مع بعضها، ويستخدمها في توظيفاته، مع تركه لنسبة معينة يواجه بها الطلبات اليومية للزبائن، وتسمى في الاصطلاح بالودائع الجارية، وتساوي هذه الودائع وحساباتها في البنوك الإسلامية، مع وضعيتها في البنوك التقليدية، من حيث إبرام عقد الإيداع، شكله، كيفية السحب والضمان الكامل لمبالغها

[1] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **''الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية''**، مكتبة الملك فهد، بحث66، 2004، ص، 117.

[2] عائشة الشرقاوي المالقي، **''البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق ''**، المركز الثقافي العربي، لبنان، ط1 ،2000، ص، 227.

بقيمتها الإسمية، مع اختلاف أساسي هو أن البنوك الإسلامية لا تعطي عنها أي فوائد، فتكون بدون دخل أي لا يحصل أصحابها، على أي ربح من الأرباح المتحققة للبنك، ولا يتحملون أي خسارة.

## ثانيا: أهميتها:

تكمن أهمية الودائع في:

- ❖ تستخدم للعمليات التي تنجز عن طريق التحويلات والشيكات لسهولة الأداء بواسطتها؛
- ❖ تمكن الأشخاص من ادخار أموالهم لدى البنك، والحصول عليها كلها أو جزء منها متى أرادو؛
- ❖ تحصل للمودع مقابل ذلك عدة خدمات كنفقات الحفظ والمحاسبة، الطوابع البريدية والمكالمات الهاتفية والطوابع البريدية.

## الفرع الثاني: الودائع الادخارية

هي عبارة عن عقد مضاربة بين المودع والمصرف المضارب والقصد هو تشجيع صغار المودعين على الادخار وهي ودائع تتميز بصغر مبالغها وزيادة عدد المودعين لذلك تسعى البنوك لاجتذاب فائض مدخرات الأفراد وصغار العملاء من خلال هذه الودائع، وتكمن أهميه هذه الودائع تتمثل في إمكانية توظيفها في مجالات طويلة ومتوسطة الأجل وهي تتميز بأنها يتم فيها الاستثمار على أساس المضاربة المطلقة من جانب البنك وبأن المصرف يفوض باستثمارها ويضع حد أدنى للرصيد للمشاركة في الأرباح.[1]

## الفرع الثالث: الودائع الاستثمارية

وهي أموال يتم ايداعها من قبل الزبائن لدى المصرف بغرض الحصول على عوائد مع معرفة الزبون الكاملة بأنها ستستثمر في مجالات تتحمل مخاطر معينة أي يقوم المصرف باستثمار تلك الأموال وفقا للقاعدة الشرعية (الغنم بالغرم) أي ربحا وخسارة، وتكون على شكل وديعة لغرض مضاربة المصرف بها وحسب متطلبات وأحكام الشريعة الإسلامية كما لا يكون هناك عائد محدد وأن العائد سيتحدد على ضوء استخدام هذه الأموال ،كما لا تكون هناك ضمانة لهذه الأموال من قبل المصرف الإسلامي إلا في حالات حدوث خسارة ناتجة من قصور أو تعدي من جانب المصرف.[2]

---

[1] فادي محمد الرفاعي، فرحان يوسف، **"المصارف الإسلامية"**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط1، 2004، ص، ص،102- 103.

[2] صادق راشد الشمري حسين، **"أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية"**، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2012، ص،199.

## المطلب الثالث: الخدمات البنكية

تمثل البنوك الإسلامية جزءا هاما من النظام المالي للعديد من البلدان، حيث تقدم مجموعة واسعة من الخدمات البنكية بالتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. يتميز هذا النوع من البنوك بأنه يتبنى نهجا قائما على المبادئ الأخلاقية والاقتصادية التي ترتكز في جوهرها على تحقيق التكافل والمشاركة في المخاطر بين البنك والعملاء، وسنتطرق إلى هذه الخدمات فيما يلي:

### الفرع الأول: الخدمات الاجتماعية الإسلامية

تتمثل الخدمات الاجتماعية في البنوك الإسلامية في:[1]

#### أولا: تحصيل الزكاة:

هي اسم لما يخرجه الانسان من حق الله تعالى إلى الفقراء وسميت زكاة لما يكون فيها من رجاء البركة وتزكيتها، مأخوذة من الزكاة وهو النماء والطهارة والبركة وهي أحذ أركان الإسلام الخمسة وقد فرضها الله تعالى بكتابة وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وإجماع أمته.

تعرف لغة أنها النماء والطهارة والزيادة، وقيل إنها سميت الزكاة لأنه يرجى بها زيادة المال ونمائه وطهارته، ولأنها تنمي الأجر أيضا **لقوله تعالى:** "خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ تُطَهِّرُهُمۡ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيۡهِمۡۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٞ لَّهُمۡۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ١٠٣ "

أما شرعا فالزكاة هي حق يجب في مال خاص، لطائفة مخصوصة، في وقت مخصوص.

#### ثانيا: القرض الحسن:

تضاف كلمة حسن إلى هذا النوع من القروض للتفرقة بينه وبين القرض بفائدة، فهو من قبيل التبرع والرفقة بحال طالب المال (المقترض) لتجاوز محنته، وهو عقد بين طرفين يتم بمقتضاه تحويل مال مملوك للمقرض إلى المقترض، فأمواله بذلك ليست للمودعين العاديين بالبنك بل المودعين الراغبين في تقديمها كقروض حسنة أو أموال أهل الخير، على أن يرده هذا الأخير أو مثله إن تعذر ذلك في زمان ومكان متفق عليهما، وتقدم البنوك الإسلامية هذا النوع من القروض في إطار خدماتها الاجتماعية والتكافلية.

[1] عبيد محمد، **"دور معايير المحاسبة الدولية في إعداد القوائم المالية للبنوك الإسلامية"**، أطروحة الدكتوراه، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، الجزائر، 2021، ص ،ص، 57-58.

## الفرع الثاني: الخدمات التجارية الإسلامية

### أولا: خطابات الضمان والكفالات:

يعرف خطاب الضمان بأنه: [1]

- بأنه عبارة عن تعهد كتابي، يتعهد بمقتضاه المصرف بكفالة أحد عملائه (طالب الإصدار) في حدود مبلغ معين تجاه طرف ثالث، وذلك ضمانا لوفاء هذا العميل المكفول بالتزامه تجاه الطرف الثالث خلال مدة معينة.
- وعرف أيضا بأنه: "صك يتعهد بمقتضاه البنك المصدر له بأن يدفع مبلغا لا يتجاوز حدا معينا لحساب طرف ثالث لغرض معين"، ومن بين الخطابات الضمان التي يقدمها البنك الإسلامي نجد:

- ✓ **خطابات الضمان المؤقتة:** وهي الخطابات الخاصة بالعطاءات التي تقدم للجهات الحكومية وما في حكمها، فهذه الجهات المستفيدة من تنفيذ العطاء تتطلب عادة تأمينا نقديا أو خطابات ضمان ابتدائي من الشركة التي يرسو عليها العطاء، وذلك لتكفل عدم نكولها في تنفيذ العقد وتقوم بمصادرة مبلغ الخطاب في حالة النكول.
- ✓ **خطابات الضمان النهائي:** وهي الخطابات الخاصة بحسن تنفيذ العقود المبرمة مع الجهات المتعاقدة معها سواء أكانت مصلحة حكومية أو غيرها، وهي عبارة عن تعهد بدفع مبلغ من المال من قيمة المشروع، مقابل حسن التنفيذ وسلامة الأداء من الشركة المقاولة، ويسري مفعول خطاب الضمان النهائي لحين تنفيذ العقد ويستحق المبلغ المتعهد بدفعة في حالة تخلف الشركة المقاولة عن الوفاء بالتزاماتها.

### ثانيا: الاعتمادات المستندة:

تعتبر من أهم الخدمات البنكية التي يقدمها البنك لعملائه التجار والصانعين الذين يتعاملون في الاستيراد أو التصدير، والاعتماد المستندي عبارة عن تعهد بالسداد والدفع من قبل البنك المصدر للاعتماد نيابة عن عملية طالب الاعتماد لصالح حساب المصدر المستفيد من الاعتماد لدى بنك دولة أخرى، وذلك مقابل مجموعة من الوثائق ذات العلاقة بشحن أو نقل ملكية البضاعة المشتراة للعميل المستورد من قبل المصدر، ويتكون الاعتماد المستندي من أربعة أطراف هم المشتري المستورد، والبائع المصدر والبنك

[1] قتيبة عبد الرحمان العاني، **"التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية"**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2013، ص، 270.

المستورد والبنك المصدر، ويعتبر هذا الأخير وسيلة دفع دولية ذات مصداقية عالية كونها تشكل ضمانا وتأكيدا لحقوق الأطراف المشتركة في العمليات التجارية الدولية.[1]

## الفرع الثالث: الخدمات التجارية الأخرى

تقوم البنوك الإسلامية بالإضافة إلى الخدمات السابقة مجموعة من الخدمات الأخرى نذكر منها:[2]

### أولا: تحصيل الأوراق التجارية:

تقوم البنوك الإسلامية بتحصيل قيمة الأوراق التجارية المختلفة لعملائها مقابل عمولة معينة، وتعتبر البنوك الإسلامية هنا وكيلا بأجر، ولا مانع أن تكون الأجرة في هذه الحالة مقطوعة أو بنسبة من قيمة الورق، ولا تقوم البنوك الإسلامية بأي حال من الأحوال بشراء هذه الأوراق من العملاء بأقل من قيمتها.

### ثانيا: إدارة الممتلكات:

قد تتولى البنوك الإسلامية إدارة أملاك الغير مقابل أجرة محددة أو مقابل نسبة من الإيراد، مثل إدارة المجمعات التجارية أو البنايات السكنية لصالح أصحابها.

### ثالثا: تأجير الصناديق الحديدية:

تقوم البنوك الإسلامية أيضا بتأجير الصناديق الحديدية أو ما يسمى بصناديق الحفظ الأمين لعملائها مقابل أجرة سنوية محددة لتمكينهم من حفظ مقتنياتهم الثمينة أو الهامة في هذه الصناديق التي لا يمكن فتحها إلا بوجود العميل وأحد مسؤولي البنك.

### رابعا: صكوك الاستثمار الإسلامية:

تقوم البنوك الإسلامية بإصدار أنواع مختلفة من صكوك التمويل ووفقا للغرض، فهناك صكوك المشاركة في العائد العام للبنك وأيضا صكوك الإيداع الإسلامية متراكمة القيمة وأخرى ذات العائد الجاري الشهري وهناك أيضا صكوك استثمار في مشروعات قطاعية زراعية أو صناعية أو إسكان كما يقوم بإصدار

---

[1] محمد محمود العجلوني، **"البنوك الإسلامية"**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط1 ،2008 ، ص، ص، 295-296.

[2] حسين محمد سمحان، **"أسس العمليات المصرفية الإسلامية"**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2013، ص، 337.

صكوك استثمار لمشروع معين بذاته وهي تعتبر من أفضل أشكال الصكوك للمتعاملين حيث تمكنهم من سهولة متابعة استثماراتهم.[1]

**خامسا: وحدات الثقة**

هي الخدمة البنكية حديثة النشأة التي تعد مجالا استثماريا مهما، ويتم من خلالها جمع المدخرات من الجمهور بصفة خدمات غير إيداعيه يتم توظيفها في مجالات أسواق الأوراق المالية، ويقوم المصرف بأخذ نسبة محددة من الربح وتحديد جهة تقوم بإدارة مثل هذا النشاط.[2]

[1] عبد العزيز قاسم محارب، **''المصارف الإسلامية التجربة وتحديات العولمة''**، دار الجامعة الجديدة، مصر،2011، ص، 90.

[2] حمزة فيشوش، **''مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية''**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، العدد1، الجزائر، 2020، ص،116.

# المبحث الثالث: استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية

## المطلب الأول: صيغ التمويل طويلة الأجل في البنوك الإسلامية.

تعتبر صيغ التمويل طويلة الأجل جزءا هاما من عمليات البنوك الإسلامية ومن أحد أبرز مكونات التمويل طويل الأجل في البنوك الإسلامية هو المشروعات التنموية والاستثمارية التي تمتد على مدى طويل سوف نتطرق إليها من خلال هذا المبحث.

### الفرع الأول: تعريف صيغة التمويل بالمضاربة وشروطها وأنواعها

تعد المضاربة إحدى صيغ الاستثمار التي تحقق نتائج كبيرة في المجتمع الإسلامي وهي تأخذ أشكال مختلفة وتمتد لتشمل العديد من الأنشطة الاقتصادية وسنتعرف عليها وعلى أشكالها فيما يلي:

#### أولا: تعريف المضاربة:

أصل مفهوم المضاربة مأخوذ من فعل " الضرب" على الأرض، مستخدما مجازيا، ويقصد به السفر في هذه الأرض بغرض التجارة ويعني هذا الفعل أيضا السير على الأرض بحثا عن سبل العيش.[1]

لذلك يمكن تعريفها كما يلي:[2]

-عرفها ابن الرشد "بأن يعطي الرجل المال على أن يتجر به على جزء معلوم بأخذه العامل من ربح المال أي جزء كان مما يتفقان عليه ثلثا أو ربعا أو نصفا".

- وعرفها ابن قدامة "بأن يدفع رجل ماله إلى أخر يتجر له فيه على أن ما حصل من الربح بينهما حسب ما يشترطانه".

ومن خلال التعريفين يمكن تعريف المضاربة على أنها: "عقد بين طرفين يقدم بموجبه أحدهما المال للطرف الأخر ليعمل فيه بهدف الربح على أن يتم توزيع هذا الربح بينهما بنسب متفق عليها مسبقا، أما الخسارة فيتحملها صاحب المال بشرط عدم ثبوت أي تقصير من الطرف الآخر ويسمى صاحب المال رب المال ويسمى الطرف الأخر العامل أو المضارب".

---

[1] Mohammed Alkandarl,**'' les banques islamiques en droit koweitien''**, publiée، doctorat, Ecole droit science politique et histoire, université de Strasbourg, France, 2015, P : 94.

[2] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، **''المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العلمية''**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط1، 2007، ص، 56.

تتمتع المضاربة بعدة مزايا أهمها:[1]

_ ارتفاع فرص التشغيل وزيادة عدد الملاك في البلد؛

_ معالجة العديد من الأمراض الاقتصادية مثل البطالة وسوء توزيع الثروة والركود الاقتصادي؛

_ تحقيق التكامل بين عناصر الإنتاج (العمل، رأس المال، الموارد الاقتصادية).

## ثانيا: شروط المضاربة:

هناك عدة شروط أجازها الفقهاء لصحة المضاربة ومنها:[2]

- ❖ أن يكون رأس المال من الدراهم والدنانير؛
- ❖ أن يكون رأس المال معلوم المقدار؛
- ❖ أن يكون رأس المال عينا لادينا؛
- ❖ تسليم رأس المال للمضارب؛
- ❖ تبيان مقدار الربح، أو أن يكون الربح جزءا مشاعا؛
- ❖ عدم اختصاص أحد المتعاقدين بالربح؛
- ❖ أن يأذن صاحب المال للعامل بالتصرف؛
- ❖ ليس للمضارب ربح حتى يستوفى رأس المال؛
- ❖ عدم خلط مال المضاربة، بمال العامل، فإن فعل ولم يميز المال ضمنه.

## ثالثا: أنواع المضاربة:

يمكن تقسيم المضاربة إلى:[3]

- ❖ **المضاربة المقيدة:** وهي المضاربة التي يشترط فيها رب المال على المضارب شروطا معينة ومقبولة شرعا يقيد بها المضارب للعمل في إطارها.
- ❖ **المضاربة المطلقة:** وهي المضاربة التي يمنح فيها رب المال المضارب كامل الحرية بالتصرف في المال في إطار الشريعة الإسلامية (برأيه أو اجتهاده).

---

[1] حسين بني هاني، **''اقتصاديات النقود والبنوك''**، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2018، ص266.

[2] عايد فضل الشعراوي، **''المصارف الإسلامية دراسة علمية فقهية للممارسات العملية''**، الدار الجامعية لطباعة والنشر، مصر، ط2، 2007، ص ،250.

[3] حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، **''محاسبة المصارف الإسلامية''**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009، ص، ص، 114- 115.

- **المضاربة الثنائية:** هي المضاربة التي تتم بين طرفين يقدم الطرف الأول المال ويقدم الطرف الثاني العمل، أي تكون العلاقة فيها ثنائية بين العامل ورب المال فقط.
- **المضاربة المشتركة:** وهي المضاربة التي تكون فيها العلاقة متعددة، فيتعدد أرباب المال والمضارب واحد، أو يتعدد المضاربون ورب المال واحد، أو يتعدد أرباب المال والمضاربون.

## الفرع الثاني: صيغ التمويل الشبيهة بالمضاربة

تتمثل الصيغ الشبيهة بالمضاربة في كل من المزارعة والمساقاة والمغارسة، ونتعرف عليها فيما يلي:

### أولا: تعريف المساقاة:

يمكن تعريف المساقاة من خلال العنصرين التاليين:[1]

عرفت المساقاة بأنها "معاقدة على دفع الشجر والكرم إلى من يصلحها بجزء معلوم من ثمرها"

أو هي كما في المجلة "نوع شركة على أن تكون الأشجار من طرف والتربية من طرف أخر، وأن يقسم الثمر الحاصل بينهما".

- وتتمثل شروط الواجب توفرها في المساقاة في:
- تسليم الأشجار إلى العامل؛
- يقسم الثمر على الوجه الذي شرطاه في العقد؛
- يكون الثمر في المساقاة الفاسدة بتمامه لصاحب الأشجار، ويأخذ العامل أجر المثل.

### ثانيا: تعريف المزارعة:

تعرف المزارعة بأنها: "عبارة عن دفع الأرض من مالكها إلى من يزرعها أو يعمل عليها، ويقومان باقتسام الزرع بينهما"، وتعتبر المزارعة عقد شركة بأن يقدم الشريك للآخر العمل في الأرض وتمويل المصرف الإسلامي للمزارعة هو نوع من المشاركة بين طرفين"[2]:

**الطرف الأول:** يمثله المصرف الإسلامي باعتباره مقدم التمويل المطلوب للمزارعة.

**الطرف الثاني:** يمثله صاحب الأرض أو العامل (الزارع) الذي يحتاج إلى تمويل.

---

[1] محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، **"الشامل في المعاملات وعمليات المصارف الإسلامية"**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2001، ص،150.

[2] محمود حسن صوان، **"أساسيات العمل المصرفي"**، مرجع سبق ذكره، ص، 177.

وتكمن شروط المزارعة في:[1]

- ❖ أن تكون الأرض قابلة للزراعة ومحددة بشكل واضح؛
- ❖ تحديد ما يجب تقديمه كل طرف؛
- ❖ تحديد حصة كل طرف من الناتج؛
- ❖ تحديد مدة المشاركة في عملية المزارعة؛
- ❖ لا يجوز الاشتراط بحصول أحد الأطراف على مقدار محدد من الإنتاج مسبقا.

## ثالثا: تعريف المغارسة:

تعرف المغارسة بأنها: **"**هي أن يدفع الرجل أرضه لمن يغرس فيها شجر ويتم اقتسام الناتج بين الطرفين حسب الاتفاق، وتعتبر المغارسة من الصيغ التمويل التي لم تحظ بالاستعمال الكبير من البنوك الإسلامية**"**.[2]

وتتمثل شروط المغارسة في:[3]

- ❖ أن يغرس العامل في الأرض أشجارا ثابتة الأصول دون زرع أو بقول؛
- ❖ أن تتفق أصناف الشجر أو تتقارب في مدة إطعامها؛
- ❖ ألا يكون آجالها إلى سنين كثيرة فإن ضرب لها أجل إلى ما فوق الإطعام لم يجز؛
- ❖ أن يكون للعامل الحق من الأرض والشجر؛
- ❖ ألا تكون المغارسة في أرض موقوفة.

تأخذ المغارسة الشكلين التاليين:[4]

- **المغارسة المشتركة:** يقوم البنك بتمليك الأراضي الصالحة للزراعة، ثم يقوم بعدها بالاتفاق مع الخبراء في المجال الزراعي المتعلق بغرس الأشجار المثمرة كالمهندسين وغيرهم، بحيث يقومون بإجراء الدراسات اللازمة ثم بعد ذلك يتم الاتفاق بينهم وبين المصرف على أن يغرسوها مقابل جزء من الأرض وكذا جزء من المحصول الذي ينتج من العملية، التي يجب أن تتقيد بفترة زمنية محددة حسب نوعية الأشجار.

---

[1] أسامة الشعراني، **''أهمية تطبيق نظام التكلفة حسب الأنشطة على نشاط المرابحة في المصارف الإسلامية''**، مذكرة ماجستير، منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2010، ص، 68.
[2] شوقي بورقبة، هاجر زرارقي، **''إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية''**، مرجع سبق ذكره، ص،85.
[3] هادي مسلم، **''التمويل في الإسلام''**، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2016، ص، ص، 66-67.
[4] شوقي بورقبة، هاجر زرارقي، **''إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية''**، مرجع سبق ذكره، ص، 86.

- **المغارسة المقرونة بالبيع والإجارة:** وهي أن يقوم البنك بامتلاك أرض صالحة للزراعة، ويبيع جزءا منها بسعر رمزي للخبراء الزارعين شريطة أن يقرن البيع بعقد إجارة على العمل في الجزء الباقي من الأرض وتكون الأجرة عبارة عن جزء من الشجر والثمر.

## الفرع الثالث: تعريف صيغة التمويل بالمشاركة وشروطها وأنواعها

### أولا: تعريف المشاركة:

"هي أن يشترك اثنان أو أكثر بأموال مشتركة بينهم في أعمال زراعية أو تجارية أو صناعية أو خدمية، ويكون توزيع الأرباح بينهم حسب نسبة معلومة من الربح... أما الخسارة فهي فقط بنسب حصص رأس المال".[1]

يمكن تعريفها أيضا: "وهي شراكة بين المصرف والعميل يتم بموجبها تقاسم الأرباح على أساس متفق عليها سلفا، لكن الخسائر تقسم بناء على نسب المشاركة في الملكية، ويمكن لهذه الشراكة أن يديرها المصرف أو العميل أو كلاهما أو طرف ثالث، ويتقاسم كل من المصرف والعميل بنسبة متساوية أو متباينة من أجل إنشاء مشروع جديد أو تبني الأرباح".[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف المشاركة على أنها: "هي عبارة عن اتفاق بين عدة أشخاص أو أطراف للمشاركة في مشروع مشترك أو نشاط معين. يتم فيها تحديد حقوق وواجبات كل طرف، بما في ذلك المساهمة المالية، والمشاركة في اتخاذ القرارات، وتوزيع الأرباح والخسائر".

تتحقق هذه القناة الاستثمارية عدة مزايا من أهمها:[3]

_ توزيع مخاطر الاستثمار بين المتعاملين؛

_ عدالة توزيع عوائد الاستثمار؛

_ توفير الجهد بسبب توزيع المسؤوليات بين الشركاء.

---

[1] مصطفى كمال طايل، **"القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية"**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1999، ص ،189.
[2] مدحت كاظم القريشي، ميسون عبد الغني عبد الكريم، **"المصارف الإسلامية في مواجهة تحديات الأزمة"**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية المنصور الجامعة، العدد 32، 2012، ص، 48.
[3] جسين بني هاني، **"اقتصاديات النقود والبنوك"**، مرجع سبق ذكره، ص، 266.

## ثانيا: شروط التمويل في المشاركة:

تتمثل مجموعة الشروط والأحكام الواجب توفرها في عقد المشاركة حتى يكون صحيحا في:[1]

- ❖ أن يكون رأس المال من الأطراف، دون أن يكون دينا في ذمة أحد الشركاء؛
- ❖ أن يتم تحديد نصيب كل من شريك في الربح على أن يكون جزءا مشاعا غير محدد المقدار، ولا يشترط تساوي حصة كل شريك مع الأخر في الربح، أما الخسارة فتوزع حسب نسبة مشاركة كل طرف في رأس المال إلا إذا وقعت بسبب تقصير أو إهمال من أحد المشاركين، فيتحملها وحده؛
- ❖ أن يتم توزيع الربح بعد اقتطاع كافة المصروفات والتكاليف اللازمة لتقليب المال في دورة تجارية كاملة؛
- ❖ أن يبنى عقد المشاركة على الوكالة والأمانة، حيث يكون كل شريك وكيلا عن الأخر وأمينا على ماله، وللقائم على إدارة العملية وتنفيذها نسبة محددة من الربح مقابل عمله.

## ثالثا: أنواع المشاركة:

تختلف أنواع المشاركة باختلاف طبيعة التمويل واستمرار مشاركة المصرف من عدمه، لذلك نميز الأنواع التالية:[2]

### 1. المشاركة الدائمة:

وهي اشتراك البنك في مشروع معين بهدف الربح دون أن يتم تحديد أجل معين لانتهاء هذه الشركة، ومثال ذلك اشتراك البنوك الإسلامية في إنشاء الشركات المساهمة، أو المساهمة فيها بهدف السيطرة عليها أو بهدف البقاء فيها لأسباب معينة.

### 2. المشاركة المؤقتة:

وهي اشتراك البنك في مشروع معين بهدف الربح مع تحديد أجل أو طريقة لإنهاء مشاركة البنك في هذا المشروع في المستقبل، وتتم هذه المشاركة على نوعين:

- ➢ **المشاركة في تمويل صفقة معينة:** وهي اشتراك البنك الإسلامي مع أحد التجار أو إحدى المؤسسات في تمويل صفقة معينة على أن يقتسما الربح بنسب معينة، فيتم تصفية الصفقة واحتساب حصة كل طرف من الأرباح وتسليمها له بعد إعادة رأسماله له، وبهذا تنتهي الشركة.

[1] أمال لعمش، **"دور الهندسة المالية في تطوير الصناعية المصرفية الإسلامية"**، مرجع سبق ذكره، ص ،46.
[2] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، **"المصارف الإسلامية"**، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 196-197.

- **المشاركة المنتهية بالتمليك:** وهي اشتراك البنك الإسلامي مع طرف أو أطراف أخرى في إنشاء مشروع معين برأسمال معين وبهدف الربح، بحيث يساهم البنك والشركاء في رأسمال هذا المشروع بنسبة معينة، على أن يقوم الطرف الآخر (الشريك الأخر أو أحد الشركاء) بشراء حصة البنك تدريجيا من الأرباح التي يحصل عليها إلى أن تنتقل حصة البنك في رأس مال المشروع بالكامل وبشكل تدريجي للطرف الآخر، بحيث يصبح الشريك الآخر هو مالك المشروع ويخرج البنك من الشركة.

## المطلب الثاني: صيغ التمويل متوسط الأجل في البنوك الإسلامية

تعتمد البنوك الإسلامية على مجموعة من صيغ التمويل متوسط الأجل الذي يساعدها على تحقيق أهدافها وفي هذا المطلب سنتعرف عليهم:

### الفرع الأول: تعريف صيغة التمويل بالإجارة وشروطها وأنواعها

### أولا: تعريف الإجارة:

تعرف الإجارة على أنها: "عقد منفعة مباحة معلومة لمدة معلومة، ومن عين معلومة أو موصوفة في الذمة أو عمل بعوض معلوم".[1]

وتعرف أيضا: "هو العقد الذي يتم بموجبه الانتفاع بالمأجور لمدة محددة مقابل مبلغ متفق عليه، ويتم ارجاع المأجور إلى المؤجر في نهاية العقد بدون وجود خيار لشرائه في نهاية مدة العقد".[2]

أما عن مشروعيتها فهي مشروعة في الكتاب والسنة وذلك لقوله تعالى:"قَالَتۡ إِحۡدَىٰهُمَا يَٰٓأَبَتِ ٱسۡتَـٔۡجِرۡهُۖ إِنَّ خَيۡرَ مَنِ ٱسۡتَـٔۡجَرۡتَ ٱلۡقَوِيُّ ٱلۡأَمِينُ "٢٦،

_ وعن رسول الله {أعط الأجير حقه قبل أن يجف عرقه}.

توفر هذه الخاصية العديد من المزايا أهمها:[3]

_ توفر هذه الصيغة من الصيغ الاستثمار للمستأجر مقدرة على الانتفاع بأصول لا يستطيع اقتناءها نظرا لضخامة ثمن شرائها؛

---

[1] أحمد سقر، **المصارف الإسلامية "العمليات، إدارة المخاطر العلاقة مع المصارف المركزية والتقليدية"**، دون طبعة، لبنان، 2005، ص، 179.

[2] خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيفان، **"العمليات المصرفية الإسلامية الطرق المحاسبية الحديثة"**، دار وائل لنشر، الأردن، ط2، 2011، ص، 211.

[3] حسين بني هاني، **"اقتصاديات النقود والبنوك"**، مرجع سبق ذكره، ص،268.

_تحقق هذه القناة الاستثمارية للبنك الإسلامي بالإضافة إلى الربح المنشود، مقدرة على توفير السيولة النقدية الناجمة عن التدفق النقدي الداخل بصورة مستمرة ومنتظمة؛

_ ينظر إلى هذه الطريقة على أنها من أنجح الطرق الاستثمارية في البنوك الإسلامية من حيث محافظتها على الموارد الاقتصادية، لأنها تدعو المستأجر إلى محافظة على الأصول، على اعتبار أنها ستؤول إليه بعد فترة زمنية محددة، ولهذا فإنه يتعهدها بالصيانة والحماية، طول فترة الاستئجار، الأمر الذي يوفر على الاقتصاد الوطني العبء استهلاك هذه الأصول والتي تكون في معظمها مستوردة بأعلى التكاليف.

## ثانيا: شروط الإجارة:

تتمثل شروط الإجارة في:[1]

- ❖ أن يكون المؤجر مالكا للمنفعة ألا يتعلق بها حق للغير؛
- ❖ أن تكون المنفعة معلومة علما نافيا للجهالة؛
- ❖ أن تكون مدة التأجير معلومة وتتناسب مع عمر الأصل؛
- ❖ أن يكون الأصل (العين) محل التأجير من الأصول التي ينتفع بها مع عينها ولا يجوز تأجير النقود؛
- ❖ أن يكون الأجر المنتفع به لا يهلك مع الإجارة بل يدوم بعدها كالطعام، المحروقات.

## ثالثا: أنواع الإجارة

ينقسم عقد الإيجار إلى نوعين رئيسيين هما:[2]

### 1. التأجير التشغيلي:

وهو التأجير الذي يقوم على تمليك المستأجر منفعة أصل لمدة معينة على أن يتم إعادة الأصل لمالكه (البنك الإسلامي) في نهاية مدة الإيجار، ليتمكن المالك من إعادة تأجير الأصل لطرف آخر أو تجديد العقد مع نفس المستأجر إذا رغب الطرفان بذلك.

### 2. التأجير المنتهي بالتمليك:

في هذا النوع من التأجير يتم تمليك منفعة الأصل خلال مدة التأجير للمستأجر مع وعد من المالك بتمليك الأصل للمستأجر في نهاية مدة التأجير بسعر السوق أو بدون مقابل، والوعد بتمليك الأصل للمستأجر

[1] شوقي بورقبة، هاجر زرارقي، **"إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية"**، مرجع سبق ذكره، ص، 75.
[2] عبد الله عطية، وآخرون، **"إدارة العمليات المصرفية الإسلامية المحلية"**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2019، ص، 279.

في نهاية مدة التأجير بدون مقابل هو المقصود هنا (التمويل) وهو المطبق في البنوك الإسلامية، لأن المصرف يكون قد استوفى ثمن الأصل من خلال أقساط التأجير التي كان قد حصل عليها أثناء فترة التأجير.

## الفرع الثاني: تعريف صيغة التمويل بالبيع الآجل وشروطها

يمكن التعرف على البيع الآجل من خلال العنصرين الآتيين:

### أولا: تعريف البيع الآجل:

يمكن تعريف البيع الآجل على أنه:

بيع السلعة بثمن مؤجل يزيد عن ثمنها نقدا، يعني تسليم المثمن وتأخير الثمن وهو بهذا عكس بيع السلم حيث يسلم الثمن ويتأخر المثمن، وهو بهذا يقوم على تمكين المشتري من حيازة السلعة والانتفاع بها على أن يدفع قيمتها المتفق عليها على أقساط محددة على مدى فترة زمنية معينة، ومن ثم يصبح البائع دائنا للمشتري بثمن البيع. [1]

### ثانيا: شروط البيع الآجل:

تتمثل الشروط الواجب توفرها في عقد البيع الآجل فيما يلي:[2]

- ألا تكون السلعة المباعة وثمنها من الأصناف الربوية (اختلاف المال الذي تتم مبادلته عاجلا عن المال الآجل)
- أن يتم تسليم السلعة حال التعاقد، لأن الثمن هو المؤجل في هذا النوع من البيوع؛
- يجب الاتفاق على ثمن واحد محدد، ومدة السداد وطريقته في العقد؛
- لا يحق للبائع في البيع الآجل المطالبة بالسداد قبل التاريخ المحدد في العقد.

[1] محمد عبد الله شاهين، **"البنوك الإسلامية بين الواقع والمأمول"**، الرمال للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2018، ص، ص، 270-271.
[2] فليح حسن خلف، **"البنوك الإسلامية"**، مرجع سبق ذكره، ص 375.

## الفرع الثالث: تعريف صيغة التمويل الاستصناع وشروطها وأنواعها

### أولا: تعريف الاستصناع:

لقد تعددت تعاريف عقد الاستصناع نذكر منها ما يلي:[1]

يعرف بأنه: "هو عقد على مبيع في الذمة، بشرط فيه العمل"؛

ويعرف أيضا: "عقد بين الشركة والصانع يتعهد بمقتضاه بأن يصنع شيئا موصوف النوع أو القدر ومتفقا فيه على طريقة التسليم ومدة الإنجاز لقاء ثمن معلوم تتعهد به الشركة مقابل المادة والعمل أو مقابل العمل إذا قدمت الشركة المادة".

يمكن استخلاص عدة مزايا الاستصناع أهمها:[2]

_ تحريك عجلة الإنتاج في الاقتصاد القومي، لأنها تنطوي على مشروعات حقيقية تولد الدخول وتزيد من الطلب الفعال؛

_ تسهم هذه الطريقة من طرق الاستثمار في تحقيق أهداف البنك الإسلامي في توظيف أمواله لخدمة المجتمع.

### ثانيا: شروط عقد الاستصناع:

تتمثل شروط عقد الاستصناع في:[3]

- ❖ بيان جنس المصنوع ونوعه وقدره وصفته، فلا بد من أن يكون معلوما، والعلم يحصل بذلك؛
- ❖ أن يكون مما يجري فيه التعامل بين الناس من أواني وأحذية وأمتعة الدواب ونحوها، ولا يجوز الاستصناع في الثياب لعدم تعامل الناس به؛

  وهذا الشرط يصح في زمانهم وأعرافهم لأنه مبني على العرف والزمان، ولكن في زماننا يصح الاستصناع بما تعارف الناس عليه واحتاجوه في حياتهم.
- ❖ ألا يكون فيه أجل فإن حدد أجل التسليم المصنوع، انقلب العقد سلما.

---

[1] وائل عربيات، **"المصارف الإسلامية "النظرية والتطبيق"**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2006، ص، 132.

[2] حسين بني هاني، **"اقتصاديات النقود والبنوك"**، مرجع سبق ذكره، ص، 270.

[3] أحمد صبحي العيادي، **"أدوات الاستثمار الإسلامية البيوع، القروض، الخدمات المصرفية"**، دار الفكر للنشر، سوريا، ط1، 2010، ص، ص، 50-51.

## ثالثا: أنواع تمويل الاستصناع:

يمكن أن يأخذ الاستصناع عدة صور يمكن تطبيقها في البنوك الإسلامية نذكر منها:[1]

**1. الاستصناع الموازي:**

هو ذلك الاستصناع الذي لا يباشره المصرف بذاته حيث لا يقوم بتنفيذ الشيء المستصنع، بل يباشره من خلال غيره فيقوم بإحالة عملية التنفيذ إلى جهة مختصة هي تتولى عملية تنفيذ الاستصناع وتكون مسؤولة عن حسن التنفيذ أمام المصرف، كما أن المصرف يكون مسؤول أمام العميل طالب الصنع عن حسن التنفيذ.

**2. الاستصناع المقسط:**

هو ذلك الاستصناع الذي تدعو إليه الحاجة في استصناع المعدات الثقيلة، وفي هذا النوع تقوم البنوك الإسلامية بدفع رأس المال المستصنع على شكل أقساط دورية يتفق الطرفان على مقدارها، حيث أن هذه المعدات الثقيلة تتطلب رأس مال كبير، ولذلك يتفق العميل طالب الصنعة مع المصرف الإسلامي على القيمة الإجمالية للمعدات المراد صنعها، ثم يتفقان على تقسيط الثمن خلال مدة معلومة.

## المطلب الثالث: صيغ التمويل قصيرة الأجل في البنوك الإسلامية.

صيغ التمويل قصيرة الأجل هي صيغ تعتمدها البنوك الإسلامية لتلبية احتياجات عملائها في الوقت الحالي وعلى المدى القصير ومن خلال هذا المطلب سنتعرف على هذه الصيغ.

### الفرع الأول: تعريف صيغة التمويل بالسلم وشروطها وأنواعها

### أولا: تعريف السلم:

اختلف الفقهاء في تعريف السلم، وذلك نتيجة لاختلافهم في الشروط الواجب توفرها فيه، ومن التعريفات الكثيرة نذكر ما يلي:[2]

- ✓ يعرف بأنه" بيع آجل بعاجل"؛

[1] الخضر عبد الله حنشل، **"عقد الاستصناع في المصارف الإسلامية"**، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 06، 2010، ص، ص، 136-137.

[2] عدنان محمود العساف، **"عقد بيع السلم وتطبيقاته المعاصرة"**، جهينة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2004، ص، ص، 22-23.

- ✓ يعرف أيضا" بيع موصوف في الذمة إلى أجل معلوم "؛
- ✓ وأيضا " تعجيل أحد البديلين وتأجيل الآخر مع شروط مخصوصة".

ولقد اتفق الفقهاء على مشروعية عقد السلم حيث استدلوا لذلك من الكتاب والسنة لقوله تعالى: {يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيۡنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى فَٱكۡتُبُوهُۚ}[1] سورة البقرة .

ومن خلال التعاريف يمكن تعريف السلم بأنه عقد بيع يدفع فيه المشتري الثمن النقدي مقدما عند التعاقد ويوافق البائع على تسليم البضاعة بمواصفات معينة وكمية محددة في مواعيد مؤجلة متفق عليها.

تحقق هذه الطريقة العديد من المزايا أهمها ما يلي:[2]

_ توفير السيولة مقدما للمزارعين مما يمكنهم من الإنتاج؛

_ حل مشكلة الدولة بسبب تعثر ديون القطاع الزراعي؛

_ المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي؛

_ المساهمة في التخلص من التبعية الاقتصادية والسياسية.

## ثانيا: شروط السلم:

يمكن حصر شروط السلم في:[3]

### 1. شروط السلم:

بالإضافة إلى أهلية المتعاقدين نجد

- ❖ قبض رأس المال أو الثمن في المجلس قبل التفوق؛
- ❖ يجوز أن يكون رأس المال عينا ونقدا أو حتى منفعة؛
- ❖ لا يجوز أن يكون رأس المال دينا في ذمه المسلم إليه أو غيره؛
- ❖ لا يجوز أن يكون رأس المال أو الثمن معلوم الطرفين.

[1] سورة البقرة، آية رقم ،282.
[2] حسين بني هاني، **''اقتصاديات النقود والبنوك''**، مرجع سبق ذكره، ص،269.
[3] هادي مسلم، **''التمويل في الإسلام''**، مرجع سبق ذكره، ص، ص،60-61.

**2. شروط المسلم فيه:**

- ❖ أن يكون المسلم فيه معلوم من حيث المقدار عددا أو كيلا؛
- ❖ يجوز أن يكون المسلم فيه منفعة عينية، استخدام آلة بعد سنة؛
- ❖ أن يكون المسلم فيه معدودا على تسليمه عند حلول الأجل؛
- ❖ إذا كان المسلم فيه مال فلا يجوز سواء كانت من نفس الجنس فكانت ربا إذا اختلف الجنس فكانت صرف فتكون فورية.

**3. شروط متعلقة بالأجل:**

- ❖ تأجيل التسليم بالنسبة إلى المسلم فيه لأن هذا يميز المسلم عن غيره من البيوع؛
- ❖ أن يكون الأجل معلوم باتفاق المذاهب؛
- ❖ الحد الأدنى عند الشافعية سنة والمالكية تتحكم في الحد الأدنى للسوق والحد الأقصى عندهم بين 10-20 سنة.

## ثالثا: أنواع التمويل بالسلم:

يمكن تمييز نوعين للسلم نذكرها فيما يلي:[1]

**1. السلم البسيط:**

وهو الذي يتم بموجبه قيام المصرف بدفع الثمن للمتعامل عاجلا واستلام السلعة آجلا، ويتم التعامل به مع التجار أو المزارعين أو الصناعيين أو المقاولين أو الحرفيين وغيرهم.

**2. السلم الموازي:**

وهو أن يبيع المصرف إلى الطرف الثالث بضاعة من نفس الجنس والمواصفات، وليس خصوص البضاعة المسلم فيها مع الطرف الثاني، مؤجلا ويستلم الثمن مقدما أي بطريق السلم، فيكون دور المصرف هنا دور المسلم إليه، فإذا تسلم المصرف البضاعة سلمها إلى الطرف الثالث في الوقت المضروب بينهما أداء لمن في ذمته، وإن لم يستلمها وفرها للطرف الثالث من السوق.

[1] عمر بوجميعة، **''تقييم الأداء المالي وتحليل محددات الربحية في البنوك الإسلامية''**، مذكرة ماجستير، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم تسيير، جامعة جيجل، الجزائر،2014، ص، 66.

**3. السلم المقسط:**

وهو الذي يتم فيه الاتفاق على تسليم المسلم فيه (السلع) بأقساط وكذا تسليم رأسمال السلم بدفعات، بمعنى آخر أن يقوم المصرف بدفع قسط معين لقاء استلام جزء من المسلم فيه، وهكذا إلى أن يستوفي كل الثمن مع تسلم المسلم فيه وذلك بحسب الاتفاق.

## الفرع الثاني: تعريف صيغة التمويل بالمرابحة وشروطها وأنواعها

### أولا: تعريف المرابحة:

يمكن تعريف المرابحة ب:[1]

- عرفها الفقهاء بأنها "بيع السلعة بالثمن الذي اشتراها به وزيادة ربح معلوم"؛
- وتعرف أيضا بأنها "بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح"،

وهي جائزة شرعا استدلوا على ذلك من الكتاب والسنة، لقوله تعالى {وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ}.[2] سورة البقرة

ومن التعاريف السابقين يتضح بأن المرابحة نوع من التمويل الإسلامي حيث يتفق البائع والمشتري على سعر البيع النهائي لسلعة معينة أو خدمة، حيث يتضمن ذلك توفير تكلفة السلعة (أو الخدمة) ووضع هامش ربح متفق عليه بين الطرفين، تختلف المرابحة عن المرابحة القائمة بالفائدة حيث لا يفرض أي نسبة مئوية على المشتري بدلا من ذلك يتم تحديد هامش الربح مقدما ويتم دمجه في سعر البيع.

### ثانيا: شروط المرابحة:

بالإضافة إلى الشروط العامة للعقد كالأهلية والصيغة فإن شروط المرابحة هما:[3]

- ❖ أن يكون العقد الأول صحيحا، فإن كان فاسدا، لم يجز بيع المرابحة؛ لأن المرابحة بيع بالثمن الأول مع زيادة ربح؛
- ❖ العلم بالثمن الأول: يشترط أن يكون الثمن الأول معلوما للمشتري الثاني لصحة المرابحة، فإذا لم يعلم

[1] أحمد سالم ملحم، **"بيع المرابحة وتطبيقاته في المصارف الإسلامية"**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2005، ص، ص، 26-27.
[2] سورة البقرة، آية رقم 275.
[3] سعيد حرفوش، **"دور الأدوات المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية"**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2017، ص ،68.

الثمن الأول فسد العقد؛

- ❖ أن يكون رأس المال من ذوات الأمثال، كالمكيلات والموزونات والعدديات المتقاربة، فإن قيميا كالعروض لا يجوز بيع المرابحة.
- ❖ ألا يكون الثمن في العقد الأول مقابلا بجنسه من أموال الربا: وأموال الربا عند المالكية كل مقتات مدخر، وعند الشافعية كل مطعوم، وعند الحنفية والحنابلة كل مكيل وموزون، واتفق الجميع على جريان الربا في الذهب والفضة، وما يحل محلهما من الأوراق النقدية على الصحيح وهذا شرط متفق عليه، فإن كان الثمن على هذا النحو، كأن اشترى المكيل أو الموزون عند الحنفية بجنسه، مثلا بمثل، لم يجز له أن يبيعه مرابح لأن المرابحة بيع بالثمن الأول وزيادة، والزيادة في أموال الربا تكون ربا، لا ربحا، فإن اختلف الجنس فلا بأس بالمرابحة، كأن اشترى دينارا بعشرة دراهم، فباعه بربح درهم أو ثوب بعينه، جاز لأن المرابحة بيع بالثمن الأول وزيادة، ولو باع دينارا بأحد عشر درهما، أو بعشرة دراهم وثوب، كان جائزا بشرط التقابض فهذا مثله.
- ❖ أن يكون الربح معلوما :العلم بالربح ضروري؛ لأنه بعض الثمن، والعلم بالثمن شرط في صحة البيوع، فإن كان الثمن مجهولا حال العقد، لم تجز المرابحة، ولا فرق في تحديد الربح بين أن يكون مقدارا مقطوعا، أو بنسبة عشرية في المائة، ويضم الربح إلى رأس المال ويصير جزءا منه، سواء أكان حالا نقديا، أو مقسطا على أقساط معينة في الشهر أو السنة مثلا.

## ثالثا: أنواع المرابحة:

ينقسم بيع المرابحة إلى:[1]

### 1. بيع المرابحة البسيطة:

وتعني بيع المالك لسلعة يملكها أصلا بمثل الثمن الأول وزياد، مثل البيوع التي يقوم بها جميع التجار في العادة، فهم يشترون السلع ويضعونها عندهم حتى يأتي من يرغب بشراء السلعة فيبيعونه إياها بربح في العادة، وقد يكون البيع مساومة أو أمانة، وقد يكون الثمن حالا أو مؤجلا أو مقسطا.

[1] حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، **"محاسبة المصارف الإسلامية"**، مرجع سبق ذكره، ص ،73.

**2. المرابحة المركبة (المرابحة لآمر الشراء):**

هي أحد بيوع الأمانة، حيث يطلب شخص من آخر أن يشتري سلعة معينة ويعده بأن يشتريها منه بربح معين.

## المطلب الرابع: أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية.

تختلف وتتشابه البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في عدة جوانب أهمها: [1]

### لفرع الأول: أوجه التشابه:

- أنها مؤسسات ذات طبيعة مالية ومصرفية، أي أنها تقوم بالأعمال المتصلة بالجوانب المالية والبنكية، سواء اتصل الأمر بحصولها على الموارد التمويلية، أو في استخدامها لها، رغم الاختلاف في صيغ هذه الاستخدام للموارد، ولذلك يطلق على كل منها مصارف أو بنوك بسبب أنها تقوم بأعمال ذات طبيعة متماثلة.
- تتماثل كل من المصارف الإسلامية، والمصارف التقليدية في التمسك باعتبارات السيولة والمخاطرة والربحية عند ممارستها لأعمالها ونشاطاتها، إلا أن درجة التمسك هذه تكون أشذ صرامة وقوة في حالة البنوك التقليدية، وأنها أقل في البنوك الإسلامية لصالح عملها ونشاطاتها من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وبما يضمن الإسهام في تطور الاقتصاد وخدمة المجتمع.
- أنها تخضع لما سبق، والمتصل منه بأنها مؤسسات مالية ومصرفية لرقابة البنك المركزي وتخضع للتعليمات والأنظمة والقوانين ذات الصلة بممارسة البنوك، أي المصارف، لأعمالها ونشاطاتها، وتقييد بكل ذلك.
- أن كل من المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية تمارس الأعمال ذاتها التي لا تتضمن تعاملا بالفائدة، والتي تتمثل على سبيل المثال الحسابات الجارية الدائنة، وتحصيل الشيكات والتحويلات النقدية، واستبدال العملات والقروض التي تمنح وتسترد بدون زيادة أو نقص (بدون فائدة).
- تتشابه البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية في القيام ببعض أوجه الاستثمار الذي يستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية مع الاختلاف في الصيغ التي يتم بها الاستثمار وشروطه، حيث أن البنوك الإسلامية تتعامل بصيغ لا تضمن الفائدة، في حين أن المصارف التقليدية تتضمن صيغها التعامل بالفائدة فيها.

[1] فليح حسن خلف، **"البنوك الإسلامية"**، مرجع سبق ذكره، ص، ص،99-101.

- يتشابهان في عدم دفع فائدة لأصحاب الحسابات الجارية الدائنة، لأن الهدف من هذه الحسابات يتمثل بتمشية المعاملات وليس الحصول على العائد منها، ولأن البنوك الإسلامية لا تتعامل بالفائدة، لذا فإنها لا تتيح مشاركة هذه الحسابات في الأرباح، لأنها تسحب حين الطلب، وتقل بذلك إمكانية استخدامها من قبل البنوك.
- تتشابه البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في خضوعها للرقابة المالية الداخلية منها، والخارجية المتصلة بالجهات ذات العلاقة، بما فيها هيئات الرقابة المالية والتي يكون غرضها منع حصول الأخطاء أو الانحرافات، أو التلاعب في العمليات التي تقوم بها هذه المصارف، ومعالجتها في حالة حصولها.

## الفرع الثاني: أوجه الاختلاف.

- يتضمن أسم البنك عقيدته (البنك الإسلامي) بينها لا يشير البنك التقليدي إلى منهجه، رأسمالي أو اشتراكي مثلا.
- يقوم مبدأ الوساطة المالية لدى البنوك الإسلامية على أساس الربح والخسارة بينما يقوم هذا المبدأ لدى البنوك التقليدية على الاقتراض بالفائدة.
- يحتل الاستثمار في البنوك الإسلامية جزءا كبيرا من معاملاته، كالمرابحة والمشاركة والإيجار المنتهية بالتمليك، بينما يمثل الإقراض الأهمية القصوى في البنك التقليدي.
- تخضع البنوك الإسلامية إلى الرقابة الشرعية من مطابقة أعمالها للشريعة الإسلامية، إضافة للرقابة البنكية من قبل البنك المركزي، بينما لا تخضع البنوك التقليدية إلا لرقابة البنكية من قبل البنك المركزي.

– تتطلب استثمارات البنك الإسلامي الأصول الثابتة والمنقولة، بينما تطلب البنوك التقليدية بهذه الممارسات خوف الاحتكار.

– لا يطلب المصرف الإسلامي ضمانات من قبل المستمرين كون التمويل مشارك بالربح والخسارة، وفي غالب الأحوال تكون هذه الضمانات لغايات التعدي أو التقصير في إدارة المشروعات، بينما تطلب البنوك التقليدية ضمانات على الأصول الثابتة والمنقولة من المستثمرين والمقترضين.

– للمصارف الإسلامية مسؤوليات تنموية واقتصادية اجتماعية قد لا تكون من أولويات البنوك التقليدية التي ليس لها هدف سوى تحيق الربح.

- تأخذ البنوك الإسلامية بمبدأ الرحمة والتسامح واليسر في حالة المدين المتخلف عن السداد ولا يؤدي ذلك إلى زيادة التكلفة عليه، بينما تسارع البنوك التقليدية إلى فرض غرامات ربوية على المتخلف عن السداد ومن ثم الحجز على الأموال والرهونات وبيعها بالمزاد العلني بأبخس الأسعار.

- تركز البنوك الإسلامية على المشروعات النافعة للمجتمع وبحسب أولويات الحاجات الإنسانية، بينما لا تهتم البنوك التجارية سوى بالضمانات والقدرة على تسديد القروض.

## خلاصة الفصل.

يمكن استخلاص أن البنوك الإسلامية قد شهدت انتشارا واسعا في البلدان الإسلامية وغير الإسلامية، ويعود ذلك إلى ميزاتها الفريدة، حيث لا تتعامل بالفوائد، وتلتزم بمبادئ الحلال وتجنب الحرام. بالإضافة إلى ذلك تسعى البنوك الإسلامية إلى دمج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز قيم الإحسان والتعاون في المجتمع، وتسعى أيضا إلى تحقيق الربح والأمان للمساهمين والعملاء تماشيا مع أهداف الشريعة الإسلامية في مجال المال والمعاملات الاقتصادية.

كما توصلنا أيضا إلى أن البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية مصرفية تسعى إلى جذب الموارد المالية من الأفراد والمؤسسات، وتعتمد في توظيف أموالها واستثماراتها على أساليب مشتقة من الشريعة الإسلامية تتمثل في الصيغ القائمة على المديونة والبيوع كالمرابحة والمشاركة والصيغ القائمة على التبرع كالقرض الحسن والهبة.

# الفصل الثاني:

# مؤشرات التقييم المالي للبنوك الإسلامية

**تمهيد:**

لقد ازدادت عملية تقييم الأداء المالي أهمية مع مرور الوقت في عصرنا الحالي باعتبارها العملية التي يستعان بها من أجل معرفة نقاط القوة والضعف في المؤسسات كما يعتبر تقييم الأداء من الجوانب الحاسمة في نجاح أي بنك، وبالتأكيد ينطبق هذا الأمر على البنوك الإسلامية أيضا، حيث تهدف البنوك الإسلامية إلى توفير خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتشمل ذلك تقديم القروض والودائع وخدمات الاستثمار والتأمين والعمليات البنكية الأخرى.

تتبع البنوك الإسلامية نهجا مختلفا في تقييم أدائها مقارنة بالبنوك التقليدية، حيث يتم التركيز على تقييم الأداء من منظور متعدد الأطراف، بدلا من التركيز فقط على أرباح البنك كمؤشر للأداء. يعتبر توفير خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية والالتزام بالمعايير الشرعية في جميع جوانب الأعمال من أهم المعايير التي يتم تقييم الأداء عليها.

بشكل عام، يتم تقييم أداء البنوك الإسلامية عن طريق مدى تحقيقها لأهدافها التجارية والمالية بشكل فعال، والحفاظ على مستويات رضا العملاء والمساهمين والمجتمع بشكل عام.

لهذا سوف نعالج في هذا الفصل ثلاثة مباحث متمثلة فيما يلي:

**المبحث الأول: مفاهيم أساسية لتقييم الأداء.**

**المبحث الثاني: أساليب التحليل المالي في البنوك الإسلامية.**

**المبحث الثالث: المؤشرات المستخدمة في تقييم أداء البنوك الإسلامية.**

# المبحث الأول: مفاهيم أساسية لتقييم الأداء

## المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي وتقييم الأداء المالي

يعد مصطلح تقييم الأداء من المفاهيم التي حظيت باهتمام واسع من قبل المفكرين والباحثين، فعملية تقييم الأداء تكتسب أهمية بالغة كونها المؤشرات التي يعتمد عليها في تحديد الاتجاه الصحيح للمؤسسة، وإبراز مدى نجاح استراتيجيتها وبلوغ أهدافها.

### الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي

يعد مفهوم الأداء عموما والأداء المالي خصوصا من أكثر المفاهيم الإدارية سعة وشمولا اذ ينطوي على العديد من المواضيع الجوهرية المتعلقة بنجاح أو فشل أي مؤسسة لأنه يرتبط بجوانب مهمة من مسيرة حياة المؤسسات على اختلاف أنواعها ....

#### أولا: تعريف الأداء:

حسب Miller et Bromily: "ينظر هذان الكاتبان إلى الأداء على أنه " انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية، واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها".[1]

يعرف على أنه: "الهدف النهائي للمؤسسة ويمثل مستوى النجاح في تحقيق الأهداف، فالأداء الجيد يمثل النتيجة النهائية للإنجاز الكف".[2]

#### ثانيا: تعريف الأداء المالي:

يقصد بالأداء المالي: "قياس النتائج المنتظرة أو المحققة في ضوء معايير محددة مسبقا لتحديد ما يمكن قياسه، ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة"[3].

---

[1] مصطفى يوسف. **''إدارة الأداء''**، دار الحامد، الأردن، ط1، 2016، ص، 16.

[2] مدحت القريشي، **''دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية''**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2012، ص، 198.

[3] تومي ابراهيم، المسعود ربيع، **''تقييم الأداء المالي للمصارف الاسلامية باستخدام مؤشر العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية''**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، الجزائر، العدد 2، 2021، ص،601.

كما يعرف الأداء المالي أيضا بأنه"المقياس المحدد لمدى نجاح المؤسسات وأن عدم تحقيق المؤسسات للأداء المالي بالمستوى الأساسي المطلوب يعرض وجودها واستمرارها للخطر".[1]

من خلال ما سبق يمكن تعريف الأداء المالي على أنه يتمثل في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها فهو نشاط شمولي مستمر يعكس قدرة المؤسسة على استغلال إمكانياتها وفق أسس ومعايير معينة تضعها بناء على أهدافها طويلة الأجل.

## الفرع الثاني: مفهوم تقييم الأداء

تسعى البنوك بصفة عامة إلى تحقيق الأهداف المسطرة ولذلك نجد البنوك نفسها مجبرة على الاهتمام، بتقييم أو قياس أدائها لمعرفة مدى كفاءة البنوك في استخدام الموارد المتاحة، واستكشاف النقائص والسلبيات لتصحيحها ومراجعتها وهناك عدة تعاريف لتقييم الأداء المالي نذكر منها:

قد جاء في مفهوم تقييم الأداء بأنه: " وظيفة إدارية تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر، وتشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من أن النتائج تتحقق على النحو المرسوم، وبأعلى درجة من الكفاءة"[2].

يعرف تقييم الأداء أيضا بأنه: "مجموعة من الإجراءات التي تقارن بها النتائج المحققة للنشاط بأهدافه المقررة بقصد بيان مدى انسجام تلك النتائج مع الأهداف المحددة لتقدير مستوى أداء معين، كما يقارن عناصر مدخلات النشاط بمخرجاته، للتأكد من أن أداء النشاط البنكي قد تم بدرجة عالية من الكفاءة"[3].

كما يعرف بأنه: "الدراسات التي ترمي إلى التعرف على مدى قدرة وكفاءة الوحدة الاقتصادية من إدارة نشاطها في مختلف جوانبه الإداري والإنتاجي والتقني والتسويقي والتخطيطي... إلخ خلال فترة زمنية محددة ومدى مهاراتها في تحويل المدخلات أو الموارد إلى مخرجات بالنوعية والكمية والجودة المطلوبة وبيان مدى قدراتها في تطوير كفاءتها سنة بعد سنة أخرى إضافة إلى تحسين درجة نجاحها في التقدم على

[1] مصطفى العثماني، **"نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تفعيل الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية"**، أطروحة دكتوراه، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-03، الجزائر، ص، 76.

[2] علاء فرحان طالب، **"الحوكمة المؤسسية"**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2011، ص 75.

[3] كمال بوصافي، فيصل شياد، **"معايير نجاح البنوك الإسلامية"**، المؤتمر الدولي حول الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي، الجامعة العالمية الإسلامية، ماليزيا، 15-16 جوان، 2010، ص ،4.

الصناعات المثلية عن طريق تغلبها على الصعوبات التي تعترضها وابتداع الأساليب الأكثر إنتاجا وتطورا في مجال عملها"[1].

كذلك يمكن القول بأن تقييم الأداء عبارة عن: "معرفة درجة اتقان العامل للأعمال المنوطة به، ومدى التزامه واحترامه لسلوكيات العمل وأنظمته وقوانينه والنتائج التي حققها، وذلك من خلال الملاحظة المستمرة والقياس لأدائه خلال فترة من الزمن (3 أشهر، 6 أشهر، أو سنة) ومقارنة نتائج هذا القياس بالمعايير المحددة سلفا، ليتم على ضوء ذلك اتخاذ الخطط اللازمة"[2].

من خلال التعاريف السابقة يمكن اعتبار أن تقييم الأداء هو دراسة شاملة للمؤسسة أو المشروع من عدة زوايا والتي تساعدها في ترشيد قراراتها في المستقبل.

## المطلب الثاني: خطوات تقييم الأداء والأركان الأساسية لتقييم الأداء المالي

إن عملية تقييم الأداء ترتكز على مجموعة من الخطوات والأركان الأساسية حيث تتمثل في:

### الفرع الأول: خطوات تقييم الأداء

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية:[3]

- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث إن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة؛
- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي ستستخدم في عملية تقييم الأداء المالي؛
- دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات وبواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع؛
- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها.

---

[1] مجيد الكرخي، **"تقويم الأداء باستخدام النسب المالية"**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2007، ص، 31.
[2] عبد الله حسن عواد، **"إدارة وتقييم الأداء"**، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2018، ص، 13.
[3] محمد محمود الخطيب، **"الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم شركات المساهمة"**، دار الحامد، الأردن، 2010، ص ص، 51-52

## الفرع الثاني: الأركان الأساسية لتقييم الأداء

تتمثل الأركان الأساسية لتقييم الأداء المالي في النقاط التالية:[1]

### أولا: وجود أهداف محددة مسبقا (المعايير):

من المؤكد أن عملية تقييم الأداء لا توجد إلا حيث توجد أهداف محددة مسبقا، وقد تكون في صورة خطة أو سياسة أو معيار أو نمط أو قرار حاكم، فاللوائح المالية وقوانين ربط الموازنة وما تتضمنه من قواعد وضوابط وكذلك التكاليف النمطية ومعدلات الأداء المعيارية، أهداف محددة مسبقا يتم على أساسها عملية تقييم الأداء.

### ثانيا: قياس الأداء الفعلي:

يتم قياس أو تقدير الأداء الفعلي عادة بالاعتماد على ما توفره النظم المحاسبية والأساليب الإحصائية من بيانات ومعلومات، ويجب توفر عاملين مدربين للقيام بهذه الأعمال، مع استخدام الآلات المستحدثة متى كان ذلك مناسبا، لسرعة عرض نتائج القياس أو التقدير، واتخاذ القرارات الخاصة بها.

### ثالثا: مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير:

يتم مقارنة الأداء المحقق بالمعايير لتحديد الانحرافات سواء أكانت الإيجابية أم السلبية، ولتمكين الإدارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية، وجعلها قادرة على مجابهة الأخطاء قبل وقوعها من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تحول دون وقوعها، ويجب أن تركز الرقابة على الانحرافات وتسهيل المقارنة بين النتائج المحققة والأهداف الموضوعة.

### رابعا: اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات:

إن اتخاذ القرار لتصحيح انحراف ما يتوقف على البيانات والمعلومات المتاحة عن الأهداف المحددة مسبقا وقياس الأداء الفعلي ومقارنة ذلك الأداء المحقق بالهدف المخطط.

[1] شالور وسام، ملياني حكيم، **"تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية المطبقة لمعايير المحاسبة الإسلامية"**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 01، 2019، ص ،103.

## المطلب الثالث: أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي

تعد عملية الرقابة على الأداء مرحلة من مراحل العملية الإدارية التي تبدأ بتحديد الأهداف، حيث أن لعملية تقييم الأداء أهمية بالغة والتي يمكن استعراضها فيما يلي:

### الفرع الأول: أهمية تقييم الأداء المالي

تحظى عملية تقييم الأداء المالي للبنوك بأهمية بارزة وكبيرة وفي جوانب ومستويات عدة ومختلفة يمكن ابرازها في الآتي:[1]

- يبين تقييم الأداء في البنوك قدرة البنك على تنفيذ ما تخطط له من أهداف خلال مقارنة النتائج المحققة مع المستهدف منها والكشف عن الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمة لها، مما يعزز أداء البنك بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل؛
- يظهر تقييم أداء المركز الاستراتيجي للبنك ضمن إطار البيئة القطاعية التي يعمل فيها، ومن ثم تحديد الأولويات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين المركز الاستراتيجي للبنك؛
- يقدم تقييم الأداء صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن أداء البنك، وتحديد دوره في الاقتصاد، وآليات تعزيزه.

تكمن أهمية تقييم الأداء أيضا في:[2]

- الكشف عن التطور الذي حققته المؤسسة أو البنك في مسيرته نحو الأفضل أو نحو الأسوء، وذلك عن طريق نتائج الأداء الفعلي زمانيا من مدة لأخرى، ومكانيا بالمؤسسات المماثلة الأخرى؛
- الإفصاح عن درجة الملائمة والانسجام بين الأهداف، والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للمؤسسة.

[1] جداييني سامية، سحنون جمال الدين، **"تقييم وتحليل الأداء للبنوك الإسلامية"**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الجزائر، العدد 15، 2017، ص، ص، 304-305.

[2] عمر تيمجغدين، **"دور استراتيجية التنويع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية"**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013، ص، 61.

## الفرع الثاني: أهداف تقييم الأداء المالي

تختلف أهداف تقييم الأداء المالي باختلاف أغراضه، فمفهوم التقييم يتصف بالشمولية ويمكن النظر إليه من عدة زوايا:[1]

- تهدف عملية تقييم الأداء المالي بشكل عام إلى دراسة المؤسسة أو المشايع من زوايا متعددة، وبكيفية تخدم مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية، واقتصادية في المشروع وذلك بغرض تحديد نقاط القوة، ومواطن الضعف ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التقييم في ترشيد القرارات؛
- كما تهدف عملية التقييم، إلى استنباط بعض المؤشرات سواء كانت كمية، أو نوعية والتي توفر للإدارة أدوات للتخطيط والرقابة، والتي تعطي صورة عن جوانب نشاط المشروع، أقرب ما تكون إلى الحقيقة.

ويمكن بشكل عام حصر أهداف تقييم الأداء المالي في الجوانب التالية:

- دراسة قدرة المؤسسة على الاستمرار (الفشل المالي)؛
- مساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط والرقابة؛
- استشراف الآفاق المستقبلية؛
- نقوم بالتقييم بغرض الحصول على قروض من المؤسسات المالية؛
- نقوم بالتقييم بغرض تطوير المؤسسة وجعلها أكثر كفاءة؛
- نقوم بالتقييم بغرض الخوصصة، أو التنازل عن المؤسسات؛
- نقوم بالتقييم بغرض الاندماج؛
- نقوم بالتقييم بغرض التصفية.

[1] محمد مصطفى نعمات، **"إدارة المؤسسة العامة"**، دار الابتكار، الأردن، ط1، 2018، ص ،166.

# المبحث الثاني: أساليب التحليل المالي في البنوك الإسلامية

## المطلب الأول: مجالات تقييم ومراقبة أداء البنوك الإسلامية والعوامل المؤثرة على أداء المصارف

يتطلب من الإدارة العليا في البنك من أجل وضع نظام رقابة فعال، أن تحدد مجالات الأداء المالي الرئيسية بحيث تعكس أهداف البنك المهمة وأن تشتمل على الجوانب الخاصة بوحدة العمل أو المنشأة ككل، كما يتأثر الأداء المالي البنكي بعدة عوامل منها ما هو داخلي (عوامل نظمية) ومنها ما هو خارجي (عوامل بيئية).

### الفرع الأول: مجالات تقييم ومراقبة أداء البنوك الإسلامية

أما عن مجالات تقييم ومراقبة أداء البنوك الإسلامية فتظهر فيما يلي: [1]

- مسؤولية البنك تجاه عملائه والمجتمع لتقديم الخدمة الجيدة ضمن الأسعار المنافسة، وتحقيق الإنتاجية بتحويل مدخلات البنك إلى خدمات تشبع رغبات العملاء؛
- تدعيم فرص الإبداع وخلق ميزة تنافسية ضمن الجهود المبذولة تطوير الخدمات البنكية ضمن ضوابط المشروعية؛
- زيادة موارد البنك المالية من خلال رفع مستوى العوائد المتحققة؛
- المساهمة في التطوير الإداري المستمر للبنك؛
- تقويم أداء العاملين ومدى انتاجهم وغير ذلك؛
- مراقبة وتقويم تحقق المشروعية في أعمال البنك الإسلامي وتعاملاته؛
- متابعة دور البنك في تحقيق أهدافه في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

[1] إبراهيم عبد الحليم عبادة، **"مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية"**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2008، ص، 164.

## الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الأداء المالي البنكي

يتأثر الأداء المالي البنكي بعدة عوامل منها ما هو داخلي (العوامل المنظمية) ومنها ما هو خارجي (العوامل البيئية) وفيما يأتي أهم هذه العوامل:[1]

### أولا: العوامل المنظمية:

يقصد بالعوامل المنظمية العوامل الداخلية والخاصة بالبنك ذاته، كحجم الأعمال أو الأنشطة في البنك، والتكنولوجيا المستخدمة، وكفاءة الإدارة.

**1. حجم الأعمال:** إن حجم الموارد التي يمتلكها البنك وطبيعة تراكيبها وحركتها تمثل عوامل هامة وذات تأثير كبير في تحديد كفاءة وإنتاجية الأنشطة البنكية، فكلما ازداد حجم هذه الموارد وانخفضت التكاليف الاجمالية لها، وقلت كمية المسحوبات منها، ساعد ذلك على رفع الطاقة التشغيلية المتاحة في البنك، الأمر الذي يسهم في تحسين إنتاجية البنك وربحيته.

**2. التكنولوجيا المستخدمة:** وهي الأساليب المستخدمة في انجاز العمل البنكي، ودرجة الأتمتة في هذا العمل، فكلما ازداد استخدام التكنولوجيا وارتفعت درجة الأتمتة في العمل البنكي كلما أدى ذلك إلى رفع جودة الخدمات البنكية وتخفيض التكلفة وزيادة الربحية.

**3. الكفاءة الإدارية:** أي كفاءة الإدارة في اتخاذ القرارات، ومدى قدرتها على تحقيق الانسجام في العلاقات داخل البنك، وتطوير عمليات التعاون والعمل الجماعي، ومدى قدرتها على دفع فريق العمل للتعامل مع الأطراف الخارجية بأسلوب يعكس الجودة في الخدمات البنكية وسمعة حسنة في البنك.

### ثانيا: العوامل البيئية:

وهي العوامل الخارجية التي تؤثر في الأداء المالي البنكي وتقسم إلى:

**1. البيئة القانونية والسياسية:** أي الظروف السياسية للبلد الذي يقيم فيه البنك، والقوانين الناظمة للعمل البنكي في هذا البلد.

[1] أمارة محمد يحي عاصي، **"تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية"**، مذكرة ماجستير، منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2010، ص، ص ،89-90.

**2. البيئة الاقتصادية:** وتشمل طبيعة النظام الاقتصادي والموارد المتاحة في البلد، وكذلك المناخ الاستثماري والفرص الاستثمارية المتوفرة.

**3. البيئة الاجتماعية:** وهي العادات والتقاليد والمعتقدات التي يؤمن بها الأفراد، ومستوى الوعي والثقافة التي تؤثر في قرارات الأفراد الخاصة بالتعامل مع طبيعة الأنشطة البنكية، والخدمات التي تقدمها المصارف.

## المطلب الثاني: القوائم المالية للبنك الإسلامي وطرق تحليلها

يسعى البنك الإسلامي كغيره من المنظمات المالية للتعرف على ما آلت إليه نتيجة أعماله خلال فترة مالية محددة ومن ثم التعرف مركزه المالي، وحسب معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في البحرين فإن المجموعة الكاملة للقوائم المالية تلخيصها فيما يلي:

- قائمة المركز المالي؛
- قائمة الدخل؛
- قائمة التدفقات النقدية؛
- قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية.

### الفرع الأول: القوائم المالية

تشكل التقارير المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، ويمكننا أن نعرفها بأنها "عبارة عن كشوفات مالية ومحاسبية توضح لنا حقوق وديون المؤسسة اتجاه الغير".[1]

وتتمثل هذه القوائم في:

**أولا: قائمة المركز المالي (الميزانية):** الميزانية المالية سواء كانت إسلامية أو تقليدية، تعطي صورة عن الوضع المالي للمؤسسة في مدة معينة،[2] هي كشف شامل بأصول وخصوم المؤسسة بالقيم

[1] مرازقة صالح، **''الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل''**، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر،2011، ص 5.

[2] Cédrix Djeutcheu Ngandop,**''Les déterminants de la performance des Banques Islamiques''**, Doctorat, Ecole doctorale n°593 Droit, Gestion, Economie et Politique, UNIVERSITE BOURGOGNE FRANCHE-COMTE, France, 2021, p :27.

الحقيقية يعبر عن الميزانية لها تاريخ معين،[1] وهي تبين المركز المالي للبنك الاسلامي من حيث مصادر الأموال والاستخدامات في نقطة معينة من الزمن عادة ما تكون نهاية السنة المالية للبنك، وهي عبارة عن تقرير للمركز المالي للبنك في نهاية السنة المالية، وتظهر الميزانية العمومية قيمة وتركيبة مصادر الأموال أي المدخلات المالية التي حصل عليها البنك من المطلوبات وحقوق الملكية، لتمويل نشاطاته الاستثمارية والتمويلية، وكيفية توزيع هذه النشاطات على العقود الاسلامية المختلفة أي المخرجات المالية، التي وظف البنك بها أمواله في الموجودات، في نهاية السنة المالية للبنك.[2]

تعتبر الميزانية من أهم القوائم المالية التي تقوم أي مؤسسة بإعدادها، حيث تحقق المزايا التالية:[3]

- بيان المركز المالي للمؤسسة في تاريخ إعداد الميزانية، حيث تتضمن ما للمؤسسة من حقوق وما عليها من التزامات؛
- تقييم القدرة الائتمانية للمؤسسة من خلال مقارنة التزاماتها بحقوق ملكيتها؛
- معرفة سياسة المؤسسة تجاه استثماراتها المالية.

ويلاحظ أنه في ميزانية البنك عند تبويب جانب الأصول أن يبدأ بالأصول المتداولة أولا وهي النقود المتداولة في الخزينة، ولدى الفروع ثم الأصول الثابتة بعكس الشركات التجارية والصناعية، وكذلك في جانب الخصوم يبدأ بالخصوم المتداولة أولا ثم الخصوم الثابتة أي رأس المال والاحتياطات والأرباح.[4]

وتتكون الميزانية العمومية من جانبين متساويين في المجموع، هما:[5]

**1. الموجودات:** تتكون الموجودات من قائمة الأصول والموجودات التي استثمر البنك فيها أمواله، وتقسم إلى أربعة أقسام بحسب آجال هذه الاستثمارات كما يلي:

- ✓ **موجودات متداولة:** وهي أصول مالية سائلة، وتشمل نقد في البنك وأرصدة لدى البنوك المركزية، وأرصدة لدى البنوك الأخرى؛

[1] رضوان حلوة حنان، **"نظرية المحاسبة"**، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا، 1991، ص، 218.
[2] محمد محمود العجلوني، **"البنوك الإسلامية"**، مرجع سبق ذكره، ص، 371.
[3] جحنين كريمة، **"التحليل المالي لأغراض الأداء وترشيد قرار الاستثمار في البورصة"**، مذكرة ماجستير، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014، ص، 9.
[4] دادة دليلة، **"الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي"**، مذكرة ماجستير، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013، ص، 76.
[5] محمد محمود العجلوني، **"البنوك الإسلامية"**، نفس المرجع السابق، ص، ص ،371-372.

- ✓ **استثمارات قصيرة الأجل:** وهي أصول مالية قابلة للتحويل إلى نقد خلال فترة زمنية لا تزيد عن سنة وتشمل القروض الحسنة، والأوراق المالية المتاحة للبيع، والاستثمارات في المحافظ الاستثمارية، والاستثمارات المحتفظ بها والاستثمارات في البضائع والسلع، وتمويلات المضاربة والمشاركة، لتاريخ الاستحقاق وذمم البيوع المؤجلة واستثمارات البنك الذاتية في أوراق مالية متاحة للبيع؛
- ✓ **استثمارات طويلة الأجل:** وهي أصول مالية ذات قابلية أقل للتحويل إلى نقد، وتشمل استثمارات في التأجير والعقارات والشركات التابعة والحليفة، كالمباني والمعدات والأجهزة والأدوات والأثاث وبرامج الحاسوب؛
- ✓ **استثمارات دائمة:** وهي أصول البنك الثابتة البنكية وأجهزة الربط البنكي المحلية والدولية، وذلك بعد طرح الاهتلاك السنوي المتراكم منها.

**2. المطلوبات:** أما الجانب الآخر للميزانية العمومية، المطلوبات وحقوق الملكية، فيتكون من أقسام بحسب آجال الاستحقاق، وهي وتشمل:

- ✓ **مطلوبات متداولة:** وهي التزامات مطلوبة من البنك خلال فترات زمنية قصيرة لا تتجاوز السنة والتأمينات النقدية، وودائع البنوك الأخرى لدى البنك أي الأمانة، ودائع العملاء الجارية وتحت الطلب المستحقات والمخصصات للغير، بالإضافة إلى احتياطي القيمة العادلة للاستثمار في العقارات والأسهم؛
- ✓ **مطلوبات متوسطة وطويلة الأجل:** وهي التزامات مطلوبة من البنك خلال فترة تزيد عن السنة وهي وتشمل حسابات التوفير والخاضعة لإشعار ولأجل حصة المودعين من عوائد، حسابات الاستثمار المطلقة للعملاء حسابات الاستثمار المطلق أي المساهمين، وإنما هي مساهمات أصحاب البنك.
- ✓ **حقوق الملكية:** وهي ليست التزامات على البنك أي الأرباح المدورة ورأس مال البنك والاحتياطات القانونية والاختيارية والأرباح المحتجزة وغير الموزعة.

**جدول رقم 1: الميزانية العمومية لبنك إسلامي افتراضي:**

| الموجودات | المبلغ | المطلوبات وحقوق الملكية | المبلغ |
|---|---|---|---|
| **الموجودات السائلة:** | | **المطلوبات المتداولة:** | |
| نقد وأرصدة لدى البنك المركزي | | الودائع الجارية وتحت الطلب | |
| أرصدة وحسابات لدى البنوك الأحرى | | ودائع البنوك الأخرى | |
| **مجموع الموجودات السائلة:** | | التأمينات النقدية | |
| استثمارات قصيرة الأجل: | | تخصصات متنوعة | |
| القروض الحسنة | | تخصصات ضربة التدخل | |
| أوراق مالية–متاحة للبيع | | مطلوبات أخرى | |
| استثمارات في المحافظ الاستثمارية | | احتياطي الاستثمارات في العقارات | |
| استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق | | احتياطي الاستثمارات في الأسهم | |
| ذمم بيوع مؤجلة | | **مجموع المطلوبات المتداولة:** | |
| تمويلات (مضاربة ومشاركة) | | | |
| استثمارات في بضائع وسلع | | | |
| استثمارات البنك في أوراق مالية متاحة للبيع | | المطلوبات متوسطة وطويلة الأجل (حسابات الاستثمار المطلقة للعملاء) | |
| موجودات أخرى | | | |
| **مجموع الاستثمارات قصيرة الأجل** | | ودائع التوفير | |
| ينزل: صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار | | ودائع لإشعار | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **صافي الاستثمارات قصيرة الأجل** | | ودائع لأجل | |
| استثمارات طويلة الأجل: | | حصة المودعين من عوائد الاستثمار المطلق للعملاء | |
| استثمارات في التأجير | | **مجموع حسابات الاستثمار المطلقة للعملاء** | |
| استثمارات في العقارات | | حقوق الملكية: | |
| استثمارات في الشركات التابعة الحليفة | | رأس المال المكتتب به والمدفوع كاملا | |
| **مجموع الاستثمارات طويلة الأجل** | | احتياطي قانوني | |
| موجودات ثابتة (استثمارات دائمة) | | احتياطي اختياري | |
| أراضي | | أرباح مقترح توزيعها على المساهمين | |
| مباني | | أرباح مدورة | |
| معدات وأجهزة وأثاث ووسائط نقل | | مجموع حقوق الملكية | |
| يطرح: الاستهلاك المتراكم | | مجموع المطلوبات وحسابات الاستثمار المطلقة وحقوق المساهمين | |
| **صافي الموجودات الثابتة** | | الاستثمارات المقيدة (البنك مضاربا) | |
| **مجموع الموجودات** | | سندات المقارضة (البنك مضاربا) | |

**المصدر**: محمد محمود العجلوني، **"البنوك الإسلامية"**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط1، 2008، ص، 373.

**جدول رقم 2: ملخص الميزانية العمومية لبنك إسلامي افتراضي**

| المدخلات المالية، استخدامات الأموال، والموجودات | المخرجات المالية، مصادر الأموال، المطلوبات وحقوق الملكية |
|---|---|
| نقد وودائع لدى البنوك الأخرى | ودائع العملاء والبنوك الأخرى |
| استثمارات في الأوراق المالية | مخصصات والتأمينات |
| مضاربات ومشاركات | احتياطات للاستثمارات |
| استثمارات التأجير والعقارات والشركات | حسابات الاستثمار المطلقة للعملاء |
| موجودات ثابتة | حقوق الملكية |

**المصدر**: محمد محمود العجلوني، **"البنوك الإسلامية"**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط1، 2008، ص ،375.

## ثانيا: قائمة الدخل (حساب الأرباح والخسائر للبنك الإسلامي):

تحتوي قائمة الدخل في البنك الإسلامي على بنود الإيرادات، وسائر بنود المصروفات الخاصة بالدورة المالية وكذلك المكاسب والخسائر، والعائد لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، وتبين صافي الربح أو صافي الخسارة والذي هو محصلة كافة الأنشطة الهادفة للربح التي يؤديها البنك خلال الفترة الزمنية التي تمثلها قائمة الدخل وكذلك الأحداث والظروف الأخرى التي يكون لها تأثير على قيمة الأصول التي هي في حيازة البنك في أثناء الفترة الزمنية.[1]

ويمكن تصنيف الإيرادات في البنك الإسلامي إلى:[2]

### 1. إيرادات الاستثمار:

وتمثل هذا الإيرادات النسبة الأكبر من إيرادات البنك الإسلامي، وتنقسم بحسب مصدر تمويلها إلى الأنواع التالية:

[1] بدرة بن تومي، **''آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولي(ifrs-ias) على العرض والافصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية''**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2013، ص، 91.

[2] ماهر الأمين وآخرون، **''مدى التزام مصرف سورية الدولي الإسلامي بمعيار المحاسبة الإسلامي رقم 1 ''**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية، العدد 2، 2011، ص، ص، 168-169.

**أ_ إيرادات استثمار أموال البنك الذاتية:** وهي الإيرادات الناتجة عن استثمار البنك لأمواله الذاتية وهي تعود للمصرف، ولا يتم قيدها لأرباح الاستثمار التي يتم توزيعها لاحقا بينه وبين أصحاب الحسابات الاستثمارية.

**ب_ إيرادات الاستثمار المشتركة:** وهي الإيرادات المتأتية من الاستثمارات المشتركة الممولة من أموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة المخلوطة بما تبقى من أموال البنك الذاتية، والايرادات الناتجة عن هذه الاستثمارات توزع بين البنك (أي المساهمين) وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة كل حسب مساهمته.

**ج_ إيرادات الاستثمارات المقيدة:** وهي الإيرادات التي يحصل عليها البنك بصفته مضاربا أو وكيلا بعمولة محددة، حيث يحصل البنك على أجره أوعمولته ويوزع الباقي على أصحاب الحسابات.

**2_ إيرادات الخدمات البنكية:** إن إيرادات الخدمات البنكية تنتج عن استثمار عناصر مملوكة للمصرف، ولذلك فهذه الإيرادات تكون للمساهمين، أما إذا استخدمت حسابات الاستثمار في أداء بعض الخدمات البنكية فإن الايراد المتأتي عن هذه العمليات يكون من حق المساهمين وأصحاب الحسابات الاستثمارية معا، وكذلك فإن المصارف الإسلامية التي تحمل الإيرادات المشتركة بالمصروفات الإدارية والعمومية للمصرف تعتبر أن إيرادات الخدمات البنكية من حق المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار أيضا.

**3. الإيرادات الأخرى:** يتضمن هذا البند مختلف الإيرادات المرتبطة بنشاط البنك ولم تندرج ضمن عناصر الإيرادات السابقة.

وفيما يتعلق بالإفصاح في قائمة الدخل فإنه يجب الإفصاح عن الفترة المالية التي تشملها قائمة الدخل، وبيان إيرادات ومصروفات ومكاسب وخسائر الاستثمارات التي استثمر البنك فيها أموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة مضافا لها ما اشترك فيه معهم وبيان إيرادات ومصروفات ومكاسب وخسائر الاستثمارات التي انفرد البنك بالاستثمار فيها.

**الجدول رقم 3: بيان الدخل للبنك الإسلامي:**

| البيان | المبلغ |
|---|---|
| الإيرادات | |
| إيرادات ذمم البيوع | |
| إيرادات التمويلات | |
| إيرادات الاستثمارات | |
| **مجموع الإيرادات** | |
| ينزل: عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة | |
| حصة صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار | |
| **الرصيد: ويمثل نصيب البنك من إيرادات الاستثمارات المطلقة بصفته مضاربا** | |
| يضاف إيرادات تشغيلية أخرى | |
| إيرادات الخدمات البنكية | |
| دخل البنك من الاستثمارات الذاتية | |
| نصيب البنك من دخل الاستثمارات المقيدة بصفته مضاربا | |
| نصيب البنك من دخل المحافظ الاستثمارية (سندات المقارضة) بصفته مضاربا | |
| إيرادات تشغيلية أخرى | |
| **مجموع إيرادات تشغيلية أخرى** | |
| **صافي إيرادات تشغيلية** | |
| المصروفات | |
| ينزل: نفقات الموظفين | |

| | |
|---|---|
| مصاريف تشغيلية أخرى | |
| استهلاكات واطفاءات | |
| مخصصات متنوعة | |
| مجموع المصروفات التشغيلية | |
| **صافي الدخل التشغيلي** | |
| يضاف: أرباح غير تشغيلية | |
| ينزل: خسائر غير تشغيلية | |
| **صافي الدخل قبل الضرائب** | |
| ينزل: الضرائب والرسوم | |
| مخصصات البحث والدعم | |
| مكافأة أعضاء مجلس الإدارة | |
| **صافي الدخل** | |

**المصدر**: محمد محمود العجلوني، **"البنوك الإسلامية"**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط1، 2008، ص، 378.

## ثالثا: قائمة التدفقات النقدية:

يعتبر النقد في المصارف الإسلامية المحرك الرئيسي لأنشطتها ولذلك فإن تحقيق السيولة النقدية يعتبر هدفا بدلا من أن يكون وسيلة لتنفيذ عملياتها، فالأصل هو توفير النقد اللازم ومن ثم رسم السياسات التشغيلية والتمويلية، ومن هنا تبرز أهمية قائمة التدفقات النقدية والتي يعبر عنها بأنها "قائمة أو كشفا بالمقبوضات والمدفوعات النقدية ممتزجا بصافي التغير في النقدية الناجمة عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية خلال فترة محددة وذلك بموجب جدولة يتم فيها مطابقة وتسوية أرصدة النقدية في بداية ونهاية المدة".[1]

[1] مجيد جاسم الشرع، **''المصارف الإسلامية''**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2008، ص ،468.

ووفقا للمعايير المحاسبية الدولية 7، جدول التدفقات النقدية يبين التغيرات في النقدية وما يعادلها، في الفترة التي تغطيها التقارير المالية.[1]

كما تعرف قائمة التدفقات النقدية للبنوك الإسلامية كما يلي:[2]

هي تلك القائمة المالية التي تبين لنا بالتفصيل حجم التدفقات التي تتكون من النقدية الداخلية إلى المؤسسة، النقدية الخارجية عنها والنقدية المنتجة من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة ومن خلال هذا التعريف البسيط نستطيع استنتاج الأجزاء الرئيسية لقائمة التدفقات النقدية فيما يلي:

- صافي النقد من الأنشطة التشغيلية؛
- صافي النقد من الأنشطة الاستثمارية؛
- صافي النقد من الأنشطة التمويلية.

وبعضهم من عرف قائمة التدفق النقدي بأنها "عبارة عن قائمة بالمقبوضات والمدفوعات الخاصة بمؤسسة ما خلال فترة زمنية معينة، وتختلف المعلومات الواردة في هذه القائمة عن القوائم المالية الأخرى في أنها تساعد مستخدمي القوائم المالية في تقدير قدرة المؤسسة على تحقيق التدفقات النقدية في المستقبل".[3]

وبعضهم الآخر عرفها بأنها: "تلك القائمة المالية المعنية ببيان الفرق بين التدفق النقدي الداخل والتدفق النقدي الخارج من عمليات التشغيل والاستثمار والتمويل خلال فترة زمنية محددة وتساعد في التعرف على الأوضاع المالية للمشروع، وتعرض الأثر النقدي الداخل والخارج لكافة العمليات والأنشطة التي تحدث في المشروع خلال السنة المالية، أي العمليات الناجمة عن التشغيل أو سداد الالتزامات القصيرة والطويلة المدى عند استحقاقها وتساهم في إيجاد المؤشرات التي تبين مدى امكانية استمرار المشروع وكيفية استخدام الفائض الاستخدام الأمثل".[4]

[1] Odile Barbe, Laurent Didelot, **"Maitriser les IFRS"**, Edition 9, Paris, 2019, P : 714.

[2] مرازقة صالح، فتيحة بوهرين، **"المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 للتدفقات النقدية"**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 6، 2010، ص ،84.

[3] سليم فايز حداد، **"الإدارة المالية"**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط 3، 2008، ص، 40.

[4] آل شيب دريد كامل، **"مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة"**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط2، 2009، ص، 120.

تشمل قائمة التدفقات النقدية ما يلي:[1]

**1. النقد وما في حكمه:**

يقصد بالنقد وما في حكمه العملات المحلية والأجنبية لدى البنك، وودائع البنك تحت الطلب لدى البنك المركزي ولدى البنوك الأخرى التي يستطيع سحبها بإرادته، وتلتزم المصارف الأخرى دائما بدفع كامل أرصدتها عند الطلب.

**2. التدفقات النقدية من العمليات:**

يقصد بالتدفقات النقدية من العمليات النقد الداخل إلى البنك أو الخارج منه خلال فترة معينة نتيجة لعمليات ينعكس تأثيرها في قائمة دخل البنك كإيرادات أو مصروفات أو مكاسب أو خسائر، فيما عدا المكاسب أو الخسائر الناتجة من التصرف في موجودات لاستخدامه او استثماره الذاتي.

**3. التدفقات النقدية من الاستثمار:**

يقصد بالتدفقات النقدية من الاستثمار النقد الخارج من البنك لاقتناء الموجودات بغرض الاستثمار بما في ذلك الاستثمار الذاتي أو النقد الداخل إلى البنك نتيجة التصرف في تلك الموجودات.

**4. التدفقات النقدية من التمويل:**

يقصد بالتدفقات النقدية من التمويل النقد الداخل إلى البنك نتيجة استثمارات أصحاب حقوق الملكية، أو ايداعات أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، وكذلك ايداعات أصحاب الحسابات الجارية وحسابات الادخار (باعتبار مبالغ هذين الحسابين قروضا على أصحاب حقوق الملكية)، أو النقد الخارج من البنك نتيجة للتوزيعات على أصحاب حقوق أصحاب الملكية، أو سحوبات أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وأصحاب الحسابات الجارية وحسابات الادخار.

[1] خالد أمين عبد الله، **"العمليات المصرفية الإسلامية"**، مرجع سبق ذكره، ص، 464.

**الجدول رقم 4: كشف التدفقات النقدية لبنك إسلامي افتراضي**

| البيانات | المبلغ |
|---|---|
| التدفق النقدي من عمليات التشغيل | |
| صافي الدخل قبل الضرائب والرسوم | |
| التعديلات: استهلاكات واطفاءات | |
| صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار | |
| أرباح (خسائر) تقييم الأسهم | |
| مخصصات متنوعة | |
| تأثير أسعار الصرف على النقد | |
| (الزيادة) النقص في الموجودات | |
| ذمم بيوع آجلة | |
| تمويلات (مضاربة ومشاركة) | |
| استثمارات في بضائع وسلع | |
| أوراق مالية | |
| استثمارات في التأجير | |
| استثمارات في عقارات | |
| استثمارات في محافظ الاستثمارية | |
| استثمارات أخرى | |
| استثمارات البنك الذاتية | |
| موجودات أخرى | |

| | |
|---|---|
| قروض حسنة | |
| **(الزيادة) النقص في الموجودات** | |
| الزيادة (النقص) في المطلوبات: | |
| حسابات جارية وتحت الطلب، أي الأمانة | |
| تأمينات نقدية | |
| مطلوبات أخرى | |
| مخصصات متنوعة | |
| حسابات الاستثمار المطلقة للعملاء | |
| **الزيادة (النقص) في المطلوبات** | |
| **= صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل قبل الضريبة** | |
| يطرح: مدفوعات أخرى | |
| ضريبة الدخل المدفوعة | |
| **= صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل** | |
| التدفق النقدي من عمليات الاستثمار | |
| التغير في أوراق مالية للاستثمار | |
| شراء موجودات ثابتة | |
| **صافي التدفق النقدي المستخدم في عمليات الاستثمار** | |
| التدفق النقدي من عمليات التمويل | |
| أرباح موزعة على المساهمين | |
| **صافي التدفق النقدي المستخدم في عمليات التمويل** | |

| | |
|---|---|
| **تأثير أسعار الصرف على النقد** | |
| **صافي الزيادة في النقد** | |
| **النقد وما في حكمه في بداية السنة** | |
| **النقد وما في حكمه في نهاية السنة** | |

**المصدر**: محمد محمود العجلوني، **"البنوك الإسلامية"**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط1، 2008، ص، 384.

## رابعا: قائمة التغير في حقوق الملكية:

حقوق الملكية هي زيادة أصول الوحدة عن خصومها وبذلك اقتصر مفهوم الخصوم على الالتزامات تجاه الغير عدا الملاك، ويعد التعريف السابق تعريفا غير مباشر، فهو لا يعطي لحقوق الملاك مفهوما مستقلا عن مفهومي الأصول والخصوم.

إن حقوق الملكية في الوحدات الاقتصادية الهادفة تحقيق الأرباح هي ذات خاصيتين رئيسيتين:[1]

- تمثل حقوقا متبقية بعد مراعاة حقوق الغير؛
- تأتي من مصدرين رئيسيين:

**1. استثمارات أصحاب الحقوق أي الملاك:** وتظهر محاسبيا في حساب رأس المال وتغيراته زيادة أو نقصانا.

**2. حقوق مكتسبة نتيجة الأرباح (الخسائر) المجمعة:** وتظهر محاسبيا في حسابات الاحتياطات الرأسمالية والأرباح المحتجزة من دورات سابقة ونتيجة الدورة الجارية من ربح أو خسارة.

يعد جدول التغيرات في حقوق الملكية، من الوثائق التي يجب على المؤسسات انشائها وفقا لمعيار IAS 1، تعكس التغيرات في حقوق الملكية بين تاريخي إغلاق، الزيادة أو النقصان في صافي أصولها أو أصولها خلال السنة المالية، وفقا لمبادئ التقييم المحددة والموضحة في التقارير المالية، باستثناء التغييرات الناتجة عن المعاملات مع المساهمين، مثل مساهمات رأس المال وتوزيع الأرباح، يمثل التغير الإجمالي في حقوق الملكية إجمالي النتائج الناتجة عن أنشطة المؤسسة خلال السنة المالية (IAS 1).[2]

[1] رضوان حلوة حنان، **"تطور الفكر المحاسبي"**، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2001، ص، 282.
[2] Grégory Heem, **"Lire les états financiers en IFRS"**, Edition d'organisation, paris, 2004, P : 215.

للتغيرات في حقوق الملكية مصدران رئيسيان: صافي الدخل الشامل (صافي الخسارة الشاملة)، المعاملات مع أصحاب رأس المال بصفتهم ملاكا للوحدة المحاسبية.

يتضمن الدخل الشامل ناتج مقابلة الإيرادات بالمصروفات الخاصة بالنشاط الطبيعي المعتاد للوحدة المحاسبية، ويراعي بعد ذلك النشاط غير المعتاد في صورة مكاسب وخسائر، مثل مكاسب وخسائر الحيازة، العمليات الرأسمالية، الظروف الطارئة كالتقادم التكنولوجي وتغيرات الأسعار وإعادة التقويم....

أما المعاملات مع أصحاب رأس المال بصفتهم ملاكا للوحدة المحاسبية فتنقسم إلى قسمين:[1]

- ✓ **استثمارات من الملاك:** تمثل زيادة في رأس المال أو حقوق الملكية، وهي معاملات في اتجاه واحد بين الوحدة وبين ملاكها، أي أنها ليست عمليات تبادلية، فالعمليات التبادلية تتم بين الوحدة من جهة وبين الغير من جهة ثانية.
- ✓ **التوزيعات إلى الملاك:** وهي عبارة عن استثمار سالب يمثل تخفيضا في حقوق الملكية، وتعد تلك التوزيعات أيضا معاملات في اتجاه واحد، أي أنها ليست عمليات تبادلية.

## الفرع الثاني: طرق تحليل البيانات المالية للبنوك الإسلامية

تكمن أهمية تحليل بيانات البنك المالية في إرشاد البنك نحو مصادر القوة وأماكن الضعف في عملياته التشغيلية، فمن خلال تحليل الموقف المالي للبنك الإسلامي، يمكن لمدراء البنك تقييم موقعهم الحاضر مقارنة بما يسعون إلى تحقيقه في المستقبل.

حيث يهدف التحليل للبيانات المالية للمؤسسات أو البنوك الإسلامية أو غيرها للتعرف على نقاط القوة والضعف والمتمثلة في:[2]

- ➢ التعرف على الأداء المالي العام الحالي للمؤسسة؛
- ➢ تحديد متانة الأوضاع المالية والإدارية ودرجة الأمان التي تعكسها هذه الأوضاع؛
- ➢ مدى التغير الحاصل في أداء المؤسسة لفترة إعداد البحث ومتانة هذا الأداء المالي بما كان عليه في نفس الفترة من الأعوام السابقة؛
- ➢ إبراز أية اختناقات أو مشاكل قد تواجهها المؤسسة وخاصة على المدى القصير.

[1] رضوان حلوة حنان، **"تطور الفكر الاقتصادي"**، مرجع سبق ذكره، ص،283.
[2] بنان محمد، **"تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية"**، مذكرة ماجستير، منشورة، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن، 2006، ص،46.

إذ من خلال تحليل التقارير أو البيانات أو القوائم المالية يمكن معرفة الأداء المالي للمؤسسة أو البنك.

### أولا: التحليل العمودي:

ويسمى بالتحليل الرأسي أيضا، ويعتمد هذا التحليل بشكل أساسي على تحويل الأرقام المطلقة للبنود في القوائم المالية إلى نسب مئوية، حيث ينسب كل بند في مجموعة معينة إلى إجمالي بنود هذه المجموعة، ويتم ذلك من خلال إعطاء الإجمالي الرقم (100%) بالنسبة إلى إجمالي الأصول، في حالة الميزانية العمومية، وإجمالي الإيرادات في حالة بيان الدخل، الذي يجب أن يساوي كل منهما (100%)[1].

### ثانيا: التحليل الأفقي:

يوصف هذا النوع من التحليل المالي بأنه تحليل حركي ديناميكي بعكس أسلوب التحليل الرأسي الذي يوصف بأنه تحليل ساكن أو ثابت، ويهدف التحليل الأفقي إلى إظهار التغيرات التي تطرأ على عناصر القوائم المالية لعدد من الفترات الزمنية المتتالية، وتظهر مقارنة هذه العناصر عبر الزمن اتجاه هذه العناصر والتغيرات التي طرأت عليها، مما يساعد في تحليل أسبابها ودراسة انعكاساتها على الهيكل المالي للمنشأة من جهة، والتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية المتوقعة لهذه العناصر بشكل يساعد في إعداد الموازنات التخطيطية كم جهة أخرى.[2]

## الفرع الثالث: أهداف التقارير والقوائم المالية في البنوك الإسلامية

ينبع الاستثناء في النظام المالي الإسلامي كون أي عمل يقوم به المسلم هدفه إرضاء المولى

عز وجل، وعليه فأهداف المحاسبة في هذا النظام تحدد نوعية وطبيعة المعلومات التي يجب أن تتضمنها التقارير المالية لكي تساعد مستخدمي هذه المعلومات في اتخاذ القرارات الاقتصادية (نفعية القرار)، وهذا في ظل الشريعة الإسلامية لذلك فقد حددت أهداف القوائم والتقارير المالية وفق المنظور الإسلامي كالآتي:[3]

---

[1] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **''تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي''**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط 2، 2011، ص، 93.

[2] صافي فلوح وآخرون، **''تحليل القوائم المالية''**، مطبعة الروضة، سوريا، 2009، ص، 57.

[3] عبيد محمد، **''دور معايير المحاسبة الإسلامية في إعداد القوائم المالية للبنوك الإسلامية''**، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 116-117.

- معلومات عن التزام المصرف بالشريعة الإسلامية في عملياته ومعاملاته، وتوثيق هذا الالتزام وتوفير معلومات تساعد على تحديد الكسب والصرف المخالفين للشريعة – في حالة حدوثها– والتحقق من فصل الكسب المخالف للشريعة وكيفية التصرف فيه؛
- معلومات عن الموارد الاقتصادية للمصرف والالتزامات الناشئة عن هذه الموارد (التزام المصرف بتحويل موارد لأطراف أخرى ولحقوق الملاك) وتأثير العمليات والأحداث والظروف التي تؤدي إلى تغيير في الموارد والالتزامات المترتبة على ذلك، ويجب أن تساعد هذه المعلومات مستخدم التقارير المالية أساسا على تقويم كفاية رأس مال المصرف وتقويم درجة المخاطرة الكامنة في استثماراته وتقدير درجة السيولة المتاحة في موجوداته ومتطلبات السيولة الكامنة في التزاماته المختلفة؛
- معلومات تساعد الجهات المختصة على تحديد الزكاة الواجبة في أموال المصرف وأوجه صرفها؛
- معلومات تساعد على تقدير التدفقات النقدية التي يمكن أن تتحقق لمن يتعامل مع المصرف وتوقيت هذه التدفقات ودرجة المخاطرة المحيطة بتحققها، ويجب أن تساعد هذه المعلومات مستخدم التقارير المالية أساسا على تقويم مقدرة المصرف على توليد الدخل وتحويله إلى نقد، وكفاية هذا النقد لاستخدامات أموال المصرف بما في ذلك توزيع الأرباح على أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار؛
- معلومات تساعد على تقويم أداء المصرف للأمانة المنوطة به في حفظ الأموال وتنميتها بالمستوى الملائم، ومعلومات عن معدلات أرباح الاستثمار ومعدلات توزيع الأرباح الاستثمارية على أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار؛
- معلومات عن أداء المصرف لمسئولياته تجاه المجتمع.

## المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية:

يعد استخدام النسب المالية في تقييم الأداء المالي من أهم الوسائل التي تساعد الإدارة على معرفة وضع السيولة للبنك، وموقف الأموال المتاحة للتوظيف، فضلا عن ملاءمة رأس المال والربحية في هذه البنوك، وتعرف النسب المالية بأنها علاقة رياضية تقوم بالجمع بين رقمين هما البسط والمقام، وهذه العلاقة قد لا تكون ذات دلالة إلا في حالة مقارنتها بالنسب المالية، للمصرف المعني لسنوات سابقة أو مقارنتها بنسب حالية لمصارف أخرى، وهناك عدد كبير من النسب المالية التي تستخدم في تقييم الأداء المالي للبنوك كافة.

النسب المالية عبارة عن علاقة بين عنصرين أو أكثر من عناصر الميزانية أو حساب الأرباح والخسائر يمكن من خلال مقارنتها بالمعايير من تقييم جوانب الأداء المالي المتعددة للشركات.[1]

## الفرع الأول: نسب كفاية رأس المال

هي نسبة رأس مال البنك إلى مخاطرة، وهو مصطلح يوضح العلاقة بين مصادر رأس مال البنك والمخاطر المحيطة بموجوداته، وتعتبر هذه النسبة أداة لقياس ملاءة البنك أي قدرته على تسديد التزاماته ومواجهة خسائر قد تحدث في المستقبل.[2]

تعرف كفاية رأس المال بمدى قدرة المصرف على امتصاص الخسائر التي تحدث نتيجة مختلف عمليات التمويل والاستثمار التي يقوم بها، وذلك عن طريق حق الملكية المتاح لأصحاب المصرف، وبعبارة أخرى يمكن النظر إلى هذه النسب على أساس أنها قياس لمدى كفاية رأس المال، أي قياس فيما إذا كان رأس مال البنك كافيا لدعم مخاطر الميزانية العامة، ومن هذه المؤشرات ما يلي:[3]

- ✓ **نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع:** تقيس هذه النسبة قدرة المصرف على رد الودائع التي حصل عليها من الأموال المملوكة له، وكذلك مدى اعتماده على حقوق الملكية كمصدر من مصادر التمويل، وكلما زادت هذه النسبة ازداد أمان المودعين، وتحسب كما يلي:

$$\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

- ✓ **كفاية حقوق الملكية في مقابلة مخاطر الاستثمار:** تمكن هذه النسبة من التعرف على مدى مقدرة المصرف على مقابلة مخاطر الاستثمار أيا كان نوعها، فانخفاض قيمة الاستثمارات لأي سبب يؤثر في حقوق الملكية والتزامات المصرف اتجاه الغير، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\frac{\text{مجموع حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الاستثمارات}}$$

[1] منير شاكر محمد وآخرون، **''التحليل المالي مدخل صناعة القرارات''**، دار وائل للنشر، الأردن، 2018، ص، 126.
[2] الهام طباخ، **''أثر كفاية رأس المال على معدل العائد على حقوق الملكية في البنوك الإسلامية''**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 2، 2019، ص ،261.
[3] عمر بوجميعة، **''تقييم الأداء المالي وتحليل محددات الربحية في البنوك الإسلامية''**، مرجع سبق ذكره، ص ص 121-122.

- ✓ **نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الموجودات:** وتشير هذه النسبة إلى المدى الذي ذهب إليه البنك في الاعتماد على حقوق الملكية في تمويل أصوله، كما تقيس هذه النسبة أيضا ملاءة رأس مال البنك، وتعطى حسب العلاقة التالية:

$$\frac{\text{مجموع حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

كما تشير هذه النسبة أيضا إلى نسبة التمويل الداخلي، أي مساهمة أصحاب البنك في التمويل.

- ✓ **مضاعف حقوق الملكية:** وتظهر هذه النسبة عدد المرات التي تضاعف فيها العائد على حقوق الملكية بسبب الرفع المالي، كما تشير إلى المعدل يمكن أن تنخفض فيه موجودات البنك الكلية قبل أن يتأثر وضع دائني البنك المودعين والمستثمرين الخارجيين فيه، وتعطى وفق العلاقة التالية:

$$\text{مضاعف حقوق الملكية} = \frac{\text{مجموع الموجودات}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}} \times 100$$

كما تشير العلاقة السابقة أيضا إلى عدد الوحدات النقدية من التمويل الإجمالي والتي تستقطبها كل وحدة نقدية مستثمرة من طرف أصحاب البنك أي المساهمين.

- ✓ **نسبة الأصول الخطرة:** تتمثل الأصول الخطرة في كافة الأصول مطروحا منها الأرصدة النقدية وشبه النقدية وكذا الأوراق المالية الحكومية، وبعبارة أخرى تتمثل في الأصول التي قد يتعرض البنك من جراء بيعها إلى خسائر، وكذلك يصعب تحويلها أصلا إلى نقدية، وتشير هذه النسبة إلى مدى كفاية رأس المال لمقابلة هذه الأصول الخطرة، وتعطى وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الأصول الخطرة} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الموجودات}\left(\text{ما عدا السائلة}\right)} \times 100$$

- ✓ **نسبة التمويل الخارجي:** يتمثل التمويل الخارجي في البنوك الإسلامية من ودائع العملاء والتي تكون على ثلاثة أشكال (جارية، ادخارية واستثمارية)، وتقيس هذه النسبة مدى اعتماد البنك على أموال الغير (التمويل الخارجي) في تمويل مختلف أصوله (أو إجمالي أمواله) وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = \frac{\text{إجمالي الودائع}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100$$

## الفرع الثاني: نسب السيولة

تقيس نسب السيولة بصفة عامة قدرة المصارف على مقابلة مسحوبات العملاء خاصة أصحاب الحسابات الجارية والودائع ذات المدة القصيرة، وكلما كانت نسبة الودائع الجارية (ودائع تحت الطلب) كبيرة، يجب أن تزيد نسبة السيولة والعكس صحيح إذا تزايدت الودائع الاستثمارية طويلة الأجل، ومؤشرات حساب السيولة التي يمكن للمصرف الإسلامي الاعتماد عليها.[1]

تعد السيولة أحد العناصر الأساسية في إدارة العمليات البنكية، وهي ذات أهمية كبيرة تشغيلية للبنوك، وتحتفظ البنوك بمجموعة من الأصول التي تتصف بدرجة عالية من السيولة سواء على شكل نقد او شبه نقد، وإن نقص السيولة قد يعرض البنك إلى الذعر المالي وبالتالي إلى سحوبات مالية تؤدي إلى الإضرار بسمعة البنك، وتقاس نسبة السيولة في البنك من خلال مجموعة من المؤشرات أهمها:[2]

- ✓ **نسبة النقد وشبه النقد إلى الودائع تحت الطلب:**

تقيس لنا هذه النسبة قدرة البنك الفورية على تلبية سحوبات المودعين في أي وقت، وبأي حجم من ودائعهم، وتأتي أهمية هذه النسبة لأنها تربط بين النقد المتاح في البنك وبين الودائع تحت الطلب التي تخضع للسحب الفوري من قبل مودعيها ويمكن حسابها وفق النسبة الآتية:

$$\text{النقد إلى الودائع تحت الطلب} = \frac{\text{أرصدة نقدية} + \text{أرصدة شبه نقدية}}{\text{الودائع تحت الطلب}} \times 100$$

ويتكون بسط النسبة من العناصر التالية:

- ❖ الأرصدة النقدية في الخزينة؛
- ❖ الرصيد الحر لدى البنك المركزي (الرصيد لدى البنك المركزي + الاحتياطي)؛
- ❖ صافي الودائع لدى البنوك الأخرى (تقاص)؛
- ❖ المستحق من الشيكات والحوالات والأوراق المالية؛
- ❖ عملات أجنبية تحت التحصيل؛

[1] محفوظي فؤاد وآخرون، **"الاستخدامات المالية والأنشطة الاستثمارية في المصارف الإسلامية كآلية استراتيجية"**، الملتقى الدولي الأول للمركز الجامعي بغرداية، الجزائر، ص، 8.

[2] دريد كامل آل شيب، **"إدارة العمليات المصرفية"**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط1، 2015، ص ص، 99-91.

- ❖ اذونات خزانة وأوراق حكومية مضمونة أو بكفالة الحكومة؛
- ❖ أوراق تجارية مخصومة (3شهور)؛
- ❖ رصيد الذهب؛
- ❖ الاستثمارات في الأوراق المالية.

✓ **النقد وشبه النقد إلى إجمالي الودائع:**

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{أرصدة نقدية+أصول شبه نقدية}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

يتكون البسط من نفس المجموعة في البسط للنسبة المذكورة (1)، أما المقام فيتكون من إجمالي الودائع وهي (الودائع تحت الطلب، الودائع لأجل وبأخطار، حسابات التوفير، شهادات الإيداع والودائع الأخرى).

نهتم بهذه النسبة لأنها تربط بين النقد المتاح لدى البنك وبين إجمالي الودائع المتوقع سحبها من قبل مودعيها.

✓ **نسبة السيولة الجارية:**

وهي النسبة التي يتم حسابها بقسمة الأصول السائلة في البنك وهي النقد وشبه النقد المتاح إلى إجمالي المطلوبات، وتبين قدرة البنك على تسديد التزاماته من الأصول السائلة.

$$\text{السيولة الجارية:} \frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{إجمالي المطلوبات}} \times 100$$

وإجمالي المطلوبات هي:

- ❖ إجمالي الودائع؛
- ❖ الأرصدة؛
- ❖ الأرصدة لدى البنوك؛
- ❖ الحوالات الواردة؛
- ❖ القروض من البنوك.

أية التزامات أخرى ومن ضمنها التأمينات.

✓ **نسبة السيولة القانونية:**

هي أحد المؤشرات الأساسية لتقييم سيولة البنك لأنها تحدد قدرته على تلبية كافة طلبات المودعين في اللحظة التي يطلبونها وتحسب النسبة بالطريقة الآتية:

$$\text{السيولة القانونية} = \frac{\text{رأس المال}}{\text{إجمالي التزامات البنك}} \times 100$$

يتكون البسط أي رأس المال من الأرصدة النقدية في الخزينة، الرصيد الحر لدى البنك المركزي (الرصيد لدي البنك المركزي + الاحتياطي)، صافي الودائع لدى البنوك الأخرى (تقاص)، عملات أجنبية تحت التحصيل، اذونات خزانة وأوراق حكومية مضمونة، أوراق تجارية مخصومة (3 أشهر) الأرصدة من الذهب.

أما المقام وهو إجمالي التزامات البنك فيتكون من إجمالي ودائع العملاء، القروض وشيكات وسحوبات وحوالات.

وعادة يتدخل البنك المركزي في تحديد الحد الأدنى من نسبة السيولة القانونية حسب السياسة التي يرغب باعتمادها، ولذلك تقوم البنوك التجارية ببناء سياساتها النقدية على أساس السيولة القانونية.

✓ **معامل السيولة:**

هي أحد المؤشرات المهمة في تقييم سيولة البنك والتي تقيس الأصول السائلة من النقد وشبه النقد مقارنة بإجمالي الالتزامات وتعهدات البنك للعملاء، إن ارتفاع النسبة عن المعيار المحدد يعني ضمانا إضافيا في دعم سيولة البنك، وأن انخفاضها يعني عدم كفاءة السيولة في البنك وقد تؤدي إلى العسر المالي ويمكن حساب النسبة بالمعادلة الآتية:

$$\text{معامل السيولة} = \frac{\text{أصول النقد وشبه النقد}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

## الفرع الثالث: نسب النشاط

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المنشأة في إدارة الموجودات والمطلوبات، أي أنها تقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمنشأة في اقتناء الموجودات، ومن ثم مدى قدرتها في الاستخدام الأمثل لهذه الموجودات.[1]

تستخدم لتقييم مستوى الكفاءة التشغيلية للمؤسسة في استخدامها لمواردها المالية وأصولها، مثل معدل دوران المخزون، معدل دوران المدينين والدائنون، والفترة النقدية، .... الخ.[2]

تشير هذه النسب إلى مدى كفاءة إدارة البنك في استغلال وتشغيل الموارد لديها، وهي معدلات تؤثر في ربحية البنوك وسيولتها، وبعبارة أخرى تقيس هذه المؤشرات مدى كفاءة البنك في توظيف الأموال المتاحة لديه في تحقيق عوائد عليها، ومن بين هذه النسب ما يلي:[3]

- ✓ **معدل توظيف الموارد المتاحة** = إجمالي الاستثمارات / (إجمالي الودائع + حقوق الملكية).
- ✓ **نسبة التكاليف إلى إجمالي الاستثمارات** = إجمالي التكاليف / إجمالي الاستثمارات.
- ✓ **نسبة الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات** = إجمالي الإيرادات / إجمالي الاستثمارات.
- ✓ **معدل تكلفة الدخل** = إجمالي التكاليف التشغيلية / إجمالي الإيرادات.

## الفرع الرابع: نسب الربحية

هي تلك النسب المستخدمة في قياس إنتاجية الأموال المستثمرة في المؤسسة، ويهتم بهذه النسب كل من الإدارة لكي تحكم على مدى نجاحها في استغلال مواردها والمستثمرون لمعرفة نسبة العائد المتحققة على أموالهم المستثمرة.[4]

---

[1] عمار أكرم عمر الطويل، **"مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة"**، مذكرة ماجستير، منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية-غزة، فلسطين، 2008، ص، 32.

[2] منير عوادي، **"استخدام التحليل المالي في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"**، أطروحة دكتواره، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3، الجزائر، 2020، ص، 100.

[3] الطيب بولحية، عمر بوجميعة، **"تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 14، 2016، ص، 6.

[4] بانة وليد ناصر، **"تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية باستخدام مؤشرات CAEL"**، مذكرة ماجستير، منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2012، ص، 61.

وهي تقيس قدرة البنك على تحقيق العائد على الأموال المستثمرة، وتشمل هذه المؤشرات النسب التالية:[1]

- ✓ **العائد على حقوق الملكية:** وهو مقياس يقيس العائد المتحقق على استثمارات المساهمين في حق الملكية.

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100$$

وكلما ارتفع هذا العائد في مصرف ما فإنه يشير إلى كفاءة المصرف في تحقيق صافي أرباح أو عوائد مالية للمستفيدين.

- ✓ **العائد على الموجودات:** هو مقياس يقيس الفاعلية الكلية للإدارة في توليد الأرباح من الموجودات المتوفرة لديها.

$$\text{معدل العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100$$

كلما ارتفعت هذه النسبة فإنها تشير إلى كفاءة المصرف في تحقيق صافي أرباح أو استثمار في الموجودات.

- ✓ **صافي الربح إلى إجمالي الدخل:** يقيس هذا المؤشر مدى الربح المتحصل من إيرادات البنك.

$$\text{صافي الربح إلى إجمالي الدخل} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{صافي الدخل}} \times 100$$

وبارتفاع هذا المعدل يتبين الاستغلال الأمثل للإيرادات من قبل إدارة البنك

[1] ابراهيم شخاترة، ابراهيم عبد الحليم عبادة، **تقييم أداء المصارف الإسلامية الأردنية باستخدام النسب المالية دراسة مقارنة (2002_2017)**، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، العدد 3، 2020، ص، 271.

# المبحث الثالث: المؤشرات المستخدمة في تقييم أداء البنوك الإسلامية

## المطلب الأول: مؤشرات الأداء المالي المتعلقة بالعامل الشرعي

يقيم الإسلام نظامه على المقومات الأساسية ثلاثة هي: العقيدة، الشريعة والأخلاق، وهذه المقومات مرساة من خلال تعاليم ديننا الحنيف، فالطابع المميز للبنوك الإسلامية هو جانب المشروعية وبدونها يفتقد البنك الإسلامي هذه الصفقة، وتتناول معيار السلامية الشرعية في التعاملات والصيغ البنكية والأدوات التمويلية، كونه المعيار المحدد للعامل الشرعي من عوامل النجاح والأداء المالي في البنوك الإسلامية.

### الفرع الأول: مفهوم الرقابة الشرعية وأهميتها والمؤشرات المتعلقة بالسلامة الشرعية

### أولا: مفهوم الرقابة الشرعية:

عرفت الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية بعدة تعريفات نذكر منها:[1]

- أحد أجهزة البنك الإسلامي المستحدثة لمعاونته في تحقيق الأهداف؛
- أحد أجهزة البنك الإسلامي التي تحميه من مخالفة لأحكام الشرع الإسلامي من خلال ممارسته لأعماله، وتقدم له الحلول الشرعية بما يضفي عليها الصبغة الشرعية؛
- جميع العناصر والأنشطة الرقابية التي تستخدم للتأكد من مطابقة أعمال البنك الإسلامي للشريعة؛
- التحقق من تنفيذ الفتاوي الصادرة من جهة الاختصاص، وإيجاد البدائل والصيغ المشروعة لأية أعمال تخالف الأحكام الشرعية؛
- توجيه نشاطات البنوك والمؤسسات والشركات، ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزامها بأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية؛
- متابعة وفحص وتحليل كافة الأعمال والتصرفات والسلوكيات التي يقوم بها الأفراد والجماعات والمؤسسات والوحدات وغيرها، للتأكد من أنها تتم وفقا لأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية، وذلك باستخدام الوسائل الملائمة المشروعة، وبيان المخالفات والأخطاء وتصويبها فورا، وتقديم التقارير إلى الجهات المعنية متضمنة الملاحظات والنصائح والإرشادات، وسبل التطوير إلى الأفضل؛

[1] أحمد عبد العفو مصطفى العليات، **"الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية"**، مذكرة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2006، ص، ص ،45-46.

- متابعة وفحص وتحليل الأنشطة والأعمال والتصرفات والعمليات التي تقوم بها المؤسسة للتأكد من أنها تتم وفقا لأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية وذلك لاستخدامها الوسائل والأساليب المشروعة، مع بيان المخالفات والأخطاء وتصويبها ووضع البدائل المشروعة لها، وتقديم التقارير إلى الجهات المعنية متضمنة إبداء الرأي الشرعي والقرارات والتوصيات والإرشادات لمراعاتها في الحاضر لتحقيق الكسب الحلال، وكذلك في المستقبل بغرض التطوير إلى الأفضل؛
- حق شرعي يخول الهيئة الشرعية سلطة معينة تمارسها بنفسها وعن طريق أجهزتها المعاونة بهدف تحقيق أهداف المؤسسة المالية وفقا لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

## ثانيا: أهمية الرقابة الشرعية:

إن الرقابة الشرعية ذات أهمية بالغة للمصارف الإسلامية لأكثر من سبب من أبرزها:[1]

- إن العمليات البنكية في الاستثمار والتمويل بالذات تحتاج إلى رأي من هيئة الفتوى، نظرا لتميز هذه العمليات بالتغيير، وعدم التكرار مع كل حالة أو عملية أو مشروع يموله المصرف، ومن ثم فالعاملون في النشاط الاستثماري يجب أن يكونوا على اتصال مستمر مع الرقابة الشرعية، لأنهم دائما بحاجة إليها؛
- صون التجربة المالية الإسلامية عن الانحراف والفساد، لتواصل تحقيق نجاحاتها كبديل شرعي عن النظم المالية التقليدية؛
- عدم الإحاطة بقواعد المعاملات الإسلامية من قبل جميع العاملين في المصارف الإسلامية؛
- إن وجود الرقابة الشرعية في المصرف يعطي المصرف الصيغة الشرعية، كما يعطي وجود الرقابة ارتياحا لدى الجمهور المتعاملين مع المصرف؛
- ظهور كيانات مالية واستثمارية غير جادة تنص نظمها الأساسية وقوانين إنشائها على أنها تعمل وفقا لأحكام الشريعة، دون وجود رقابة تكفل التحقق من ذلك.

[1] نوال بن عمارة، **"واقع وتحديات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية"**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 35/34، 2014، ص، ص، 220-221.

## ثالثا: مؤشرات متعلقة بالسلامة الشرعية:

تعرف على أنها الابتعاد عن كل أشكال التعاملات المحظورة أو التي تقود إلى محظور سواء بالشكل المباشر أو غير المباشر والابتعاد عن مواطن الشبهات وتصحيح الاختلالات التي قد تحدث في عمل المصارف الإسلامية عن طريق هيئات الرقابة الشرعية، وتوضيح الصورة الصحيحة لعامة المتعاملين من خلال إدارة إعلامية فعالة وواعية، وتتحقق السلامة الشرعية في المصارف الإسلامية في جانبي الاستخدامات والمواد، حيث تتحقق في جانب الاستخدامات إذا تحقق خلو المعاملات البنكية من الربا وشبه الربا والمقامرة وخضوعها لعنصر المخاطرة، أما في جانب الموارد فهي تقضي بتحديد موقف المصرف الإسلامي أهو مضارب أم مشارك أو وكيل.

ورغم ما سبق فإن العقبة الأساسية التي تواجه المصارف الإسلامية اليوم هو مشكلة تراجع السلامة الشرعية في نظر المتعاملين عن بعض تعاملاتها وانحراف في التطبيق عن الجانب النظري الذي أسست عليه، من خلال نسب تظهر ذلك فالابتعاد عن الصيغ الاستثمارية طويلة الأجل والتي تؤدي دورا إنتاجيا كبيرا وتركيزها على صيغة واحدة قريبة الشبه بالفائدة من حيث قصر آجالها ومن حيث نسبتها المحددة جعل الناظر للمصارف الإسلامية من المتعاملين في بعض الأحيان لا يفرق بينها وبين المصارف التقليدية ويعتبرهما سواء، وهناك صيغ وحلول لهذه المسألة ومنها:[1]

- المشاركة من خلال المضاربة أو عن طريق الصيغ الإسلامية الأخرى مما يؤدي إلى تحقيق نوع من التوازن مع التطبيق الشرعي السليم دون التشكيك بآلية المرابحة البنكية رغم شيوعها؛
- الصكوك القابلة للتداول من خلال أشكال متنوعة وموجهة تكون إلى جنب حسابات الإيداع ومنها صكوك السلم، صكوك المشاركة، صكوك الإجارة، صكوك المقارضة، وغيرها.

[1] سعيدة بورديمة، **"تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية باستعمال النسب المالية: حالة مجموعة البركة العالمية من 2011_2013"**، مجلة التسيير والاقتصاد، العدد 2، 2016، ص، ص ،221-222.

## الفرع الثاني: مفهوم هيئة الرقابة الشرعية وأهميتها

### أولا: مفهوم هيئة الرقابة الشرعية:

اختلف في تعريف هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية، وذلك راجع لاختلاف الزاوية التي ينطلق منها الطرف المعرف، فهناك من يركز على نشاطاتها، أو أهدافها أو آليات عملها، وأجهزتها.

ومن أكثر التعاريف شيوعا أنها "هيئة تعمل على تطبيق أو مراعاة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، على أعمال ونشاطات المؤسسة المالية المعنية، وللهيئة دورين أساسين هما: الفتوى والرقابة".

وقد مرت الرقابة الشرعية بعدة تطورات منذ نشأة البنوك الإسلامية إلى غاية يومنا هذا، وذلك بتحولها من مجرد فقيه يتحمل كل أعمال الرقابة والفتوى إلى هيئة متكاملة تتكون من عدة أعضاء ومتخصصين، ويختلف السند القانوني لإنشائها، حيث تنص بعض القوانين التأسيسية، للبنوك على الالتزام بالشريعة الإسلامية، دون أن تشير صراحة لتكوين هذه الهيئة، أما البعض الآخر فيشير في عقد تأسيسه إلى تكوين هذه الهيئة، أما بعض الدول فتشير إلى تكوين هيئة للرقابة على مستوى الدولة، كما تم النص على انشاء هيئة عليا للرقابة على البنوك الإسلامية وفقا لاتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية.[1]

### ثانيا: أهمية هيئة الفتوى والرقابة الشرعية:

إن الرقابة الشرعية ذات أهمية بالغة للمصارف الإسلامية لأكثر من أسباب، من أبرزها:[2]

- ✓ إن الأساس الذي قامت عليه المصارف الإسلامية المعاصرة هو تقديم البديل الشرعي للمصارف الربوية غير المشروعة، ولا يخفى على أحد أن الرقابة الشرعية ضرورة حيوية للمصارف الإسلامية، فهي الجهة التي تراقب وترصد سير عمل المصارف الإسلامية والتزامها وتطبيقها في معاملتها للحكام الشرعية؛
- ✓ عدم الإحاطة بقواعد المعاملات الإسلامية من قبل جميع العاملين في المصارف الإسلامية؛
- ✓ في هذا الوقت الذي تعقدت فيه الصور التجارية، وانتشرت أنواع جديدة من المعاملات التجارية كبطاقات ائتمان، والحسابات بأنواعها، والتجارة الإلكترونية التي لا يوجد لها أحكام في المصادر

[1] بوحيضر رقية، **''استراتيجية البنوك الإسلامية في مواجهة تحديات المنافسة''**، أطروحة دكتوراه، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلو التسيير، جامعة منتوري-قسنطينة، الجزائر، 2012، ص، ص، 145-156.
[2] حمزة عبد الكريم حماد، **''الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية''**، ملخص لرسالة ماجستير، منشورة، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، الأردن، 2004، ص،7.

الفقهية القديمة، وإن وجدات الحكام فإن البنكيين القائمين على النشاط البنكي غير مؤهلين للكشف عنها بأنفسهم؛

- ✓ إن العمليات البنكية في الاستثمار والتمويل بالذات تحتاج إلى رأي من هيئة الفتوى، نظرا لتميز هذه العمليات بالتغير وعدم التكرار مع كل حالة أو عملية أو مشروع يموله المصرف، ومن ثم فالعاملون في النشاط الاستثماري يجب أن يكونوا على اتصال مستمر مع الرقابة الشرعية.
- ✓ إن وجود الرقابة الشرعية في المصرف يعطي المصرف الصبغة الشرعية، كما يعطي وجود الرقابة ارتياحا لدى جمهور المتعاملين مع المصرف؛
- ✓ ظهور كيانات مالية واستثمارية غير جادة تنص نظمها الأساسية وقوانين إنشائها على أنها تعمل وفقا لأحكام الشريعة، دون وجود رقابة تكفل التحقق من ذلك.

## ثالثا: تشكيل هيئة الرقابة الشرعية:

تشكيل هيئة الرقابة الشرعية منوط بالقانون الداخلي لكل دولة وبالنظام الأساسي للبنك الإسلامي، وقد تباينت القوانين الداخلية في شكل وأسلوب الرقابة الشرعية حيث:[1]

- ✓ يجب أن يكون لكل بنك هيئة فتوى ورقابة شرعية تعينها الجمعية العمومية بناء على توصية مجلس الإدارة، ويحق للمساهمين تفويض مجلس الإدارة بتحديد المكافآت لهيئة الرقابة الشرعية؛
- ✓ يجب أن يتم الاتفاق بين الهيئة والبنك على شروط الارتباط، ويجب أن تثبت تلك الشروط في خطاب التعيين؛
- ✓ على هيئة الفتوى والرقابة الشرعية التأكد من قيام البنك بتوثيق وتأكيد قبول الهيئة للتعيين؛
- ✓ يجب أن يشمل خطاب تعيين الهيئة إشارة واضحة على التزام البنك بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية؛
- ✓ يعين البنك من بين أعضاء الهيئة أو غيرها من ذوي الأهلية، أمينا عاما أو مراقبا شرعيا متفرغا لمساعدة الهيئة في أداء مهامها ومتابعة قراراتها؛

[1] شهاب أحمد سعيد العزعزي، **"إدارة البنوك الإسلامية"**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2001، ص، 106.

## المطلب الثاني: مؤشرات الأداء المالي المتعلقة بالعامل البنكي

تنفرد وتتميز البنوك الإسلامية بتقديم خدمات أساسها السلامة الشرعية، وحتى لا ينحرف العمل البنكي الإسلامي عن مساره في إشباع رغبات العملاء ومواكبة التطورات العالمية والإفادة منها لابد من الالتزام بكفاءة الهندسة المالية وهي ما تعرف بفن الابتكار والابداع والتطوير في مجال المشتقات والصيغ المالية بما يلائم حاجة العملاء، وكفاءة التسويق البنكي في إطار ما تنص عليه مبادئ الشريعة الإسلامية.

### الفرع الأول: معايير التسويق الإسلامي

### أولا: مفهوم التسويق الإسلامي:

لا يوجد اختلاف بين مفهومي المصارف الإسلامية والمصارف التجارية، من حيث الخدمات المقدمة، إنما جوهر الاختلاف في طريقة التقديم وأسلوب ومقاصد كل منها، وفيما يلي سنحاول أن نعطي أهم تعاريف التسويق من منظور إسلامي:[1]

يمكن تعريف التسويق البنكي الإسلامي في المصارف الإسلامية بأنه "كافة الجهود الإنسانية المبذولة والمتعلقة بتصريف وانسياب الخدمات والأفكار البنكية والتكافلية من المصرف الإسلامي إلى العملاء والمستفيدين، لإشباع حاجاتهم ومتطلباتهم المالية والاجتماعية، والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق المنافع المادية والمعنوية للمساهمين والعاملين والمجتمع في ضوء الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية".

من خلال هذا التعريف يمكن القول إن التسويق البنكي الإسلامي: "هو مجموعة الأنشطة التخطيطية والتنفيذية المبنية على قواعد وأسس وضوابط شرعية سليمة، تهدف إلى معرفة حاجات ورغبات العملاء ومحاولة تلبيتها وصولا لتحقيق أهداف المصرف أو البنك الإسلامي".

[1] بن يعقوب الطاهر، شريف مراد، **"مفهوم التسويق المصرفي الإسلامي في المصارف الإسلامية من وجهة نظر العملاء"**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، ص، 145.

## ثانيا: أهداف التسويق البنكي:

إن تطور التسويق البنكي وتزايد أهميته راجع للأهداف التي يسعى إلى تحقيقها والتي ثمنت هذه الأهداف في النقاط التالية:[1]

- دراسة السوق الأكثر ربحية، واكتشاف حاجات ورغبات العملاء سواء الحالية أو المستقبلية، بما يساهم في تصميم وتقديم خدمات مصرفية تلبي تلك الحاجات والرغبات في الوقت والزمان المناسبين؛
- ترسيخ صورة إيجابية في أذهان العملاء عن البنك وعن العاملين به بحيث يصعب نسيانها؛
- مساعدة البنوك على التكيف وجعلها ذات مرونة أكبر للاستجابة لتغيرات السوق وحاجات العملاء؛
- السعي إلى اكتشاف فرص استثمارية وذلك من خلال دراستها واختيار أفضل المشاريع التي يمكن إقامتها وتنفيذها مع القيام بالترويج لها؛
- محاولة اكتشاف أسواق جديدة والدخول إليها من خلال ابتكار منتجات جديدة ومتميزة يرغب فيها العملاء، أو تحسين وتطوير القائمة منها؛
- مراقبة المنافسين والاطلاع الدائم والمستمر على أعمالهم ونوعية خدماتهم التي يقدمونها، ومعرفة مدى قدرتهم على التأثير في السوق؛
- المساهمة في عملية التجديد، والتطوير البنكي والمالي؛
- تسيير مختلف المنتجات والخدمات البنكية في صفة أكثر إيجابية، وتقديمها على أكمل وجه؛
- يعتبر أداة تحليلية رئيسية في النشاط البنكي، ويساعد العاملين في البنوك على رسم السياسات مع وضع البرامج والإجراءات اللازمة لتنفيذها، كما يقوم بمراقبة ومتابعة العمل البنكي والحكم على أدائه من جوانبه المختلفة.

## ثالثا: مؤشر قياس معيار كفاءة التسويق البنكي الإسلامي:

ويمكن قياس معيار كفاءة التسويق البنكي من خلال المؤشرات التالية:[2]

[1] عيشوش عبدو، **"تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية"**، مذكرة ماجستير، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر-باتنة، الجزائر، 2009، ص، 75.

[2] إبراهيم عبد الحليم عبادة، **"مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية"**، مرجع سبق ذكره، ص، ص ،189-190.

**1. مؤشر معدل نمو إجمالي الودائع:**

يشير هذا المؤشر إلى مقدار التطور في معدل نمو الودائع الإجمالية، إذ تعتبر ودائع البنوك بشكل عام أهم ما تنتجه البنوك كونها تمثل خدمة مصرفية ذات منفعة مشتركة، فهي تفيد المدخرين من جهة، وتجمع الأموال لاستخدامها في أغراض متنوعة، ويعكس هذا المؤشر مدى مقدرة البنك على إرضاء الجمهور وبالتالي تنمية الموارد من خلال تنمية الودائع إذ أن ودائع العملاء هي أساس نشاط البنك ومصدر ربحيته، فزيادة الودائع تعني رضا الجمهور عن البنك بقدر هذه الزيادة.

**2. مؤشر معدل نمو الودائع الجارية:**

يعكس هذا المؤشر مدى إقبال الجمهور على هذا النوع من الودائع مع العلم بأن أرباح الودائع الجارية التي قد يستفيد البنك منها تحول إلى المساهمين، كما أن أصحاب الودائع في بعض البنوك يدفعون أجرة نظير خدمات تقدم لهم، وإن كان في أخذ الأرباح وتحويلها للمساهمين، ولكن بالمقابل ينبغي عدم تحميل هذه الحسابات أي أجور، حتى لا ينصرف عملاء البنك إلى غيره.

**3. مؤشر نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع:**

تعد الودائع بشكل عام من أهم مكونات موارد البنك كما سبق، ومن أنواع الودائع الاستثمارية والودائع الجارية، وما تعتني الدراسة به هنا هو دراسة الودائع الجارية، ومعرفة نسبتها إلى بقية الأنواع الأخرى من الودائع، ويشير هذا المؤشر إلى نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع بمعنى معرفة ما تشكله الودائع الجارية من بقية الودائع، فزيادة نسبة الودائع الجارية تعني قدرة إدارة التسويق البنكي على جذب العملاء إلى حسابات الودائع الجارية، ويقاس هذا المؤشر من خلال نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع.

## الفرع الثاني: مؤشرات الأداء المالي المتعلقة بالهندسة المالية الإسلامية

### أولا: مفهوم الهندسة المالية الإسلامية:

تعرف الهندسة المالية الإسلامية على أنها: "مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل، وكل ذلك في إطار توجيهات الشرع الحنيف"[1].

وتعرف الهندسة المالية الاسلامية على أنها: "مقاربة مالية تقوم على خلق وتصميم وابتكار منتجات مالية لحل مشاكل مالية معينة حسب مبادئ الشريعة الإسلامية".[2]

### ثانيا: خصائص الهندسة المالية:

تختص الهندسة المالية الإسلامية بمجموعة من الميزات والتي تتمثل في:[3]

- **المصداقية الشرعية:** يشترط في المنتجات الإسلامية أن تكون موافقة للشرع بأكبر عدد ممكن، فالهندسة المالية الإسلامية تهدف إلى الوصول لحلول مبتكرة تكون محل اتفاق قدر الإمكان.
- **الكفاءة الاقتصادية:** ينبغي لمنتجات صناعة الهندسة المالية الإسلامية أن تكون ذات كفاءة اقتصادية عالية مقارنة بالمبتكرات المالية التقليدية وأن تتجنب المساعدة، في زيادة الآثار الاقتصادية، ويمكن زيادة الكفاءة الاقتصادية، لمنتجات الهندسة المالية الإسلامية عن طريق توسيع الفرص الاستثمارية في تحمل المخاطر وتخفيض تكاليف المعاملات وكذا تخفيض تكاليف الحصول على المعلومات وعمولات الوساطة والسمسرة.
- **الابتكار الحقيقي بدل التقليد:** ويعتبر التنوع المتوفر في المنتجات المالية الإسلامية تنوعا حقيقيا وليس صوريا كما في أدوت الهندسة المالية، حيث أن كل أداة من أدوات الهندسة المالية الإسلامية لها طبيعة تعاقدية وخصائص تميزها عن غيرها من الأدوات الأخرى، سواء تعلق الأمر بالمخاطر الضمانات أو التسعير، وهذا من منطلق أن المقصود بالهندسة المالية هو ما يلبي مصلحة حقيقية

---

[1] نسيلي جهيدة، **''دور الهندسة المالية في تطوير الصيرفة الإسلامية''**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 12، 2015، ص، 348.

[2] غفوري ليلة، **''الهندسة المالية''**، مطبوعة محاضرات، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار-عنابة، الجزائر، 2019، ص ،43.

[3] بومدين وفاء وآخرون، **''استخدام الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية دارسة نظرية تحليلية''**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 3، 2020، ص، 390.

للمتعاملين الاقتصاديين في الأسواق وليس مجرد عقد صوري من العقود الوهمية، وهذا ما يؤكد القيمة المضافة للابتكار.

- **التمويل بدل الاستثمار:** تعمل الهندسة المالية على جذب رؤوس الأموال المتوفرة لدى فئة معينة من الأفراد الذين يرفضون التعامل بأدوات الهندسة المالية التقليدية واستخدامها في عمليات التمويل بدل الاستثمار لأنها أقل مخاطرة، بمعنى أن هدفها الرئيسي هو إدارة السيولة على عكس النوع التقليدي الذي يهدف لإيجاد أدوات مالية جديدة لغرض التحوط والمضاربة والاستثمار.[1]

## ثالثا: مؤشرات الأداء المالي المتعلقة بمعيار الهندسة المالية:

تتمثل مؤشرات أداء معيار الهندسة الإسلامية فيما يلي:[2]

### 1. مؤشر نسبة الودائع الاستثمارية إلى إجمالي الودائع:

هذه النسبة نفسها تكشف بالمقابل عن نسبة الودائع الاستثمارية، فزيادة الودائع الاستثمارية يدل على مدى قدرة البنك على جذب المدخرات من الجمهور لتوظيفها في مشروعات استثمارية مناسبة وكلما استطاع البنك زيادة هذا المؤشر فإنه يعني نجاحه وبقاءه في نفس الوقت الذي يعني فيه هذا الأمر مدى قدرة إدارة الهندسة المالية في ابتكار فيض من الصيغ ولأدوات الاستثمارية للتوظيف من خلالها وجذب أموال المستثمرين على أساسه.

### 2. مؤشر عدد الصيغ المستخدمة في التمويل:

يشير هذا المؤشر إلى مدى قوة إدارة الهندسة المالية على التجديد والابتكار من خلال زيادة ونمو عدد الصيغ في البنوك الإسلامية فإن هذا التنوع يؤدي إلى زيادة رضا الجمهور بسبب توفير ما يناسبهم من الصيغ والأدوات الاستثمارية والتمويلية التي تعتمد على أسلوبي المشاركة والمضاربة، فارتفاع نسبة هذه الأساليب يؤكد قيام البنك بدور كبير في ابتكار المنتجات والصيغ المالية ما يعني كفاءة إدارة الهندسة المالية والعكس كذلك.

كما توجد معايير أخرى متعلقة بالعامل البنكي ككفاءة إدارة السيولة، الربحية والمخاطر، حيث أن المصارف الإسلامية تعتمد على مبدأ المشاركة في تحمل نتائج العمليات الاستثمارية مما يتطلب تعامل

---

[1] شرياق رفيق، **"دور الهندسة المالية في تطوير سوق الأوراق المالية الإسلامية"**، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 4، 2015، ص، 95.

[2] إبراهيم عبد الحليم عبادة، **"مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية"**، مرجع سبق ذكره، ص، 191.

خاص في تحديد السيولة لتجنب مخاطر الإفلاس وتحقيق الربحية ومن ثم تحقيق التوازن العام للنظام البنكي الإسلامي، حيث يمكن تقسيم مؤشرات أداء العامل البنكي حسب هدف التقييم إلى مجموعة من المؤشرات والنسب، مثل نسب لتقييم كفاءة إدارة الربحية البنكي ونسب لتقييم كفاءة إدارة المخاطر وإدارة السيولة، ويمكن توضيح هذه النسب في الشكل الموالي:[1]

**الجدول رقم 5: مؤشرات الأداء المالي البنكي**

| | |
|---|---|
| **كفاءة التسويق البنكي** | _ معدل نمو إجمالي الودائع<br>_ معدل نمو الودائع الجارية<br>_ نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع |
| **كفاءة الهندسة المالية** | _ مؤشر نسبة الودائع الاستثمارية إلى إجمالي الودائع<br>_ الصيغ المستخدمة في التمويل |
| **كفاءة إدارة الربحية** | _ نسبة المصروفات إلى الإيرادات<br>_ نمو حقوق المساهم<br>_ نمو أرباح المساهمين<br>_ نمو معدل الربحية<br>_ الربح الصافي إلى الموجودات<br>_ الأرباح الموزعة |
| **كفاءة إدارة المخاطر** | _ معدل كفاءة رأس المال<br>_ نسبة حقوق المساهمين إلى الموجودات<br>_ نسبة الموجودات الاستثمارية |

[1] دريد حنان وآخرون، **''تقييم الأداء المصرفي في المصارف الإسلامية باستخدام مؤشر كفاءة التسويق المصرفي الإسلامي''**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 3، 2021، ص، 162.

| | |
|---|---|
| | _ معدل نمو الموجودات النقدية البنكية |
| **كفاءة إدارة السيولة** | _ متوسط نسبة السيولة<br>_ نسبة الموجودات النقدية البنكية إلى إجمالي |

**المصدر**: دريد حنان وآخرون، **"تقييم الأداء المالي البنكي في المصارف الإسلامية باستخدام مؤشر كفاءة التسويق البنكي الإسلامي"**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 3، 2021، ص، 162.

## المطلب الثالث: مؤشرات الأداء المالي المتعلقة بالعامل الاجتماعي والاقتصادي

تؤدي أدوات التمويل الإسلامي دور تنموي فعال في خلق إنتاج حقيقي يجمع بين الإشباع المادي والروحي وهو المنهج الذي تسوده العدالة الاجتماعية والاقتصادية من الموازنة بين احتياجات الفرد المسلم ومصالح المجتمع، من أداء الزكاة، الالتزام بالقواعد الشرعية للميراث، المشاركة في الربح والخسارة وغيرها.

### الفرع الأول: مؤشرات الأداء المالي المتعلقة بالعامل الاجتماعي

تتنوع مجالات الدور الاجتماعي للبنوك الإسلامية اتجاه المجتمع ما بين المجالات القابلة للقياس والمجالات القابلة للوصف، وهو ما يؤدي لعد إمكانية تقييم مدى الاستجابة الاجتماعية للبنوك الإسلامية تجاه المجتمع، والتي تظهر في شكل نسب مالية كما وردت في بعض المراجع مع استنتاجنا لمؤشرات أخرى حسب مجالات الدور الاجتماعي لهذه البنوك اتجاه المجتمع القابلة للتقييم.[1]

ويمكن إظهار هذه المؤشرات في الجدول التالي:

[1] حنان درحمون، **"تقييم الأداء الاجتماعي للبنوك الإسلامية دراسة تطبيقية على بعض البنوك الإسلامية خلال الفترة (2015-2019)"**، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، العدد 2، 2020، ص68.

**الجدول رقم6: مؤشرات الأداء المالي المتعلقة بالعامل الاجتماعي**

| المؤشر | تعريفه | كيفية حسابه |
|---|---|---|
| • **مؤشر مساهمات البنوك الإسلامية في القروض الحسنة** | يقاس هذا المؤشر من خلال قسمة القروض الحسنة الممنوحة من قبل البنوك الإسلامية على حقوق الملكية، وهو يعكس مدى مساهمة هذه البنوك في منح القروض الحسنة. | _ مؤشر مساهمات البنوك الإسلامية في القروض الحسنة= القروض الحسنة الممنوحة/ حقوق الملكية. |
| • **مؤشر مساهمات البنوك الإسلامية في الزكاة** | يقاس هذا المؤشر من خلال قسمة الزكاة المستحقة على حقوق الملكية، وذلك بالاعتماد على ما يتم نشره في التقارير السنوية للبنوك الإسلامية لبيانات مقدار الزكاة المستحقة، ويعبر هذا المؤشر عن نسبة ما يستحق من الزكاة على البنوك الاسلامية، وهو يعكس الدور الذي تؤديه هذه البنوك في مجال حجم الزكاة المدفوعة. | _ مؤشر مساهمات البنوك الإسلامية في الزكاة = الزكاة المستحقة/ حقوق الملكية. |

| | | |
|---|---|---|
| • **مؤشر مساهمات البنوك الإسلامية في التبرعات** | يتم الحصول على هذا المؤشر عن طريق قسمة التبرعات التي تساهم بها البنوك الاسلامية على حقوق الملكية، ويعني هذا المؤشر حجم مخصصات البنوك الإسلامية من أموالها للتبرعات والصدقات التي تمنحها وتكمل عن طريقها باقي المساعدات التي لم تغطها بتوزيع الزكاة، فهو ما يعكس الدور الذي تؤديه هذه البنوك في مجال المساعدات الاجتماعية والإنسانية. | _ مؤشر مساهمات البنوك الإسلامية في التبرعات = أموال التبرعات/ حقوق الملكية. |
| • **مؤشر مساهمات البنوك الإسلامية في الوقف** | يتم الحصول على هذا المؤشر من خلال قسمة الأموال المخصصة للوقف على حقوق الملكية، ويعبر هذا المؤشر على حجم مخصصات البنوك الإسلامية من أموالها لتوجيهها نحو الوقف، وهو ما يعكس من جانب الدور الذي تؤديه هذه البنوك في زيادة الوعي الادخاري لهذه البنوك. | _ مؤشر مساهمات البنوك الإسلامية = الأموال المخصصة للوقف/ حقوق الملكية. |

**المصدر**: حنان درحمون، **"تقييم الأداء الماليالاجتماعي للبنوك الإسلامية دراسة تطبيقية على بعض البنوك الإسلامية خلال الفترة (2015-2019)"**، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، العدد 2، 2020، ص، 69.

## الفرع الثاني: مؤشرات الأداء المالي المتعلقة بالعامل الاقتصادي

إن استمرار التطور في العمل البنكي خلال العقود الماضية بشكل متسارع يؤشر على مدى تقدم البنوك الإسلامية على الرغم من عدم توفر المناخ الاستثماري الملائم لطبيعتها ومقاصدها، إضافة إلى تحول عدد من البنوك التقليدية إلى النظام البنكي الإسلامي عن طريق فتح نوافذ إسلامية، أو عن طريق فتح بنوك إسلامية مستقلة، لأن قطاع البنوك يمثل حجر الأساس في أي نظام اقتصادي ومالي بما يؤديه من أدوار إيجابية في تنمية المجتمعات من خلال تعبئة المدخرات وتوزيعها بشكل كفؤ على الاستثمارات المختلفة.

يتم تقييم المصارف الإسلامية من الجانب الاقتصادي من خلال الاعتماد على أهم النسب التي تبرز حجم ومقدار مساهمة المصارف الإسلامية في خلق القيمة الاقتصادية المضافة بشكل خاص وفي التنمية الاقتصادية بشكل عام، حيث تتمثل هذه المؤشرات في:[1]

### أولا: مؤشر نسبة التمويل الموجه إلى القطاعات التنموية إلى إجمالي التمويل:

وهذا المؤشر يعني نسبة ما يوظف البنك من موارده في مجال يؤثر في النشاط الاقتصادي بإضافة حقيقية في الإنتاج، ويرفد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يتماشى وما كانت تعلنه البنوك الإسلامية من أنها بنوك تعنى بالجانب التنموي وتركيز التمويل لصالح الإنتاج وغير ذلك، ويعكس هذا المؤشر مدى مساهمة البنك في التمويل لصالح القطاعات التنموية مثل الزراعة والصناعة والتعدين، ويقاس هذا المؤشر من خلال نسبة ما يمول لصالح القطاعات التنموية إلى إجمالي التمويل، فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة مقارنة مع بقية البنوك هذا يعني تفوق البنك في هذا المؤشر.

### ثانيا: مؤشر نسبة التوظيف المخاطر إلى التوظيف غير المخاطر:

يمكن تعريف هذا المؤشر بأنه: "مقدار ما يوظف البنك من موارده سواء من ودائع الاستثمار أو أموال المساهمين في مجالات استثمارية، تعتمد المشاركة من خلال الصيغ المعتمدة على المشاركات والمضاربات، بمعنى الدخول في عنصر المخاطرة وتربص الفرص، وانتظار النتائج بناء على دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع، بخلاف التوظيف غير المخاطر من خلال الصيغ التمويلية المعتمدة على

[1] ابراهيم عبد الحليم عبادة، **''مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية''**، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 201-202.

الديون مثل المرابحة للآمر بالشراء والبيع الآجل، ويمكن التعرف على هذه النسبة من خلال معرفة نسبة المشاركات والمضاربات إلى إجمالي التمويل".

## ثالثا: مؤشر نسبة التمويل متوسط وطويل الأجل إلى إجمالي التمويل:

تعتمد البنوك الإسلامية في كثير من الأحيان على التمويل لصالح التمويل قصير الأجل والاهتمام الهامشي باستثمارات طويلة الأجل، بالرغم من أن البنك الإسلامي هو بنك يساهم في التنمية كما يعلن، ولا تخدم الاستثمارات قصيرة الأجل ومدى مساهمته في التنمية الاقتصادية فكلما زاد التمويل لهذا النوع كلما أدى ذلك إلى تراجع التمويل متوسط وطويل الأجل.

## رابعا: مؤشر نسبة التمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي التمويل:

يعتبر التمويل حجر الأساس في عملية التنمية الاقتصادية وبناء الإنسان من خلال ما يمكن أن يؤديه من دور في خلق فرص العمل كما سبق، ويبرز دور البنوك الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تتبع تمويلات البنوك الإسلامية التي تقوم بهذا النوع من التمويل، وقد تبين في أحد الدراسات أن نسبة ما تقدمه البنوك الإسلامية من تمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي التمويل كان ضئيلا مقارنة بالحجم الكلي للتمويل.

## خلاصة الفصل:

تقييم الأداء المالي في البنوك الإسلامية يعتبر أمرا حيويا لضمان استمرارية عملها وتحقيق المخرجات المتميزة، تتمثل أهمية التقييم في تحديد مدى تحقيق البنك لأهدافه والتأكد من استخدام المصارف لأفضل الممارسات البنكية الإسلامية.

من أجل معرفة صافي مركزها المالي تقوم البنوك الإسلامية بإعداد القوائم المالية كغيرها من المؤسسات متمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق الملكية.

وختام هذا الفصل كان عن المؤشرات المستخدمة في تقييم أداء البنوك الاسلامية، المتمثلة في نسب السيولة والربحية ونسب النشاط وكفاية رأس المال، أو مؤشرات متعلقة بعدة عوامل مثل العامل الشرعي والعامل البنكي.

وفي النهاية، يجب على البنوك الإسلامية تحديد متطلبات تقييم الأداء المالي بشكل دوري والتأكد من تطبيقها بشكل صارم، كما يتعين عليها الاستمرار في تحسين أدائها والسعي لتحقيق التميز في تقديم الخدمات البنكية الإسلامية وتحقيق رضا العملاء.

# الفصل الثالث:

# تقييم الأداء المالي لبنك السلام الجزائري.

**تمهيد:**

بعد استعراضنا في الفصلين السابقين من الدراسة للمفاهيم النظرية حول البنوك الإسلامية، وأهم المعلومات حول الأداء المالي في البنوك الإسلامية إضافة إلى الخدمات البنكية، كما أشرنا إلى أهم المؤشرات الممكن اعتمادها في أنشطة البنك الإسلامي وآلية تطبيقها والوقوف على سلامة المركز المالي للبنوك الإسلامية.

وبمحاولة منا على ما قدمناه في الفصول النظرية خصصنا هذا الفصل هدفا من أجل إجراء دراسة تطبيقية على العمل البنكي، وذلك من خلال تحليل القوائم المالية لبنك السلام الجزائري للفترة الممتدة (2019_2021) باستخلاص مجموعة من المؤشرات المالية التي تتماشى وطبيعة عمل البنك الإسلامي.

سنحاول في هذا الفصل تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث رئيسية وهي:

**المبحث الأول: أساسيات حول بنك السلام الجزائري.**

**المبحث الثاني: التحليل المالي لأهم مؤشرات بنك السلام الجزائري.**

**المبحث الثالث: تقييم أهم مؤشرات بنك السلام الجزائري.**

# المبحث الأول: تقديم بطاقة فنية لبنك السلام الجزائري

لنظام البنكي الجزائري تجربة ثانية في المصارف الإسلامية تمثلت في مصرف السلام، والذي جاء كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، وفي مبحثنا هذا سنتعرف على بنك السلام وأهم هيكلته وخدماته.

## المطلب الأول: تقديم مصرف السلام الجزائري

### الفرع الأول: تعريف مصرف السلام الجزائري

بنك السلام الجزائر بنك متعدد المهام والخدمات يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه، مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة.[1]

وطبقا لنظام بنك الجزائر رقم 18-03 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 المتعلق برأس المال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية الناشطة بالجزائر، يبلغ رأس مال المصرف 15.000.000.000دج وهو يتشكل من 7500.000 سهما مدفوعا كليا بقيمة إسمية قدرها 2000 دج لكل سهم.

وقد أقرت الجمعية العامة الغير عادية لمساهمي مصرف السلام الجزائر في 12جوان2019

إقفال الحسابات المالية للمصرف لسنة 2018 ورفع رأس المال لغاية 20 مليار دج وهو ما يمثل عنصر قوة للمؤسسة حيث سيزيد من أريحية السياسة الائتمانية للمصرف ويدعم ثقة المتعاملين المودعين وسيسمح بمواكبة النمو المتزايد في الاقتصاد الوطني ومقابلة المتطلبات الائتمانية المتزايدة للعملاء كما أن هذه الزيادة ستساهم في خفض حجم المخاطر وتوسيع القاعدة الائتمانية، وستعود بالمنفعة على تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية.

إن مصرف السلام الجزائر يعمل وفق استراتيجية واضحة تتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تتبع المبادئ والقيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، والمتعاملين، والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد.

[1] موقع مصرف السلام www.alsalamalgeria.com 19 :00

كما تتكون شبكة فروع مصرف السلام الجزائر حاليا من 23 فرعا منتشرا عبر مختلف ربوع الوطن، في انتظار افتتاح فروع أخرى، انسجاما مع رؤية واستراتيجية المصرف التي تسعى إلى توفير وتقريب خدماته البنكية بمختلف صيغها لمتعامليه وبأفضل جودة.

كما يحرص المصرف أن يعكس قيمه الجوهرية في قراراته وسلوك وأفعال موظفيه في مختلف تعاملاتهم وبحيث يتم الالتزام بهذه القيم من مختلف الوحدات التنظيمية للمصرف وعلى كافة المستويات. وفيما يلي القيم الجوهرية الاساسية لبنك السلام المتمثلة في:

- **التميز:** التجديد والابتكار والابداع في طرح منتجات وخدمات متطورة ومبتكرة بما يتوافق مع القيم الاسلامية وضمن أحدث التقنيات بما يحقق تطلعات جميع الاطراف.
- **الالتزام:** بمعايير الجودة الشاملة والحفاظ على حقوق المتعاملين والعمل وفق الاسس والاحكام المتوافقة مع الشريعة الاسلامية وبتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية.
- **التواصل:** لقد جعلنا من التواصل الداخلي/ الخارجي، أهم أولوياتنا لإدراكنا أنه الوسيلة المثلى لتقديم أفضل خدمة لعملائنا.

## الفرع الثاني: خدمات مصرف السلام الجزائري

لاعتباره مصرفا شموليا فإن مصرف السلام الجزائر يقترح لائحة من المنتجات المبتكرة والمتماشية مع آخر ما تعرضه التكنولوجيا الحديثة استجابة لتطلعات المتعاملين لديه المتزايدين عدادا واشتراطا، وعلى سبيل الذكر:[1]

- خدمة تحويل الأموال عن طريق وسائل الدفع الآلية؛

- المصرف عن بعد، باقتراح أكثر من عشرين (20) خدمة عبر الأنترنت على مدار اليوم والأسبوع؛

- إيميل سويفت لإعلام المتعاملين في الوقت "ت" عن فتح وتغيير وسداد عمليتهم الخاصة بالتجارة الخارجية؛

- بطاقات الدفع الإلكتروني CIB بسقف غير محدود ومتوافرة مجانا؛

[1] موقع مصرف السلام 1 www.alsalamalgeria.com 26.5:

- بطاقات الدفع الدولية " السلام فيزا"؛
- الموبايل البنكي "السلام سمارت بنكنغ"؛
- محطات الدفع الإلكتروني TPE؛
- الشبابيك الآلية GAB، ...الخ.

كما يحرص بنك السلام على تمويل المشاريع الاستثمارية، وكافة احتياجات المتعاملين لديها عن طريق عدة صيغ تمويلية منها:

- ❖ المشاركة؛
- ❖ المضاربة؛
- ❖ الاجارة؛
- ❖ المرابحة؛
- ❖ الاستصناع؛
- ❖ السلم؛
- ❖ بيع بتقسيط؛
- ❖ البيع الآجل.... الخ.

## الفرع الثالث: أهداف مصرف السلام الجزائري

يعمل بنك السلام على تحقيق مجموعة من الأهداف المسطرة أهم هذه الأهداف هيا:[1]

_ القيام بجميع الأعمال البنكية والتجارية والمالية وأعمال الاستثمارات والمساهمة في مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية والعمرانية والزراعية والاجتماعية في أي إقليم أو منطقة في الجزائر أو خارجه؛

_قبول الودائع بمختلف أنواعها؛

_ سحب واستخراج وقبول وتطهير وتنفيذ وإصدار الكمبيالات أو التعامل بأي طريقة في هذه الأوراق شريطة خلوها من أي محضور شرعي؛

[1] موقع بنك السلام.20: 20 www.alsalamalgeria.com

_ تمثيل الهيئات البنكية المختلفة شريطة عدم التعامل بالربا ومراعاة قواعد الشريعة الإسلامية في المعاملات مع هذه البنوك؛

_ قبول الهيبات والتبرعات وتوجيهات وفق رغبة دافعيها أو ما يعود بالنفع على المجتمع وكذلك قبول أموال الزكاة وتوجيهها وفق البنوك المحددة.

**الشكل رقم1: الهيكل التنظيمي لبنك السلام الجزائري**

تعتمد بنك السلام الهيكل التنظيمي التالي:[1]

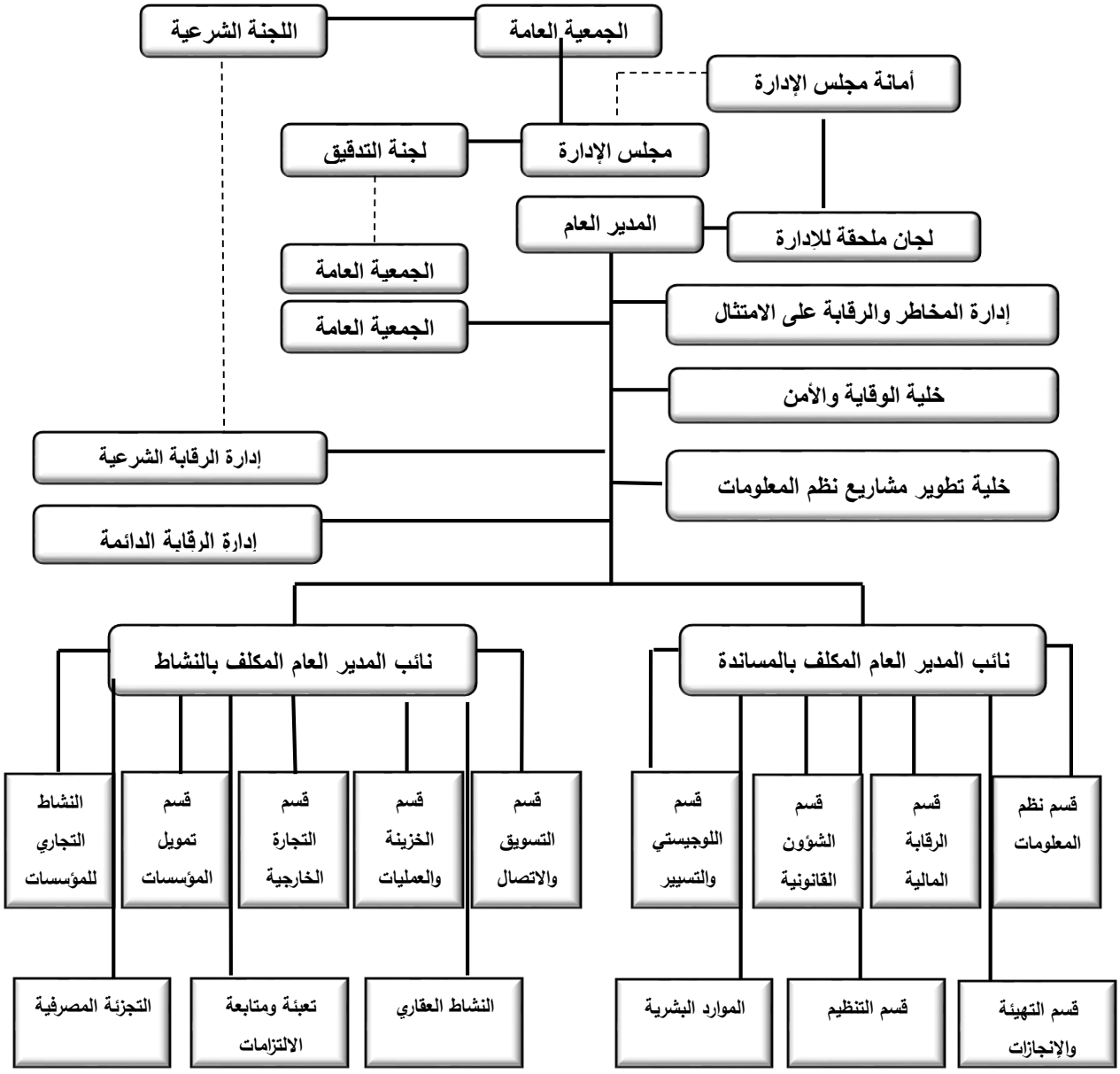


[1] موقع بنك السلام.20: 20 www.alsalamalgeria.com

## المبحث الثاني: التحليل المالي لأهم مؤشرات مصرف السلام

يساعد التحليل المالي للبنك في الخروج بفكرة واضحة عن مدى كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، كما يساعد في تحديد نقاط القوة والضعف وكشف الانحرافات وبالتالي البحث عن الأسباب وهذا من أجل اقتراح الحلول الازمة لتقويم وتحسين الأداء الماليفي مختلف جوانبه وفي صياغ ذلك يتم بنك السلام الاستعانة مؤشرات تساعده على ذلك منها.

### المطلب الأول: التحليل بواسطة القوائم المالية

### الفرع الأول: القوائم المالية لبنك السلام

**أولا: تحليل أداء البنك من خلال الميزانية:**

**الجدول رقم 07: أصول بنك السلام خلال الفترة (2019_2021)** (آلاف دينار)

| الرقم | الأصول | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|
| 1 | الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية | 27584242 | 53600804 | 75916435 |
| 2 | أصول مالية مملوكة لغرض التعامل | 000 | 000 | 000 |
| 3 | أصول مالية جاهزة للبيع | 000 | 000 | 000 |
| 4 | سلفيات وحقوق على الهيئات المالية | 515459 | 259466 | 632808 |
| 5 | سلفيات وحقوق على الزبائن | 95582580 | 101771998 | 153615910 |
| 6 | أصول مالية مملوكة إلى غاية استحقاق | 000 | 000 | 000 |
| 7 | الضرائب الجارية–أصول | 40968 | 202282 | 47727 |
| 8 | الضرائب المؤجلة–أصول | 76542 | 92713 | 52851 |
| 9 | أصول أخرى | 1 008461 | 19932 | 42342 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 10 | حسابات التسوية | 512999 | 533823 | 476474 |
| 11 | المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة | 12000 | 12000 | 12000 |
| 12 | العقارات الموظفة | 714078 | 1069994 | 1420913 |
| 13 | الأصول الثابتة المادية | 4747742 | 4787914 | 5320892 |
| 14 | الأصول الثابتة غير المادية | 223896 | 274850 | 267996 |
| 15 | فارق الحيازة | 000 | 000 | 000 |
| | **مجموع الأصول** | **131018967** | **162625776** | **237804350** |

**المصدر**: من اعداد الطالبتين اعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام للسنوات (2021-2019)

**الجدول رقم08: خصوم بنك السلام خلال الفترة (2019_2021)** (آلاف دينار)

| الرقم | الخصوم | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|
| 1 | البنك المركزي | 000 | 000 | 000 |
| 2 | ودائع الهيئات المالية | 116778 | 69462 | 45943 |
| 3 | ودائع الزبائن | 84671904 | 110488355 | 150762167 |
| 4 | ديون ممثلة بورقة مالية | 19119923 | 22759613 | 47661066 |
| 5 | الضرائب الجارية-خصوم | 686076 | 191328 | 412369 |
| 6 | الضرائب المؤجلة- خصوم | 000 | 000 | 000 |
| 7 | خصوم أخرى | 2527178 | 5645762 | 5120053 |
| 8 | حسابات التسوية | 3207078 | 2733972 | 4107894 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 9 | مؤونات لتغطية المخاطر والأعباء | 354911 | 317626 | 444888 |
| 10 | إعانات التجهيز-إعانات أخرى للاستثمارات | 000 | 000 | 000 |
| 11 | أموال لتغطية المخاطر البنكية العامة | 1322918 | 1519418 | 1986519 |
| 12 | ديون تابعة | 000 | 000 | 000 |
| 13 | رأس المال | 15000000 | 15000000 | 20000000 |
| 14 | علاوات مرتبطة برأس المال | 000 | 000 | 000 |
| 15 | احتياطات | 904791 | 1331052 | 3874230 |
| 16 | فارق التقييم | 000 | 000 | 000 |
| 17 | فارق إعادة التقييم | 000 | 000 | 000 |
| 18 | ترحيل من جديد | -900000 | -500000 | |
| 19 | نتيجة السنة المالية | 4007410 | 3069188 | 3389221 |
| | **مجموع الخصوم** | **131018967** | **162625776** | **237804350** |

**المصدر**: من اعداد الطالبتين اعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام للسنوات (2019-2021)

- **تقييم مختصر لأرقام ميزانية مصرف السلام:**

في هذه النقطة واعتمادا على الميزانية التي توضح الأرقام الهامة حول مسيرة بنك السلام الجزائري سنبين أهم التطورات المتعلقة بحجم الميزانية للسنوات الثلاث (2019-2021).

**جدول رقم09: تطور حجم ميزانية مصرف السلام الجزائري لسنوات التالية (2019-2021).** (مليون دينار)

| السنوات | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|
| **المجموع** | 110109 | 131018 | 162625 | 237804 |
| **نسبة النمو** | - | 18.98% | 24.12% | 46.22% |

**المصدر**: من اعداد الطالبتين اعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام للسنوات (2019-2021)

من خلال الجدول التالي يمكن الاعتماد على الشكل التالي:

**الشكل رقم02:** يبين تطور حجم ميزانية بنك السلام خلال السنوات 2019_2021

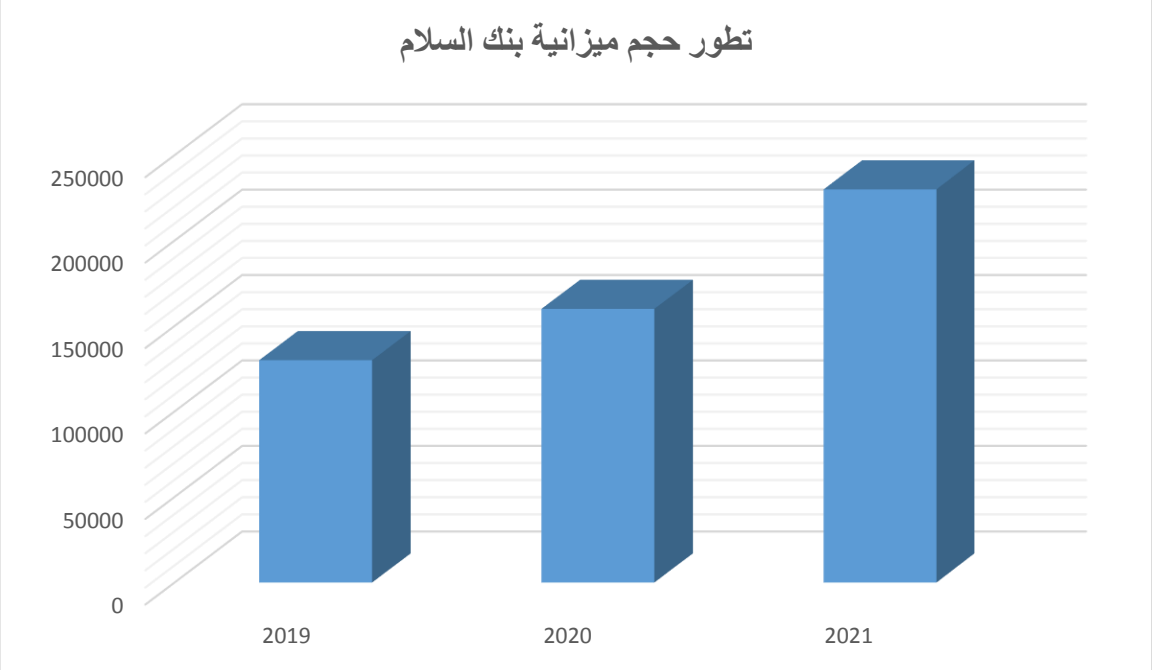


**المصدر**: من اعداد الطالبتين اعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام للسنوات (2019-2021)

**التعليق:**

من خلال الجدول والشكل البياني نقول إن مجموع الميزانية لهذا البنك بلغ في سنة 2019 من نشاطه 131018 مليون دينار، ليبلغ في نهاية 2021 تقريبا 237804 مليون دينار مسجلا بذلك زيادة قدرها 106786 مليون دينار أي بمعدل نمو قدره 81% من المجموع الأول، وهذا راجع إلى زيادة محفظة تمويلات الزبائن حيث بلغت مستوى 150 مليار دج، بزيادة قدرها 51% عن مستواها في سنة 2020 في حين بلغت مستوى 99 مليار دج بزيادة قدرها 6% عن مستواها في سنة 2019 نتيجة لنمو رصيد تمويلات المؤسسات بنسبة 62% في سنة 2021 و13% في سنة 2020.

كما بلغ مجموع ودائع العملاء ما قيمته 129 مليار دج سنة 2020، مقابل 102 مليار دج سنة 2019، بنمو قدره 26%، في حين بلغ مجموع ودائع العملاء ما قيمته 195 مليار دينار سنة 2021 بنمو قدره 51%، ما هذا ما يعبر عن تحسن صورة المصرف لدى متعامليه وزيادة ثقتهم فيه حيث يفضل الزبائن الإيداع في البنوك الإسلامية بدل غيرها من البنوك الأخرى قصد الحصول على عائد حلال.

**ثانيا: تحليل أداء البنك من خلال حساب النتائج:**

**جدول رقم 10: حساب النتائج لسنوات الثلاث (2019-2021)** (آلاف دينار)

| الرقم | البيان | السنوات | | |
|---|---|---|---|---|
| | | 2019 | 2020 | 2021 |
| 1 | أرباح من التمويل | 7592667 | 5668998 | 9601923 |
| 2 | نصيب المودعين من أرباح التمويل | 1064986 | 1358344 | 1717260 |
| 3 | عمولات(نواتج) | 2826854 | 1463478 | 1388776 |
| 4 | عمولات(أعباء) | 217008 | 99652 | 50475 |
| 5 | أرباح أو خسائر صافية عل الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل | 000 | 000 | 000 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 6 | أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع | 000 | 000 | 000 |
| 7 | نواتج النشاطات الأخرى | 89386 | 26629 | 44200 |
| 8 | أعباء النشاطات الأخرى | 000 | 000 | 000 |
| **19** | **الناتج البنكي** | **9226913** | **7701109** | **9267164** |
| 10 | أعباء استغلال عامة | 2628798 | 2372872 | 2911839 |
| 11 | مخصصات للإهلاك وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية | 312367 | 395015 | 1670717 |
| **12** | **الناتج الإجمالي للاستغلال** | **6285748** | **4933222** | **5922145** |
| 13 | مخصصات المؤونات، خسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاستيراد | 1167153 | 1122593 | 1670717 |
| 14 | استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واستيراد على | 228080 | 339722 | 329389 |
| **15** | **ناتج الاستغلال** | **5346675** | **4150351** | **4580817** |
| 16 | أرباح أو خسائر صافية على الأصول أخرى | 11031 | 5 | -103 |
| 17 | العناصر غير العادية(نواتج) | 93717 | 3781 | 795 |
| 18 | العناصر غير العادية(أعباء) | 000 | 000 | 000 |
| **19** | **ناتج قبل الضريبة** | **5451423** | **4154137** | **4581509** |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 20 | ضرائب على النتائج وما يماثلها | 1444013 | 1084949 | 1192288 |
| **21** | **الناتج الصافي للسنة المالية** | **4007410** | **3069188** | **3389221** |

**المصدر**: من اعداد الطالبتين اعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام للسنوات (2019-2021)

**جدول رقم11: تطور حجم النتيجة الصافية لسنوات الثلاث. (مليون دينار)**

| السنة | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|
| **المجموع** | **241801** | **400741** | **306918** | **338922** |
| **نسبة النمو** | **-** | **65.73** | **-23.41** | **%10.42** |

**المصدر**: من اعداد الطالبتين اعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام للسنوات (2019-2021)

**الشكل رقم03: يبين حجم تطور النتيجة المالية لبنك السلام للسنوات (2019-2021)**

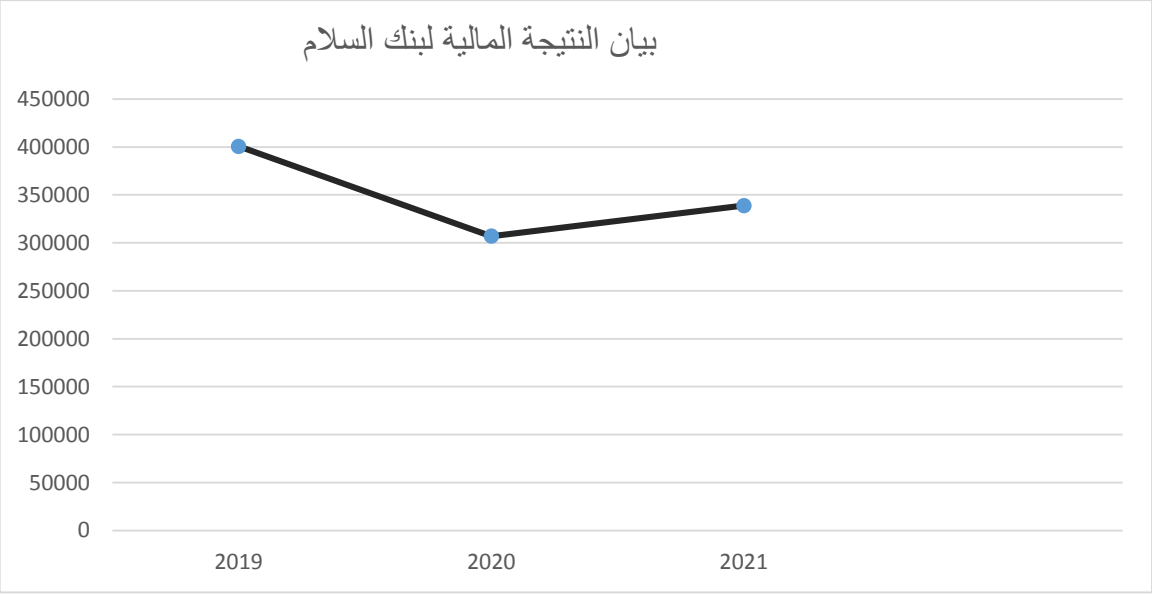


**المصدر**: من اعداد الطالبتين اعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام للسنوات (2019-2021)

**التعليق:**

يوضح لنا الجدول أعلاه والمنحنى البياني أن الناتج الصافي لبنك السلام الجزائري، شهد تذبذبا في مجموعه ارتفاعا وانخفاضا من سنة 2019 إلى غاية 2021 حيث بلغ الناتج الصافي في سنة 2019 ما قيمته 400741 مليون دج، وفي سنة 2020 بلغ ما قيمته 306918 مليون دج بانخفاض قدره 23,41% وكذلك بالنسبة للناتج البنكي الذي بلغ ما قيمته 770110 مليون دج سنة 2020 مقابل922691 مليون دج سنة 2019 بتراجع نسبته 19%، ذلك نتيجة لانخفاض دخل عمليات التجارة الخارجية إثر تخفيض نسبة عمولة الصرف من طرف بنك الجزائر، بينما أرتفع الناتج الصافي في سنة 2021 وبلغ ما قيمته 338922 مليون دج ما يعادل ارتفاع بنسبة10,42% عن مستواه في سنة 2020، من جهة أخرى بلغ الناتج البنكي ما قيمته 926716 مليون دج سنة 2021 حيث عرف زيادة بنسبة 17% وذلك نتيجة لارتفاع أرباح التمويلات المباشرة.

**ثالثا: تحليل أداء البنك من خلال التزامات خارج الميزانية:**

**جدول رقم 12: التزامات خارج الميزانية لبنك السلام لسنوات الثلاث (2019-2021)** (آلاف دينار)

| | البيان | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|
| أ | **التزامات ممنوحة** | **40393354** | **42582648** | **71467118** |
| 1 | التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية | 9800 | 000 | 000 |
| 2 | التزامات التمويل لفائدة الزبائن | 32650526 | 34347668 | 61719613 |
| 3 | التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية | 000 | 000 | 000 |
| 4 | التزامات ضمان بأمر من الزبائن | 7733028 | 8234980 | 9747505 |
| 5 | التزامات أخرى ممنوحة | 000 | 000 | 000 |

| ب | التزامات محصل عليها | 110470444 | 219595972 | 355126017 |
|---|---|---|---|---|
| 6 | التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية | 000 | 000 | 000 |
| 7 | التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية | 4667183 | 4210330 | 7844027 |
| 8 | التزامات أخرى محصل عليها | 105803261 | 215385642 | 347281990 |

**المصدر**: من اعداد الطالبتين اعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام للسنوات (2019-2021)

**الشكل رقم04: تطور حجم الالتزامات خارج الميزانية لبنك السلام لسنوات (2019-2021)**

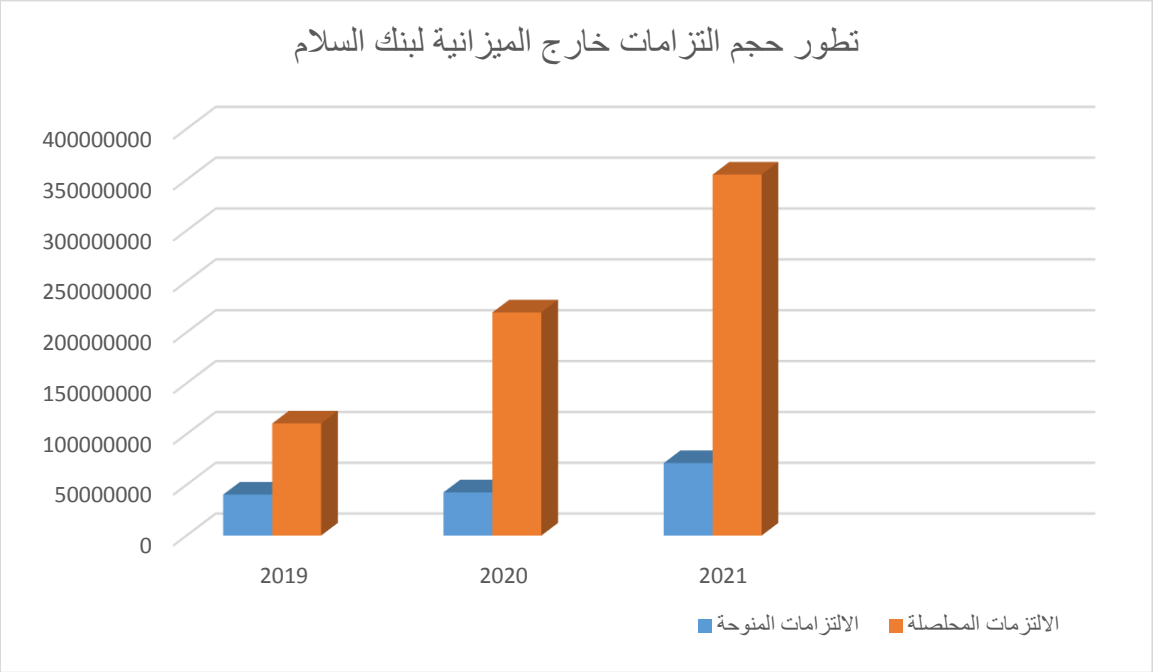


**المصدر**: من اعداد الطالبتين اعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام للسنوات (2019-2021)

**التعليق:**

من خلال الجدول والمنحنى البياني نستنتج أن حسابات الالتزامات خارج الميزانية شهدت ارتفاعا ملحوظا خلال سنوات الدراسة 2019_2021، إذ بلغ هذا المجموع سنة 2019 ما يقارب 514403 مليون دج، ليرتفع سنة 2020 بمجموع قدره 645421 بنسبة قدرها 20,3%، بينما في سنة 2021 بلغ مجموع الالتزامات خارج الميزانية ما يقارب 1069797 مليون دج بارتفاع نسبته 38,83%، وهو مجموع معتبر شهدته هذه السنوات حيث اعتمد البنك على صيغ مختلفة من كفالات شخصية إلى ضمانات احتياطية إلى فتح الاعتمادات المستندية، الى التزامات تمويل لصالح المؤسسات المالية ولصالح الزبائن، و التزامات الضمان لأمر المؤسسات المالية ولأمر الزبائن، وكذلك التزامات أخرى مختلفة بنسب مختلفة، وهذا الارتفاع راجع إلى زيادة في التزامات وضمانات المحصل عليها من البنوك في إطار التمويل الممنوح لهم من المصرف.

## المطلب الثاني: التحليل بواسطة النسب المالية

تعتمد البنوك الإسلامية على مجموعة من النسب لتقييم أدائها المالي ومن هذه النسب ما يلي:

### أولا: نسبة كفاية رأس المال:

- **نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع=** $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الودائع}}$

وبتطبيق المعادلة على بيانات بنك السلام الجزائري يتبين أن بأن هذه النسبة للبنك تبلغ:

**جدول رقم13: نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع لسنوات الثلاث (2019-2021)** (آلاف دينار)

| السنوات | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|
| نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع | $\frac{19012000}{102405000}$ = 18.56% | $\frac{18900000}{129320000}$ = 14.61% | $\frac{27263000}{195031000}$ = 13.97% |

**المصدر**: من اعداد الطالبتين اعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام للسنوات (2019-2021)

- **نسبة كفاية حقوق الملكية في مقابلة مخاطر الاستثمار=** $\frac{\text{مجموع حقوق الملكية}}{\text{إجمالي استثمارات}}$

وبتطبيق المعادلة على بيانات بنك السلام الجزائري يتبين أن بأن هذه النسبة للبنك تبلغ:

**جدول رقم14: نسبة كفاية حقوق الملكية في مقابلة مخاطر الاستثمار لسنوات الثلاث (2019-2021)** (آلاف دينار)

| السنوات | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|
| نسبة كفاية حقوق الملكية في مقابلة مخاطر الاستثمار | $\frac{19012000}{96098039}$ = 19.78% | $\frac{18900000}{102031464}$ = 18.52% | $\frac{27263000}{154248718}$ = 17.67% |

**المصدر**: من اعداد الطالبتين اعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام للسنوات (2019-2021)

- **نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات:** $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الموجودات}}$

وبتطبيق المعادلة على بيانات بنك السلام الجزائري يتبين أن بأن هذه النسبة للبنك تبلغ:

**جدول رقم15: نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات لسنوات الثلاث (2019-2021)** (آلاف دينار)

| السنوات | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|
| نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات | $\frac{19012000}{131018967}$ = 14.51% | $\frac{18900000}{162625776}$ = 11.62% | $\frac{27263000}{237804350}$ = 11.46% |

**المصدر**: من اعداد الطالبتين اعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام للسنوات (2019-2021)

- **نسبة التمويل الخارجي=** $\frac{\text{إجمالي الودائع}}{\text{إجمالي الموجودات}}$

وبتطبيق المعادلة على بيانات بنك السلام الجزائري يتبين أن بأن هذه النسبة للبنك تبلغ:

**جدول رقم16: نسبة التمويل الخارجي (2019-2021)** (آلاف دينار)

| السنوات | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|
| نسبة التمويل الخارجي | $\frac{102405000}{131018967}$ = 78.16% | $\frac{129320000}{162625776}$ = 79.51% | $\frac{195031000}{237804350}$ = 82.01% |

**المصدر**: من اعداد الطالبتين اعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام للسنوات (2019-2021)

**الشكل رقم05:** نسبة تطور كفاية رأس المال لبنك السلام لسنوات الثلاث (2019-2021)

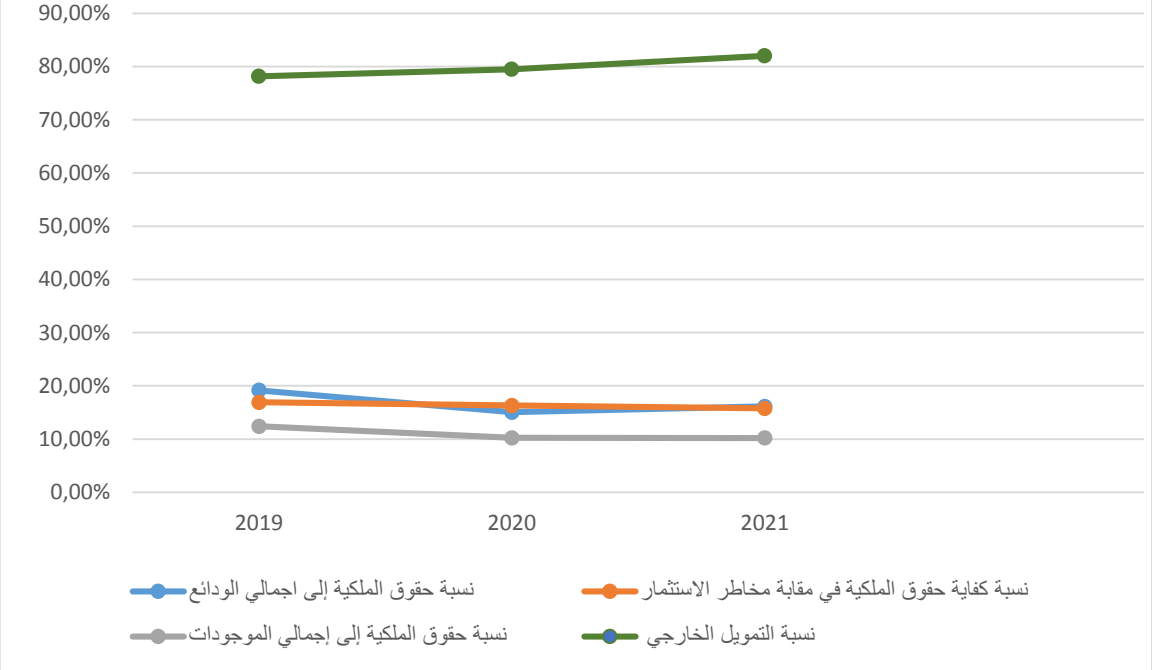


**المصدر**: من اعداد الطالبتين اعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام للسنوات (2019-2021)

**التعليق:**

من خلال الجدول والشكل أعلاه، نستنتج أن لحساب مدى كفاية رأس المال مجموعة من النسب التي تطرقنا لحسابها سابقا، منها:

_ نسبة كفاية حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع والتي تمثل معرفة مدى اعتماد البنك على حقوق الملكية كمصدر من مصادر التمويل، ومدى قدرته على رد الودائع التي حصل عليها من الأموال المملوكة له، فكلما زادت هذه النسبة كان ذلك مصدر أمان للمودعين، والعكس في حالة انخفاضها، كما هو موضح في (الجدول رقم 13) حيث بلغت نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع 18,56% سنة 2019، ثم انخفضت هذه النسبة إلى 14,61% و13,97% سنة 2020 و2021 على التوالي.

_ نسبة حقوق الملكية في مقابلة مخاطر الاستثمار، يمكن من خلال هذه النسبة التعرف على مدى كفاية حقوق الملكية لمقابلة الخسائر المتوقعة الناتجة عن الاستثمار دون المساس بالودائع، فانخفاض قيمة هذه النسبة لأي سبب يؤثر على حقوق الملكية والتزامات البنك تجاه الغير، كما هو موضح في (الجدول رقم 14) حيث شهدت انخفاض نسبته 19,78%، 18,52%، 17,67%، سنة 2019, 2020, 2021 على التوالي.

_ نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات، تشير هذه النسبة إلى المدى الذي ذهب إليه البنك في الاعتماد على حقوق الملكية في تمويل أصوله، كما تشير هذه النسبة أيضا إلى نسبة التمويل الداخل أي مساهمة أصحاب البنك في التمويل، عندما تنخفض هذه النسبة يمكن أن تشير هذه الحالة إلى ضعف الأداء المالي للبنك أو تدهور القدرة على توليد الأرباح، حيث انخفضت هذه النسبة على مدى سنوات الدراسة 2021,2020,2019، لتبلغ ما نسبته 14,57%، 11,62%، 11,56%، على التوالي.

_ نسبة التمويل الخارجي، وهي مقياس يستخدم لتحديد حجم التمويل الذي يتم الحصول عليه من مصادر خارجية، كما تشير إلى مدى استقرارها المالي وقدرتها على تحمل المخاطر المالية المرتبطة بالديون الخارجية، تكون قيمة النسبة مرتفعة في حالة اعتماد البنك على التمويل الخارجي لتمويل عملياته ونشاطاته المختلفة، وتكون منخفضة في حالة تمويله من مصادر داخلية أكثر، ارتفعت هذه النسبة من سنة 2019 إلى 2021 بنسبة 78,16%، 82,01% على التوالي.

## ثانيا: نسب السيولة:

- **نسبة السيولة=** $\frac{\text{أصول سائلة}}{\text{إجمالي ودائع}}$

وبتطبيق المعادلة على بيانات بنك السلام الجزائري يتبين أن بأن هذه النسبة للبنك تبلغ:

**جدول رقم17: نسبة السيولة لسنوات الثلاث (2019-2021)** (آلاف دينار)

| السنوات | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|
| **نسبة السيولة** | $\frac{27584242}{84788682}$ = 32.53% | $\frac{53600804}{110557817}$ = 48.48% | $\frac{75916435}{150808110}$ = 50.33% |

**المصدر**: من اعداد الطالبتين اعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام للسنوات (2019-2021)

- **نسبة السيولة الجارية=** $\frac{\text{أصول سائلة}}{\text{إجمالي مطلوبات}}$

وبتطبيق المعادلة على بيانات بنك السلام الجزائري يتبين أن بأن هذه النسبة للبنك تبلغ:

**جدول رقم18: نسبة السيولة الجارية لسنوات الثلاث (2019-2021)** (آلاف دينار)

| السنوات | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|
| **نسبة السيولة الجارية** | $\frac{27584242}{131018967}$ = 21.05% | $\frac{53600804}{162625776}$ = 32.95% | $\frac{75916435}{237804350}$ = 31.92% |

**المصدر**: من اعداد الطالبتين اعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام للسنوات (2019-2021)

➢ **نسبة السيولة القانونية=** رأس المال / إجمالي التزامات البنك

وبتطبيق المعادلة على بيانات بنك السلام الجزائري يتبين أن بأن هذه النسبة للبنك تبلغ:

**جدول رقم19: نسبة السيولة القانونية لسنوات الثلاث (2019-2021)** (آلاف دينار)

| السنوات | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|
| **نسبة السيولة القانونية** | $\frac{15000000}{150863798} = 9.94\%$ | $\frac{15000000}{262178620} = 5.72\%$ | $\frac{20000000}{426593135} = 4.68\%$ |

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام للسنوات (2019-2021)

**الشكل رقم06: نسبة تطور السيولة لبنك السلام لسنوات (2019-2021)**

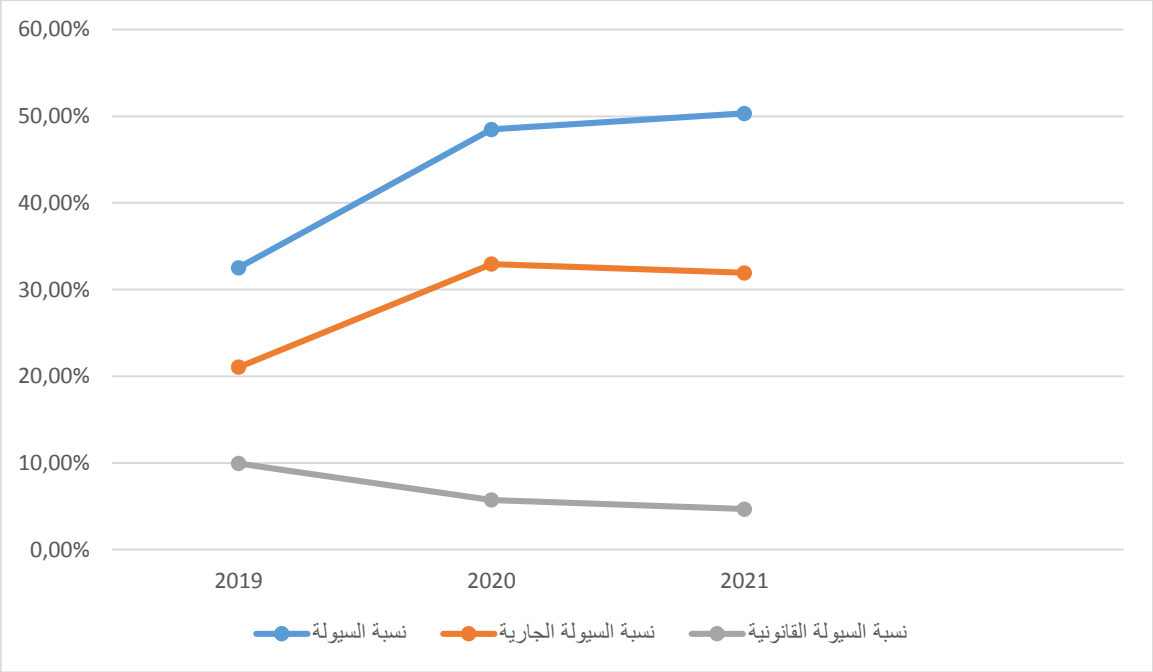


**المصدر:** من اعداد الطالبتين اعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام للسنوات (2019-2021)

**التعليق:**

_ نسبة السيولة العامة، تقيس هذه النسبة الأصول السائلة من النقد وشبه النقد مقارنة بإجمالي الالتزامات وتعهدات البنك للعملاء، حيث ارتفعت هذه النسبة (الجدول رقم 17) من 32,53% سنة 2019 إلى 50,33% سنة 2021، إن ارتفاع هذه النسبة يعني ضمانا إضافيا في دعم سيولة البنك، وأن انخفاضها يعني عدم كفاءة السيولة في البنك وقد تؤدي إلى العسر المالي.

_ نسبة السيولة الجارية، تشير هذه النسبة إلى قدرة البنك على تسديد التزاماته من الأصول السائلة، ارتفعت هذه النسبة (الجدول رقم 18) سنة 2019 بنسبة 21,05% إلى 31,92% سنة 2021، ارتفاع نسبة السيولة الجارية يشير إلى أن البنك قد يمتلك سيولة كافية لتلبية التزاماته المستحقة في الفترة القريبة، وهذا يعني أنه ربما يكون لديه مخزون جيد من السيولة النقدية والودائع الجارية التي يمكن استخدامها لتلبية الاحتياجات المالية.

_ نسبة السيولة القانونية، يمكن اعتبارها الحد الأدنى للموارد النقدية والأصول السائلة التي يجب أن تحتفظ بها المؤسسات المالية، لتغطية السحوبات النقدية الفورية للعملاء، وتهدف هذه السيولة القانونية إلى ضمان استقرار المؤسسات المالية وحماية حقوق المودعين والعملاء، انخفضت هذه النسبة (الجدول رقم 19) من 9,94% سنة 2019 إلى 4,68% سنة 2021، يشير انخفاض السيولة القانونية إلى الحالة التي يواجه فيها البنك نقصا في الأموال المتوفرة لديه لتلبية احتياجات عملائه وإجراء العمليات المالية.

## ثالثا: نسب النشاط:

- **معدل توظيف الموارد المتاحة=** $\frac{\text{إجمالي الاستثمارات}}{\text{إجمالي ودائع+حقوق الملكية}}$

وبتطبيق المعادلة على بيانات بنك السلام الجزائري يتبين أن بأن هذه النسبة للبنك تبلغ:

**جدول رقم20: معدل توظيف الموارد المتاحة لسنوات الثلاث (2021-2019)** (آلاف دينار)

| السنوات | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|
| **معدل توظيف الموارد المتاحة** | $\frac{96098039}{121417000}$ = 79.15% | $\frac{102031464}{148220000}$ = 68.83% | $\frac{154248718}{222294000}$ = 69.38% |

**المصدر**: من اعداد الطالبتين اعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام للسنوات (2019-2021)

**نسبة التكاليف إلى إجمالي الاستثمارات=** $\frac{\text{إجمالي التكاليف}}{\text{إجمالي استثمارات}}$

وبتطبيق المعادلة على بيانات بنك السلام الجزائري يتبين أن بأن هذه النسبة للبنك تبلغ:

**جدول رقم21: نسبة التكاليف إلى إجمالي الاستثمارات لسنوات الثلاث (2021-2019)** (آلاف دينار)

| السنوات | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|
| **نسبة التكاليف إلى إجمالي الاستثمارات** | $\frac{3910783}{96098039}$ =4.07% | $\frac{3830868}{102031464}$ =3.75% | $\frac{4679574}{154248718}$ =3.03% |

**المصدر**: من اعداد الطالبتين اعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام للسنوات (2019-2021)

➢ **نسبة الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات=** $\frac{\text{إجمالي الايرادات}}{\text{إجمالي الاستثمارات}}$

وبتطبيق المعادلة على بيانات بنك السلام الجزائري يتبين أن بأن هذه النسبة للبنك تبلغ:

**جدول رقم22: نسبة الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات لسنوات الثلاث (2019-2021)** آلاف دينار)

| السنوات | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|
| **نسبة الإيرادات إلى إجمالي التكاليف** | $\frac{10602624}{96098039}$ = 11.03% | $\frac{9162886}{102031464}$ = 8.98% | $\frac{11035694}{154248718}$ = 7.15% |

**المصدر**: من اعداد الطالبتين اعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام للسنوات (2019-2021)

**الشكل رقم07: تطور نسب النشاط لبنك السلام لسنوات الثلاث (2019-2021)**

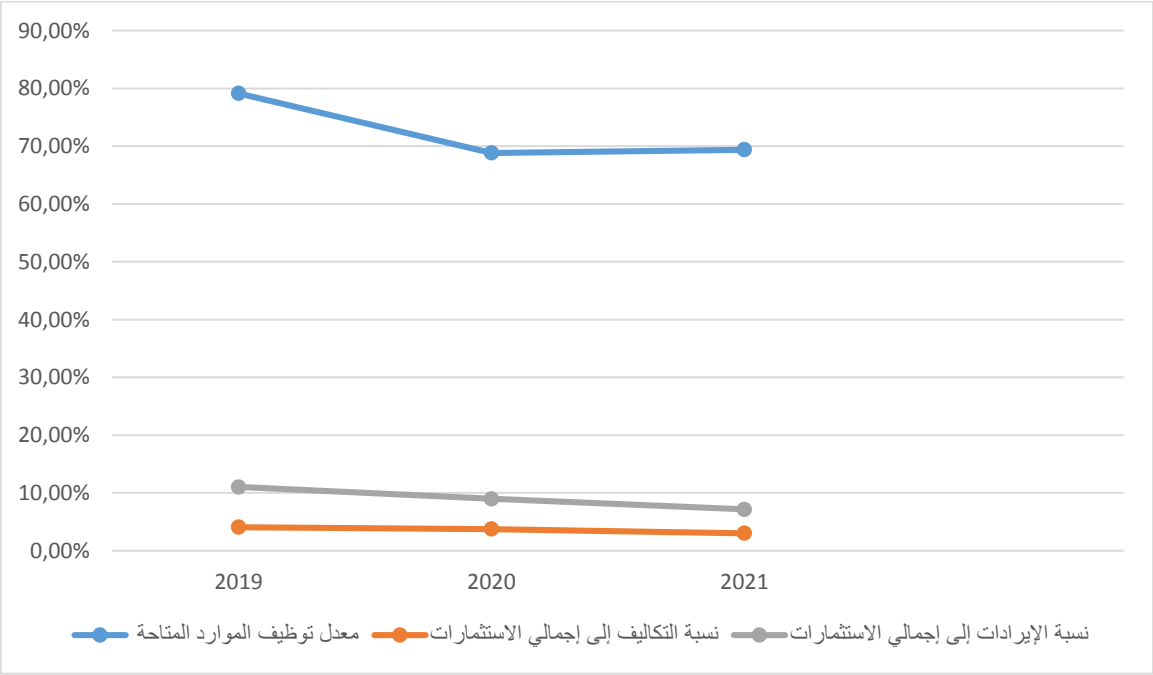


**المصدر**: من اعداد الطالبتين اعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام للسنوات (2019-2021)

**التعليق:**

_ معدل توظيف الموارد المتاحة، يقيس هذا المعدل مدى استغلال البنك للموارد المتاحة لديها في عملياتها وأنشطتها، كلما ارتفع هذا المعدل انعكس على مدى كفاءة الشركة في استخدام الموارد، يوضح (الجدول رقم 20) انخفاض المعدل خلال سنوات الدراسة من 79,15% إلى 69,38% سنة 2020,2019 على التوالي، ان انخفاض معدل توظيف الموارد المتاحة يشير على عدم القدرة على استغلال جميع الموارد المتاحة بكفاءة وفاعلية. ويمكن أن يتسبب ذلك في تبديد الجهود والموارد وزيادة التكاليف، ويؤثر سلبًا على الإنتاجية والأداء المالي العام.

_ نسبة التكاليف إلى إجمالي الاستثمارات، تستخدم هذه النسبة لتقييم كفاءة البنك في استغلال الاستثمارات المالية وتوليد العائد عليها، إذا كانت النسبة مرتفعة فان ذلك يشير إلى أن التكاليف تفوق قيمة الاستثمارات وذلك دلالة على استغلال غير فعال للموارد المالية وعلى العكس من ذلك إذا كانت النسبة منخفضة فإن ذلك يشير إلى استخدام فعال في الموارد المالية وهذا ما يوضحه (الجدول رقم 21) سنة 2019 بنسبة 4,07% وانخفضت هذه النسبة إلى 3.75% 3,03% سنة 2021،2020 على التوالي.

_ نسبة الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات، تقيس هذه النسبة كفاءة العائد على الاستثمارات، يشير ارتفاع هذه النسبة إلى أن الشركة تحقق إيرادات عالية مقابل الاستثمارات التي تمت مما يشير إلى استغلال فعال للموارد المالية وتحقيق عائدات جيدة، يوضح لنا الجدول أعلاه (جدول رقم 22) انخفاض في نسبة الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات من سنة 2019 إلى سنة 2021 والتي بلغت 11,03%، 7.15% على التوالي، إن انخفاض هذه النسبة يشير إلى عدم كفاءة الاستثمارات وعدم تحقيق إيرادات ملائمة مقابل استثمارات.

**رابعا: نسب الربحية:**

- **معدل العائد على حقوق الملكية=** $\frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}}$

وبتطبيق المعادلة على بيانات بنك السلام الجزائري يتبين أن بأن هذه النسبة للبنك تبلغ:

**جدول رقم23: معدل العائد على حقوق الملكية لسنوات الثلاث (2019-2021)** (آلاف دينار)

| السنوات | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|
| **عائد على حقوق الملكية** | 4007410 / 19012000 = 21.08% | 3069188 / 18900000 =16.24% | 3389221 / 27263000 = 12.43% |

**المصدر**: من اعداد الطالبتين اعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام للسنوات (2019-2021)

- **معدل العائد على الموجودات**= صافي الدخل بعد الضريبة / إجمالي موجودات

وبتطبيق المعادلة على بيانات بنك السلام الجزائري يتبين أن بأن هذه النسبة للبنك تبلغ:

**جدول رقم24: معدل العائد على الموجودات لسنوات الثلاث (2019-2021)** (آلاف دينار)

| السنوات | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|
| **عائد على الأصول** | 4007410 / 131018967 = 3.06% | 3069188 / 162625776 = 1.88% | 3389221 / 237804350 = 1.43% |

**المصدر**: من اعداد الطالبتين اعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام للسنوات (2019-2021)

**الشكل رقم 08: نسب الربحية لبنك السلام لسنوات الثلاث (2019-2021)**

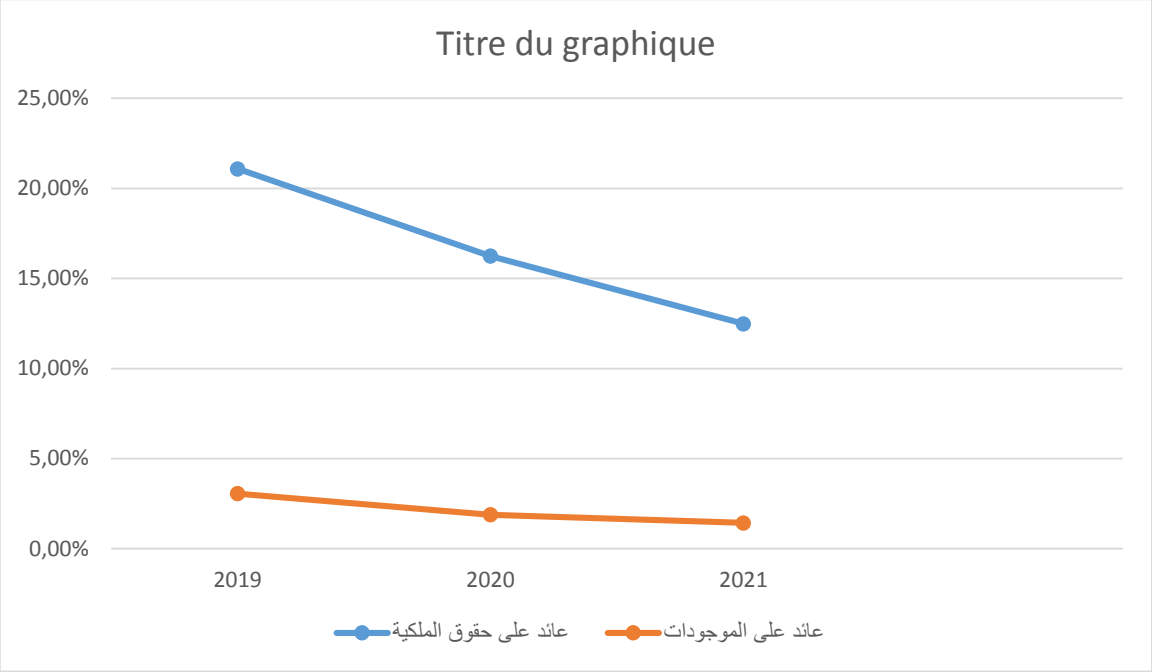


**المصدر**: من اعداد الطالبتين اعتماد على التقارير السنوية لبنك السلام للسنوات (2019-2021)

**التعليق:**

نلاحظ من خلال الشكل رقم 08 والجداول الموضحة أعلاه تعكس مؤشرات الربحية الأداء المالي الكلي للبنك، اذ يعد الربح المحور الأساسي في قيام كثير من الأنشطة،

_ معدل العائد على حقوق الملكية، يعتبر هذا المؤشر من أهم المعايير التي يقاس بها كفاءة استخدام الأموال، ويفضل دائما أن يعمل البنك على زيادته، لتحقيق عائد يتناسب مع الأخطار التي يتحملها مساهمو البنك، كلما زاد هذا العائد كان ذلك يشير إلى أن البنك يعمل بكفاءة في استخدام رأس المال المساهم به، وعلى العكس إذا كان معدل العائد على حقوق الملكية منخفضا فإن ذلك يشير إلى أن البنك قد يواجه صعوبات في تحقيق أرباح ملائمة لحقوق المساهمين، كما نلاحظ في (الجدول رقم 23) انخفض هذا المعدل على مدار الثلاث سنوات بنسبة 21,08%، 16,24%، 12,43%، على التوالي.

_ معدل العائد على الموجودات، يقيس هذا المؤشر ربحية إجمالي الأصول حيث كلما زاد هذا المعدل دل على كفاءة استخدام الأموال المستثمرة في الأصول، أي كلما زاد معدل العائد على الموجودات كان ذلك يشير إلى أن البنك قادر على تحقيق أرباح أعلى من استثماراته، حيث بلغ هذا المعدل 3,06%

سنة 2019، وانخفض هذا المعدل إلى 1,88%، 1,43%، سنة 2020، 2021 على التوالي، حيث أن انخفاض هذا المعدل يشير إلى أن البنك قد يواجه صعوبات في تحقيق أرباح ملائمة من استخدام أصوله.

# المبحث الثالث: تقييم أهم مؤشرات بنك السلام

تتميز البنوك الإسلامية عن غيرها من البنوك التقليدية بعدة خصائص، وذلك راجع لاعتمادها عدة مؤشرات تجعلها رائدة في مجال عملها ومن خلال هذا المبحث سنتعرف على هذه المؤشرات.

## المطلب الأول: مؤشرات الأداء المالي المتعلقة بالعامل الشرعي

### _الرقابة الشرعية ببنك السلام الجزائري:

#### أولا: تقديم هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في البنك:

تتكون هذه الهيئة من كبار علماء الشريعة الإسلامية والمختصين في مجالات المالية والاقتصاد والنواحي القانونية، والذين تم تسميتهم باقتراح من مجلس الإدارة وبموافقة من الجمعية العامة العادية للمصرف، ويجدر التأكيد على أن هذه الهيئة الشرعية تتمتع بالاستقلالية التامة عن إدارة البنك، وهذا حتى يتسنى لها إبداء رأيها بكل حرية وموضوعية عن مختلف التقارير والمسائل التي ترفع لها والمتعلقة بمدى شرعية المعاملات والعقود التي يقوم بها البنك وفروعه المختلفة، وقد قام البنك بتعيين مراقب شرعي للمصرف، يضطلع أساسا بمهمة تقديم التقارير الدورية عن نشاط المصرف لهذه الهيئة، كما يسهر على التطبيق الصحيح والدقيق للفتاوى الصادرة عن هذه الهيئة، فيما يرتبط بالمعاملات المالية التي يقوم بها المصرف.

#### ثانيا: واقع الرقابة الشرعية في بنك السلام الجزائري:

من خلال فحصنا للتقارير السنوية لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية لبنك السلام في الفترة الممتدة من 2019 إلى 2021، لاحظنا أن جلها يحلل أو بالأحرى يركز على البنود التالية:[1]

1_ وصف الأنشطة العامة للمصرف ومدى مطابقتها لأحكام الشريعة؛

2_ الفتاوى والقرارات الصادرة عن هيئة الفتوى، كإجابة منها عن الاستفسارات والتساؤلات؛

3_ دراسة عقود وصيغ الاستثمار والتمويل بالبنك ومدى توافقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية؛

4_ الاطلاع على تقارير التدقيق الشرعي المقدمة من طرف المراقب الشرعي للبنك؛

[1] التقارير السنوية لبنك السلام لسنة 2019_2021.

5_ التأكيد على أنه تم الاطلاع على مختلف الدفاتر والسجلات المحاسبية بالبنك؛

6_ الميزانية العمومية، بحيث تشير لجنة الفتوى والرقابة الشرعية عادة في تقاريرها، إلى أنها قامت بمراجعة بنود الميزانية والقوائم المالية.

## المطلب الثاني: مؤشرات الأداء المالي المتعلقة بالعامل البنكي

يعتمد بنك السلام على صيغة التمويل بالإجارة في منح تمويلاته أكثر من الصيغ الأخرى وهذا في جميع السنوات الثلاث.

حيث تمكن نشاط التمويل الايجاري سنة 2021 من نتائج متميزة بالرغم من الظروف الصحية والاقتصادية التي خيمت على الساحة الوطنية والعالمية وتفشي جائحة فيروس كورونا المستجد – COVID 19خلال السنتين الفارطتين حيث بلغت قيمة الملفات المعروضة على لجنة التمويلات بإجارة 133 مليون دولار (ما يقارب 18.7 مليار دج).

وعلى الرغم من الظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد وحالة الإغلاق التي عانت منها جميع الانشطة والمجالات التجارية إلا أن مصرف السلام ومن خلال خلية الاعتماد التجاري قد عمد إلى ترسيخ وتعزيز مكانته بتقديم تسهيلات مصرفية للشركات الكبرى والشركات الصغيرة والمتوسطة بلغ مجموع التمويلات الممنوحة بصيغة اجارة سنة 2021 ضعف أرقام السنة الفارطة بقيمة 119 مليون دولار (ما يعادل 17 مليار دج) مقابل 64 مليون دولار (ما يعادل 9 مليار دج) مسجلة في سنة 2020 أي بنسبة نمو تقدر بـ 88%، و في سنة 2019 بلغت ما يقارب 33 مليون دولار (ما يعادل 4,4 مليار دج) مما سمح لمصرف السلام باحتلال المرتبة الأولى على الساحة البنكية وذلك بفضل تميز نوعية الخدمات المقدمة من حيث التواصل مع العملاء، متابعة الملفات وكذا آجال دراسة الملفات القياسية والحرص على ولاء المتعاملين.[1]

[1] التقارير السنوية لبنك السلام لسنة 2019_2021.

## المطلب الثالث: مؤشرات الأداء المالي المتعلقة بالعامل الاقتصادي والاجتماعي

أولى بنك السلام اهتماما كبيرا للمسؤولية الاجتماعية من خلال تفعيلها وتطوير مجالاتها، حيث واصلت خلية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في تنفيذ وتطوير مجالات المؤسسة خلال سنة 2021، تميزت أساسا في تدعيم إطار المعيشي للموظف، والتزام بالمشاركة في أنشطة وبرامج الخدمة المجتمعية.

تعمل الخلية على تقديم صورة مميزة لنشاط المسؤولية اجتماعية للمؤسسة، على المستوى الداخلي من خلال السهر على تنفيذ برنامج الخدمات الصحية الممنوحة للموظفين تهدف لضمان بيئة عمل متزنة

ومستقرة، وعلى المستوى الخارجي من خلال خدمة المجتمع، وفي إطار تدعيم روح الانتماء للمصرف والتواصل مع الموظفين وتحسين الخدمات المقدمة، قامت خلية المسؤولية الاجتماعية للمصرف بتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية في شتى مجالاتها، تضمنت: [1]

_ خدمات التغطية الصحية؛

_ مبادرات خدمة المجتمع؛

_ مبادرة دعم الملتقيات العلمية والمؤتمرات الاقتصادية.

[1] التقارير السنوية لبنك السلام لسنة 2019_2021.

## خلاصة الفصل:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل التعرف على إحدى التجارب البنكية الإسلامية في الجزائر المتمثلة في حالة بنك السلام الجزائري، بداية من تقديم بطاقة تعريفية عن البنك تتضمن نشأته وأهدافه ومجموعة من قيمه وخدماته التي يقدمها.

ثم إنتقلنا أيضا إلى جانب تحليلي استعرضنا فيه لأهم القوائم المالية ومؤشرات البنك محاولة منا التعرف على الوضعية المالية لبنك السلام.

يمكن القول إن بنك السلام حقق نموا معتبر خلال فترة الدراسة (2019-2021) رغم التحديات الكبيرة التي واجهته التي نتجت عن انخفاض أسعار النفط من جهة والظروف الصحية التي مرت خلال هذه الفترة (جائحة كوفيد)، ورغم هذا النمو الذي حققه البنك إلا أن أدائه لم يكن في المستوى المطلوب.

# الخاتمة

## الخاتمة:

أصبح المصرف الإسلامي حقيقة واضحة له دور اقتصادي واجتماعي متميز في المجتمع الإسلامي، ويمارس الأعمال البنكية والخدمات الاستثمارية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وتتميز المصارف الإسلامية عن غيرها من المصارف التقليدية من حيث أنماطها وخصائصها وأهدافها وأساليب عملها ولها سلبياتها ومقوماتها، التي تحتاج إلى البحث والدراسة لإيجاد الحلول المناسبة لها لتكون خير ممثل لحقيقة النظام الاقتصادي الإسلامي.

حظي أداء البنوك الإسلامية باهتمام كبير في السنوات الأخيرة حيث كان هناك نمو سريع في هذه الصناعة، نظرا لأن البنوك الإسلامية تعمل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، فإن الأساليب التقليدية لتقييم الأداء المالي ليست كافية وتحتاج إلى استكمالها بتقييم يستند إلى أهداف الشريعة، ولقد كانت دراستنا لمؤشرات قياس الأداء المالي في البنوك الإسلامية من الناحية التطبيقية منحصرة في بنك السلام الجزائري الذي يعتبر نموذجا لهذه البنوك في الجزائر، حيث توصلنا من خلالها إلى مجموعة من النتائج والتي توصلنا من خلالها إلى مجموعة من التوصيات والاقتراحات.

## اختبار الفرضيات:

**الفرضية الأولى:** معظم الخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية هي خدمات تقدمها البنوك التقليدية مكيفة وفقا لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية

نأكد صحة هذه الفرضية وهذا ما تم إثباته في الفصل الأول حيث تقدم البنوك الإسلامية مجموعة واسعة من الخدمات البنكية بالتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية تتمثل في: الخدمات الاجتماعية مثل القرض الحسن وجمع الزكاة والخدمات التجارية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

**الفرضية الثانية:** تعتمد البنوك الإسلامية رغم اختلاف أنشطتها إلى مجموعة من النسب المالية لتقييم أداءها المالي.

نأكد صحة هذه الفرضية وهذا ما تم إثباته في الفصل الثاني، يعد استخدام النسب المالية في تقييم الأداء المالي من أهم الوسائل التي تساعد الإدارة على معرفة وضعها المالي والكشف عن نقاط الضعف والقوة لتحقيق الأهداف المرجوة ومن بين هذه النسب: نسب السيولة، نسب كفاية رأس المال، نسب الربحية، نسب النشاط.

**الفرضية الثالثة:** يهتم مصرف السلام الجزائري بالعامل الشرعي من خلال مؤشرات شرعية تتوافق مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية.

نأكد صحة هذه الفرضية وهذا ما تم إثباته في الفصل الثالث، حيث يعتمد مصرف السلام الجزائري على هيئة الفتوى والرقابة الشرعية تسهر على توجيه نشاطات البنك ومراقبتها والاشراف عليها والتأكد من التزامها بأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية، لتتكون هذه الأخيرة من كبار علماء الشريعة الإسلامية والمختصين في المجالات المالية والاقتصاد والنواحي القانونية.

## أولا: النتائج.

_ التسيير الكفء والفعال والتقييم الجيد لأداء البنك يرتكز على قواعد وقوانين علمية، ولكي يستطيع البنك الوصول إلى غاياته وأهدافه المسطرة ينبغي التركيز على الوظيفة المالية التي تعتبر من أهم وظائف البنك، حيث بدونها لا يمكن للمؤسسة القيام بالنشاطات الأخرى وضمان توازنها المالي؛

_ إن البنوك الإسلامية في ظل متطلبات العصر الجديد أصبحت ضرورة اقتصادية حتمية لكل مجتمع إسلامي يرفض التعامل بالربا ويرغب في تطبيق الشريعة الإسلامية بهدف تسيير التبادل والمعاملات؛

_ يقدم مصرف السلام الجزائر مجموعة من التمويلات في مختلف المجالات العقارية والاستثمارية والاستغلال والاستهلاك؛

_ يجب الاعتماد على المؤشرات كأداة فعالة في تقييم الأداء المالي التي تقيس مدى نجاح المؤسسات البنكية؛

_ من خلال حسابنا للنسب المالية خلال فترة الدراسة (2019-2021) توصلنا إلى أن البنك يتوفر على سيولة لكنه غير قادر على توظيف موارده توظيفا أمثلا يمكنه من تحقيق أرباح معتبرة وبالتالي هو مزال بحاجة إلى تكثيف جهوده وخلق استراتيجية تعمل على تنمية قدرته واستغلال موارده استغلالا أمثلا؛

_ يعتمد مصرف السلام الجزائري على وجود هيئه رقابة شرعية تتكون من كبار العلماء الشريعة والاقتصاد تتولى اصدار الأحكام والقرارات في كل ما يرفع إليها من قضايا ومواضيع مختلفة والرقابة على كافة أعمال المصرف.

**ثانيا: التوصيات والاقتراحات.**

في ظل الاستنتاجات السابقة الذكر يمكن طرح الاقتراحات التالية:

_ ضرورة اعتماد مؤشرات الأداء المالي بصورة مستمرة من قبل البنوك الإسلامية كأساس سليم لتقييم الأداء المالي والعمل على تقوية المركز التنافسي لها من خلال معالجة نقاط الضعف؛

_ الاعتماد أكثر على المنتجات المالية التي تعكس ضوابط المعاملات المالية الإسلامية، وتساهم في الارتقاء الفعلي بالصناعة المالية الإسلامية؛

_ الإبتعاد ما أمكن عن محاكات المنتجات المالية التقليدية بسبب آثارها السلبية على الاقتصاد ككل؛

_ ضرورة تكوين الموارد البشرية العاملة في البنوك الإسلامية في الجانب الشرعي لتحسين كفاءتهم في أساليب المعاملات المالية التي تقوم على قاعدة المشاركة.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع:

### المراجع باللغة العربية

**أ. الكتب العربية:**


1. القرآن الكريم.
2. إبراهيم عبد الحليم عبادة، **مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2008.
3. أحمد سالم ملحم، **بيع المرابحة " وتطبيقاته في المصارف الإسلامية**"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2005.
4. أحمد سقر، **المصارف الإسلامية "العمليات إدارة المخاطر العلاقة مع المصارف المركزية والتقليدية**"، دون طبعة، لبنان، 2005.
5. أحمد سليمان خصاونة، **المصارف الإسلامية "مقررات لجنة بازل تحديات العولمة**، استراتيجيات مواجهتها"، عالم المكتب الحديث لنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2008.
6. أحمد عبد العزيز النجار، **100سؤال و100جواب حول البنوك الإسلامية**، مطابع الاتحاد الدولي، مصر، 1981.
7. أحمد صبحي العيادي، **أدوات الاستثمار الإسلامية «البيوع، القروض، الخدمات البنكية**، دار الفكر للنشر، سوريا، ط1، 2010.
8. آل شيب دريد كامل، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط2، 2009.
9. آل شيب دريد كامل، **إدارة العمليات البنكي**ة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط1، 2015.
10. حسين بني هاني، **اقتصاديات النقود والبنوك الأسس والمبادئ**، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2018.
11. حسين محمد سمحان، **أسس العمليات البنكية الإسلامية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2013.
12. حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، **محاسبة المصارف الإسلامية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009.
13. حنان حلوة رضوان، **نظرية المحاسبة**، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا، ط1، 1991.
14. حنان حلوة رضوان، **تطور الفكر المحاسبي**، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2001.

15. حيدر يونس الموسوي، **المصارف الإسلامية" أداءها المالي واثارها في سوق الأوراق المالية"**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2011.
16. خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيفان، **العمليات المصرفي الإسلامية الطرق المحاسبية الحديثة**، دار وائل لنشر، الأردن، ط2، 2011.
17. سليم فايز حداد، **الإدارة المالية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط 3، 2008.
18. شهاب أحمد سعيد العزعزي، **إدارة البنوك الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2001.
19. صادق راشد الشمري حسين، **أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية**، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2012,
20. صافي فلوح وآخرون، **تحليل القوائم المالية**، مطبعة الروضة، سوريا، 2009.
21. عايد فضل الشعراوي، **المصارف الإسلامية "دراسة علمية فقهية للممارسات العملية**، الدار الجامعية لطباعة والنشر، مصر، ط2، 2007.
22. عائشة الشرقاوي المالقي، **البنوك الإسلامية" التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق** "، المركز الثقافي العربي، لبنان، ط1 ،2000.
23. عبد الرزاق الهيتي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 1998.
24. عبد العزيز قاسم محارب، **المصارف الإسلامية "التجربة وتحديات العولمة**، دار الجامعة الجديدة، مصر،2011.
25. عبد الله خبابة، **الاقتصاد المصرفي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، ط1، 2013.
26. عبد الله حسن عواد، **إدارة وتقييم الأداء**، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2018.
27. عبد الله عطية، وآخرون، **إدارة العمليات المصرفية الإسلامية المحلية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2019.
28. علاء فرحان طالب، **الحوكمة المؤسسية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2011.
29. على عبودي نعمة الجبوري، **إدارة المصارف الإسلامية نظام مالي عادل**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2016.
30. فادي محمد الرفاعي، فرحان يوسف، **المصارف الإسلامية**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط1، 2004.
31. فليح حسن خلف، **البنوك الإسلامية**، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2006.
32. قتيبة عبد الرحمان العاني، **التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2013.
33. مجيد الكرخي، **تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2007.
34. مجيد جاسم الشرع، **المصارف الإسلامية**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2008.

35. محسن أحمد الخضيري، **البنوك الإسلامية**، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، ط3، 1999.
36. محمد الطاهر الهاشمي، **المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية**، الإدارة العامة للمكتبات، مصر، ط1، 2010.
37. محمود حسن صوان، **أساسيات العمل المصرفي**، دار وائل للنشر، الأردن، بدون طبعة،2001.
38. محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، **المصارف الإسلامية" الأسس النظرية والتطبيقات العلمية**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط1، 2007.
39. محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، **الشامل في المعاملات وعمليات المصارف الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2001.
40. محمد عبد الله شاهين، **البنوك الإسلامية بين الواقع والمأمول**، الرمال للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2018.
41. محمد عريقات حربي، سعيد جمعة عقل، **إدارة المصارف الإسلامية**، دار وائل لنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010.
42. محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم شركات المساهمة**، دار الحامد، الأردن، 2010.
43. محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط1، 2008.
44. محمد مصطفى نعمات، **إدارة المؤسسة العامة**، دار الابتكار، الأردن، ط1، 2018.
45. مدحت القريشي، **دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2012.
46. مصطفى كمال طايل، **القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1999.
47. مصطفى يوسف. **إدارة الأداء**، دار الحامد، الأردن، ط1، 2016.
48. منير شاكر محمد وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، دار وائل للنشر، الأردن، 2018.
49. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط 2، 2011.
50. نوري عبد الرسول الخاقاني، **المصرفية الإسلامية" الأسس النظرية وإشكاليات التطبيق"**، دار اليازوري، الأردن، ط1، 2011.
51. هادي مسلم، **التمويل في الإسلام**، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2016.
52. وائل عربيات، **المصارف الإسلامية "النظرية والتطبيق"**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2006.

**ب. المذكرات والرسائل والأطروحات:**

53. أحمد حسين احمد المشهراوي، **تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2003.

54. أحمد عبد العفو مصطفى العليات، **الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية**، مذكرة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2006.
55. أسامة الشعراني، **أهمية تطبيق نظام التكلفة حسب الأنشطة على نشاط المرابحة في المصارف الإسلامية**، مذكرة ماجستير، منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2010.
56. أمارة محمد يحي عاصي، **تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية**، مذكرة ماجستير، منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2010.
57. أمال لعمش، **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعات المصرفية الإسلامية**، مذكرة، ماجستير، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس–سطيف، الجزائر، 2012.
58. بانة وليد ناصر، **تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية باستخدام مؤشرات CAEL**، مذكرة ماجستير، منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2012.
59. بدرة بن تومي، **آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولي(ifrs–ias) على العرض والافصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2013.
60. بنان محمد، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية**، مذكرة ماجستير، منشورة، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن، 2006.
61. بوحيضر رقية، **استراتيجية البنوك الإسلامية في مواجهة تحديات المنافسة**، أطروحة دكتوراه، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري–قسنطينة، الجزائر، 2012.
62. جحنين كريمة، **التحليل المالي لأغراض الأداء وترشيد قرار الاستثمار في البورصة**، مذكرة ماجستير، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014.
63. حسام صبحي المغربي، **الرقابة الشرعية ورقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية دراسة مقارنة**، مذكرة ماجستير، منشورة، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2015.
64. حمزة عبد الكريم حماد، **الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية**، ملخص لرسالة ماجستير، منشورة، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، الأردن، 2004.
65. دادة دليلة، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماجستير، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013.
66. سعيد حرفوش، **دور الأدوات المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2017.

67. شفيقة بوزيد، **التكامل بين التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي وأثره على الأداء المالي للمصارف الإسلامية،** مذكرة ماجستير، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013.

68. عبيد محمد، **دور معايير المحاسبة الدولية في إعداد القوائم المالية للبنوك الإسلامية،** أطروحة الدكتوراه، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف–المسيلة، الجزائر، 2021.

69. عمار أكرم عمر الطويل، **مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة،** مذكرة ماجستير، منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية–غزة، فلسطين، 2008.

70. عمر بوجميعة، **تقييم الأداء المالي وتحليل محددات الربحية في البنوك الإسلامية،** مذكرة ماجستير، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم تسيير، جامعة جيجل، الجزائر،2014.

71. عمر تيمجغدين، **دور استراتيجية التنويع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية،** مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013.

72. عيشوش عبدو، **تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية،** مذكرة ماجستير، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر–باتنة، الجزائر، 2009.

73. مصطفى العثماني، **نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تفعيل الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية،** أطروحة دكتوراه، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر_03، الجزائر،2015.

74. منير عوادي، **استخدام التحليل المالي في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية،** أطروحة دكتواره، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر–3، الجزائر، 2020.

**ج. المجلات والبحوث:**

75. ابراهيم شخاترة، ابراهيم عبد الحليم عبادة، **تقييم أداء المصارف الإسلامية الأردنية باستخدام النسب المالية دراسة مقارنة (2002_2017)،** مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، العدد 3، 2020.

76. الخضر عبد الله حنشل، **عقد الاستصناع في المصارف الإسلامية،** مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 06، 2010.

77. الطيب بولحية، عمر بوجميعة، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية،** مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 14، 2016.

78. الهام طباخ، **أثر كفاية رأس المال على معدل العائد على حقوق الملكية في البنوك الإسلامية،** المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 2، 2019.

79. بن يعقوب الطاهر، شريف مراد، **مفهوم التسويق المصرفي الإسلامي في المصارف الإسلامية من وجهة نظر العملاء**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، 2013.
80. بومدين وفاء وآخرون، **استخدام الهندسة المالية الإسلامية في إدارة المخاطر بالبنوك الإسلامية دارسة نظرية تحليلية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 3، 2020.
81. تومي ابراهيم، المسعود ربيع، **تقييم الأداء المالي للمصارف الاسلامية باستخدام مؤشر العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، الجزائر، العدد 2، 2021.
82. جداييني سامية، سحنون جمال الدين، **تقييم وتحليل الأداء للبنوك الإسلامية**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 15، 2017.
83. حمزة فيشوش، **مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، العدد1، الجزائر، 2020.
84. حنان درحمون، **تقييم الأداء الاجتماعي للبنوك الإسلامية دراسة تطبيقية على بعض البنوك الإسلامية خلال الفترة (2019-2015)**، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، العدد 2، 2020.
85. دريد حنان وآخرون، **تقييم الأداء المصرفي في المصارف الإسلامية باستخدام مؤشر كفاءة التسويق المصرفي الإسلامي**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 3، 2021.
86. سعيدة بورديمة، **تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية باستعمال النسب المالية حالة مجموعة البركة العالمية من 2011_2013**، مجلة التسيير والاقتصاد، العدد 2، 2016.
87. شالور وسام، ملياني حكيم، **تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية المطبقة لمعايير المحاسبة الإسلامية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 01، 2019.
88. شرياق رفيق، **دور الهندسة المالية في تطوير سوق الأوراق المالية الإسلامية**، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 4، 2015.
89. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية**، مكتبة الملك فهد، بحث66، 2004.
90. غفوري ليلة، **الهندسة المالية**، مطبوعة محاضرات، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار-عنابة، الجزائر، 2019.
91. ماهر الأمين وآخرون، **مدى التزام مصرف سورية الدولي الإسلامي بمعيار المحاسبة الإسلامي رقم 1**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية، العدد 2، 2011.
92. مدحت كاظم القريشي، ميسون عبد الغني عبد الكريم، **المصارف الإسلامية في مواجهة تحديات الأزمة**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية المنصور الجامعة، العدد 32، 2012.

93. مرازقة صالح، فتيحة بوهرين، **المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 للتدفقات النقدية**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 6، 2010.
94. ناظم خالد محسن، عبد الفتاح ثابت ناصر، **البنوك والمصارف الإسلامية**، مجلة دراسات لجامعة عمار ثلجي الأغواط، العدد83، 2019.
95. نسيلي جهيدة، **دور الهندسة المالية في تطوير الصيرفة الإسلامية**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 12، 2015.
96. نوال بن عمارة، **واقع وتحديات الرقابة الشرعية في المصارف الاسلامية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 35/34، 2014.

**د. التقارير:**

97. التقرير السنوي لبنك السلام الجزائري لسنة 2019.
98. التقرير السنوي لبنك السلام الجزائري لسنة 2020.
99. التقرير السنوي لبنك السلام الجزائري لسنة 2021.

**هـ. المؤتمرات والملتقيات:**

100. كمال بوصافي، فيصل شياد، **معايير نجاح البنوك الإسلامية، المؤتمر الدولي حول الخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي**، الجامعة العالمية الإسلامية، ماليزيا، 15-16 جوان، **2010**.
101. محفوظي فؤاد وآخرون، الاستخدامات المالية والأنشطة الاستثمارية في المصارف الإسلامية كآلية استراتيجية، الملتقى الدولي الأول للمركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2011.
102. مرازقة صالح، فتيحة بوهرين، **الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل**، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011.

## المراجع باللغة الأجنبية

**أ. الكتب:**

103. El Gamal Mahmoud, **La Banque et la finance islamiques**, de Boeck, paris, 2012.
104. Grégory Heem, **Lire les états financiers en IFRS**, Edition d'organisation, paris, 2004.

**ب. المذكرات والرسائل والأطروحات:**

105. Cédrix Djeutcheu Ngandop, **Les déterminants de la performance des Banques Islamiques**, Doctorat, Ecole doctorale n°593 Droit, Gestion, Economie et Politique, Universite Bourgogne Franche-Comte, France, 2021.

106. Mohammed Alkandarl, **les banques islamiques en droit koweitien**, publiée ،doctorat, Ecole droit science politique et histoire, université de Strasbourg, France, 2015.

**و. المواقع الإلكترونية:**

107. موقع بنك السلام www.alsalamalgeria.com

# قائمة الملاحق

## الميزانية بالاف الدينار الجزائري

| | الأصول | الايضاح | 2019 | 2018 |
|---|---|---|---|---|
| 1 | الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية | 1.2 | 27 584 242 | 27 980 262 |
| 2 | أصول مالية مملوكة لغرض التعامل | | | |
| 3 | أصول مالية جاهزة للبيع | | | |
| 4 | تمويل الهيئات المالية | 2.2 | 515 459 | 276 872 |
| 5 | تمويل الزبائن | 3.2 | 95 582 580 | 75 339 606 |
| 6 | أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق | | | |
| 7 | الضرائب الجارية، أصول | 4.2 | 40 968 | 31 254 |
| 8 | الضرائب المؤجلة، أصول | 5.2 | 76 542 | 123 897 |
| 9 | أصول أخرى | 6.2 | 1 008 461 | 1 185 225 |
| 10 | حسابات التسوية | 7.2 | 512 999 | 394 440 |
| 11 | المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة | 8.2 | 12 000 | 12 000 |
| 12 | العقارات الموظفة | 9.2 | 714 078 | 739 902 |
| 13 | الأصول الثابتة المادية | 10.2 | 4 747 742 | 3 939 365 |
| 14 | الأصول الثابتة غير المادية | 11.2 | 223 896 | 86 236 |
| 15 | فارق الحيازة | | | |
| | **مجموع الأصول** | | **131 018 967** | **110 109 059** |

## الميزانية بالاف الدينار الجزائري

| | الخصوم | الايضاح | 2019 | 2018 |
|---|---|---|---|---|
| 1 | البنك المركزي | | | |
| 2 | ودائع الهيئات المالية | 12.2 | 116 778 | 53 031 |
| 3 | ودائع الزبائن | 13.2 | 84 671 904 | 70 615 294 |
| 4 | سندات الاستثمار | 14.2 | 19 119 923 | 14 816 207 |
| 5 | الضرائب الجارية- خصوم | 15.2 | 686 076 | 746 507 |
| 6 | الضرائب المؤجلة- خصوم | | | |
| 7 | خصوم أخرى | 16.2 | 2 527 178 | 1 817 870 |
| 8 | حسابات التسوية | 17.2 | 3 207 078 | 3 501 519 |
| 9 | مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء | 18.2 | 354 911 | 308 180 |
| 10 | إعانات التجهيز-إعانات أخرى للاستثمارات | | | |
| 11 | أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة | 19.2 | 1 322 918 | 945 502 |
| 12 | ديون تابعة | | | |
| 13 | رأس المال | 20.2 | 15 000 000 | 10 000 000 |
| 14 | علاوات مرتبطة برأس المال | | | |
| 15 | احتياطات | 21.2 | 904 791 | 4 820 009 |
| 16 | فارق التقييم | | | |
| 17 | فارق إعادة التقييم | | | |
| 18 | ترحيل من جديد (+/-) | 22.2 | -900 000 | 66 925 |
| 19 | نتيجة السنة المالية (+/-) | | 4 007 410 | 2 418 015 |
| | **مجموع الخصوم** | | **131 018 967** | **110 109 059** |

## خارج الميزانية بالاف الدينار الجزائري

| | الالتزامات | الايضاح | 2019 | 2018 |
|---|---|---|---|---|
| أ | **التزامات ممنوحة** | | | |
| 1 | التزامات التمويل لصالح الهيئات المالية | 1.3 | 9 800 | |
| 2 | التزامات التمويل لصالح الزبائن | 2.3 | 32 650 526 | 25 691 174 |
| 3 | التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية | | | |
| 4 | التزامات ضمان بأمر من الزبائن | 3.3 | 7 733 028 | 6 652 933 |
| 5 | التزامات أخرى ممنوحة | | | |
| ب | **التزامات محصل عليها** | | | |
| 6 | التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية | | | |
| 7 | التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية | 4.3 | 4 667 183 | 4 074 746 |
| 8 | التزامات أخرى محصل عليها | 5.3 | 105 803 261 | 49 851 715 |

## حساب النتائج بآلاف الدينار الجزائري

| | | الإيضاح | 2019 | 2018 |
|---|---|---|---|---|
| 1 | + أرباح من التمويل | 1.4 | 7 592 667 | 5 446 523 |
| 2 | - نصيب المودعين من أرباح التمويل | 2.4 | 1 064 986 | 595 517 |
| 3 | +عمولات (نواتج) | 1.4 | 2 826 854 | 2 081 278 |
| 4 | -عمولات (أعباء) | 2.4 | 217 008 | 9 130 |
| 5 | +/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل | | | |
| 6 | +/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع | | | |
| 7 | + نواتج النشاطات الأخرى | 1.4 | 89 386 | 92 504 |
| 8 | - أعباء النشاطات الأخرى | | | |
| 9 | **الناتج البنكي** | | **9 226 913** | **7 015 658** |
| 10 | - أعباء استغلال عامة | 3.4 | 2 628 798 | 2 270 923 |
| 11 | - مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغير المادية | 4.4 | 312 367 | 276 733 |
| 12 | **الناتج الإجمالي للاستغلال** | | **6 285 748** | **4 468 002** |
| 13 | - مخصصات المؤونات، خسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد | 5.4 | 1 167 153 | 1 197 266 |
| 14 | +استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة | 6.4 | 228 080 | 65 230 |
| 15 | **ناتج الاستغلال** | | **5 346 675** | **3 335 966** |
| 16 | +/-أرباح أو خسائر صافية على أصول أخرى | 7.4 | 11 031 | |
| 17 | + العناصر غير العادية (نواتج) | 8.4 | 93 717 | |
| 18 | - العناصر غير العادية (أعباء) | | | |
| 19 | **ناتج قبل الضريبة** | | **5 451 423** | **3 335 966** |
| 20 | - ضرائب على النتائج وما يماثلها | 9.4 | 1 444 013 | 917 951 |
| 21 | **الناتج الصافي للسنة المالية*** | **10.4** | **4 007 410** | **2 418 015** |

## الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

| الأصول | الإيضاح | 2020 | 2019 |
|---|---|---|---|
| 1 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية | 1.2 | 53 600 804 | 27 584 242 |
| 2 أصول مالية مملوكة لغرض التعامل | | | |
| 3 أصول مالية جاهزة للبيع | | | |
| 4 تمويل الهيئات المالية | 2.2 | 259 466 | 515 459 |
| 5 تمويل الزبائن | 3.2 | 101 771 998 | 95 582 580 |
| 6 أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق | | | |
| 7 الضرائب الجارية–أصول | 4.2 | 202 282 | 40 968 |
| 8 الضرائب المؤجلة–أصول | 5.2 | 92 713 | 76 542 |
| 9 أصول أخرى | 6.2 | 19 932 | 1 008 461 |
| 10 حسابات التسوية | 7.2 | 533 823 | 512 999 |
| 11 المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة | 8.2 | 12 000 | 12 000 |
| 12 العقارات الموظّفة | 9.2 | 1 069 994 | 714 078 |
| 13 الأصول الثابتة المادية | 10.2 | 4 787 914 | 4 747 742 |
| 14 الأصول الثابتة غير المادية | 11.2 | 274 850 | 223 896 |
| 15 فارق الحيازة | | | |
| **مجموع الأصول** | | **162 625 776** | **131 018 967** |

## الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

| الخصوم | الإيضاح | 2020 | 2019 |
|---|---|---|---|
| 1 البنك المركزي | | | |
| 2 ودائع الهيئات المالية | 12.2 | 69 462 | 116 778 |
| 3 ودائع الزبائن | 13.2 | 110 488 355 | 84 671 904 |
| 4 سندات الاستثمار | 14.2 | 22 759 613 | 19 119 923 |
| 5 الضرائب الجارية– خصوم | 15.2 | 191 328 | 686 076 |
| 6 الضرائب المؤجلة– خصوم | | | |
| 7 خصوم أخرى | 16.2 | 5 645 762 | 2 527 178 |
| 8 حسابات التسوية | 17.2 | 2 733 972 | 3 207 078 |
| 9 مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء | 18.2 | 317 626 | 354 911 |
| 10 إعانات التجهيز–إعانات أخرى للإستثمارات | | | |
| 11 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة | 19.2 | 1 519 418 | 1 322 918 |
| 12 ديون تابعة | | | |
| 13 رأس المال | 20.2 | 15 000 000 | 15 000 000 |
| 14 علاوات مرتبطة برأس المال | | | |
| 15 احتياطيات | 21.2 | 1 331 052 | 904 791 |
| 16 فارق التقييم | | | |
| 17 فارق إعادة التقييم | | | |
| 18 ترحيل من جديد (+/–) | 22.2 | -500 000 | -900 000 |
| 19 نتيجة السنة المالية (+/–) | | 3 069 188 | 4 007 410 |
| **مجموع الخصوم** | | **162 625 776** | **131 018 967** |

## خارج الميزانية بالاف الدينار الجزائري

| الإلتزامات | الإيضاح | 2020 | 2019 |
|---|---|---|---|
| **أ-إلتزامات ممنوحة** | | | |
| 1 إلتزامات التمويل لصالح الهيئات المالية | 1.3 | | 9 800 |
| 2 إلتزامات التمويل لصالح الزبائن | 2.3 | 34 347 668 | 32 650 526 |
| 3 إلتزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية | | | |
| 4 إلتزامات ضمان بأمر من الزبائن | 3.3 | 8 234 980 | 7 733 028 |
| 5 إلتزامات أخرى ممنوحة | | | |
| **ب-إلتزامات محصل عليها** | | | |
| 6 إلتزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية | | | |
| 7 إلتزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية | 4.3 | 4 210 330 | 4 667 183 |
| 8 إلتزامات أخرى محصل عليها | 5.3 | 215 385 642 | 105 803 261 |

## حساب النتائج بآلاف الدينار الجزائري

| | | الإيضاح | 2020 | 2019 |
|---|---|---|---|---|
| 1 | + أرباح من التمويل | 1.4 | 7 668 998 | 7 592 667 |
| 2 | نصيب المودعين في الأرباح | 2.4 | 1 358 344 | 1 064 986 |
| 3 | + عمولات (نواتج) | 1.4 | 1 463 478 | 2 826 854 |
| 4 | – عمولات (أعباء) | 2.4 | 99 652 | 217 008 |
| 5 | +/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل | | | |
| 6 | +/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع | | | |
| 7 | + نواتج النشاطات الأخرى | 1.4 | 26 629 | 89 386 |
| 8 | – أعباء النشاطات الأخرى | | | |
| **9** | **الناتج البنكي** | | **7 701 109** | **9 226 913** |
| 10 | – أعباء إستغلال عامة | 3.4 | 2 372 872 | 2 628 798 |
| 11 | – مخصصات للإهتلاكات و خسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية و غير المادية | 4.4 | 395 015 | 312 367 |
| **12** | **الناتج الإجمالي للإستغلال** | | **4 933 222** | **6 285 748** |
| 13 | – مخصصات المؤونات، و خسائر القيمة و المستحقات غير القابلة للإسترداد | 5.4 | 1 122 593 | 1 167 153 |
| 14 | + إسترجاعات المؤونات، خسائر القيمة و إسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة | | 339 722 | 228 080 |
| **15** | **ناتج الإستغلال** | | **4 150 351** | **5 346 675** |
| 16 | +/– أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى | 7.4 | 5 | 11 031 |
| 17 | + العناصر غير العادية (نواتج) | 8.4 | 3 781 | 93 717 |
| 18 | – العناصر غير العادية (أعباء) | | | |
| **19** | **ناتج قبل الضريبة** | | **4 154 137** | **5 451 423** |
| 20 | – ضرائب على النتائج و ما يماثلها | 9.4 | 1 084 949 | 1 444 013 |
| **21** | **الناتج الصافي للسنة المالية *** | **10.4** | **3 069 188** | **4 007 410** |

## الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

| الأصول | الإيضاح | 2021 | 2020 |
|---|---|---|---|
| 1 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية | 1.2 | 75 916 435 | 53 600 804 |
| 2 أصول مالية مملوكة لغرض التعامل | | | |
| 3 أصول مالية جاهزة للبيع | | | |
| 4 سلفيات وحقوق على الهيئات المالية | 2.2 | 632 808 | 259 466 |
| 5 سلفيات وحقوق على الزبائن | 3.2 | 153 615 910 | 101 771 998 |
| 6 أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق | | | |
| 7 الضرائب الجارية–أصول | 4.2 | 47 727 | 202 282 |
| 8 الضرائب المؤجلة–أصول | 5.2 | 52 851 | 92 713 |
| 9 أصول أخرى | 6.2 | 42 342 | 19 932 |
| 10 حسابات التسوية | 7.2 | 474 476 | 533 823 |
| 11 المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة | 8.2 | 12 000 | 12 000 |
| 12 العقارات الموظّفة | 9.2 | 1 420 913 | 1 069 994 |
| 13 الأصول الثابتة المادية | 10.2 | 5 320 892 | 4 787 914 |
| 14 الأصول الثابتة غير المادية | 11.2 | 267 996 | 274 850 |
| 15 فارق الحيازة | | | |
| **مجموع الأصول** | | **237 804 350** | **162 625 776** |

## الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

| الخصوم | الإيضاح | 2021 | 2020 |
|---|---|---|---|
| 1 البنك المركزي | | | |
| 2 ديون تجاه الهيئات المالية | 12.2 | 45 943 | 69 462 |
| 3 ديون تجاه الزبائن | 13.2 | 150 762 167 | 110 488 355 |
| 4 ديون ممثلة بورقة مالية | 14.2 | 47 661 066 | 22 759 613 |
| 5 الضرائب الجارية– خصوم | 15.2 | 412 369 | 191 328 |
| 6 الضرائب المؤجلة– خصوم | | | |
| 7 خصوم أخرى | 16.2 | 5 120 053 | 5 645 762 |
| 8 حسابات التسوية | 17.2 | 4 107 894 | 2 733 972 |
| 9 مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء | 18.2 | 444 888 | 317 626 |
| 10 إعانات التجهيز–إعانات أخرى للإستثمارات | | | |
| 11 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة | 19.2 | 1 986 519 | 1 519 418 |
| 12 ديون تابعة | | | |
| 13 رأس المال | 20.2 | 20 000 000 | 15 000 000 |
| 14 علاوات مرتبطة برأس المال | | | |
| 15 احتياطيات | 21.2 | 3 874 230 | 1 331 052 |
| 16 فارق التقييم | | | |
| 17 فارق إعادة التقييم | | | |
| 18 ترحيل من جديد (+/–) | | | |
| 19 نتيجة السنة المالية (+/–) | | 3 389 221 | 3 069 188 |
| 19مكرر تسبيق على الأرباح | | | -500 000 |
| **مجموع الخصوم** | | **237 804 350** | **162 625 776** |

## خارج الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

| الإلتزامات | الإيضاح | 2021 | 2020 |
|---|---|---|---|
| **أ-إلتزامات ممنوحة** | | | |
| 1 إلتزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية | | | |
| 2 إلتزامات التمويل لفائدة الزبائن | 1.3 | 61 719 613 | 34 347 668 |
| 3 إلتزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية | | | |
| 4 إلتزامات ضمان بأمر من الزبائن | 2.3 | 9 747 505 | 8 234 980 |
| 5 إلتزامات أخرى ممنوحة | | | |
| **ب-إلتزامات محصل عليها** | | | |
| 6 إلتزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية | | | |
| 7 إلتزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية | 3.3 | 7 844 027 | 4 210 330 |
| 8 إلتزامات أخرى محصل عليها | 4.3 | 347 281 990 | 215 385 642 |

## حساب النتائج بالاف الدينار الجزائري

| | | الإيضاح | 2021 | 2020 |
|---|---|---|---|---|
| 1 | + فوائد و نواتج مماثلة | 1.4 | 9 601 923 | 7 668 998 |
| 2 | فوائد وأعباء مماثلة | 2.4 | 1 717 260 | 1 358 344 |
| 3 | + عمولات (نواتج) | 1.4 | 1 388 776 | 1 463 478 |
| 4 | عمولات (أعباء) | 2.4 | 50 475 | 99 652 |
| 5 | +/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل | | | |
| 6 | +/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع | | | |
| 7 | + نواتج النشاطات الأخرى | 1.4 | 44 200 | 26 629 |
| 8 | – أعباء النشاطات الأخرى | | | |
| **9** | **الناتج البنكي** | | **9 267 164** | **7 701 109** |
| 10 | – أعباء إستغلال عامة | 3.4 | 2 911 839 | 2 372 872 |
| 11 | – مخصصات للإهتلاكات و خسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية و غير المادية | 4.4 | 433 180 | 395 015 |
| **12** | **الناتج الإجمالي للإستغلال** | | **5 922 145** | **4 933 222** |
| 13 | – مخصصات المؤونات، و خسائر القيمة و المستحقات غير القابلة للإسترداد | 5.4 | 1 670 717 | 1 122 593 |
| 14 | + إسترجاعات المؤونات، خسائر القيمة و إسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة | | 329 389 | 339 722 |
| **15** | **ناتج الإستغلال** | | **4 580 817** | **4 150 351** |
| 16 | +/– أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى | 7.4 | - 103 | 5 |
| 17 | + العناصر غير العادية (نواتج) | 8.4 | 795 | 3 781 |
| 18 | العناصر غير العادية (أعباء) | | | |
| **19** | **ناتج قبل الضريبة** | | **4 581 509** | **4 154 137** |
| 20 | ضرائب على النتائج و ما يماثلها | 9.4 | 1 192 288 | 1 084 949 |
| **21** | **الناتج الصافي للسنة المالية** | **10.4** | **3 389 221** | **3 069 188** |

## ملخص:

يعد موضوع البنوك الإسلامية من المواضيع الحديثة في العلوم المالية والمصرفية وأصبحت هذه المصارف في ظل متطلبات العصر الحديث ضرورة لكل مجتمع إسلامي، حيث تمكنت البنوك الإسلامية من تحقيق نجاحا كبيرا في القطاع المصرفي، وذلك بفضل أسلوب عملها المتميز.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أهداف البنوك الإسلامية وآليات عملها، وكذا التعرف على مؤشرات أداء هذه البنوك من خلال اجراء دراسة حالة على –مصرف السلام– الجزائري خلال الفترة الممتدة ما بين (2019–2021)، حيث تم اعتماد المنهج الوصفي في عرض النتائج والمنهج التحليلي في التطبيقي من خلال تحليل التقارير السنوية للبنك.

في النهاية توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها أن –مصرف السلام– يعمل جاهدا على تقديم خدمات معاصرة تخدم الفرد والمجتمع ككل، إلا أنه بحاجة إلى تقديم أداء أفضل من أجل تسيير أمثل لموارده.


**الكلمات المفتاحية:** البنوك الإسلامية، تقييم، مصرف السلام، مصادر الأموال، الخدمات المصرفية، الأداء المالي.


**Résumé**

Le sujet des banques islamiques est l'un des sujets modernes des Sciences financières et bancaires et ces banques sont devenues une nécessité pour chaque Société islamique à la lumière des exigences de l'ère moderne, car les banques islamiques ont réussi à obtenir un grand succès dans le secteur bancaire, grâce à leur style de travail distingué.

Cette étude vise à clarifier les objectifs des banques islamiques et leurs mécanismes de fonctionnement, ainsi qu'à identifier les indicateurs de performance de ces banques en réalisant une étude de cas sur la Banque Al –Salam au cours de la période comprise entre (2019–2021), où l'approche descriptive a été adoptée dans la présentation des résultats et l'approche analytique a été appliquée à travers l'analyse des rapports annuels de la banque.

Au final, nous sommes arrivés à un ensemble de conclusions, dont la plus importante est que la Banque Al Salam travaille dur pour fournir des services contemporains qui servent l'individu et la société dans son ensemble, mais elle doit fournir de meilleures performances afin d'optimiser la gestion de ses ressources.


**Mots clés :** banques islamiques, performance financière, Banque Al Salam, sources de financement, services bancaires, évaluation de la performance.